وزارة التعليـــم العالـــــي و البحـث العلمـــــي

جامعـــــة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية / معهد : تسيير التقنيات الحضريـة

قسم : تسيير المدينـة

الرقم التسلسلي :.....

مـــذكـــــرة مكملـــــة لنيـــــل شهـــــادة الماجيستير

تخصص : تسيير المدينة **فـرع : تسيير المدينة**

العنـــــوان

تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة

دراسة حالة مدينة المسيلة

إعـــــداد الطـــالب

بن لطرش عبد المجيد

تاريخ المناقشة :.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

- أ.د خلف الله بوجمعـة	رئيسا	أستـاذ التعليم العالي	جامعة المسيلـة
- أ.د تاشريفت عبد المالك	مقررا	أستـاذ التعليم العالي	جامعة المسيلـة
- أ.د الديب بلقاسم	ممتحنا	أستـاذ التعليم العالي	جامعة بـاتـنـة
- د. رجم علي	ممتحنا	أستـاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلـة

السنـة الجامعيـة 2017/2016

وزارة التعليـــم العالـــــي و البحـث العلمـــــي

جامعـــــة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية / معهد : تسيير التقنيات الحضريـة

قسم : تسيير المدينـة

الرقم التسلسلي :.....

مـــذكـــــرة مكملـــــة لنيـــــل شهـــــادة الماجيستير

تخصص : تسيير المدينة **فـرع : تسيير المدينة**

العنـــــوان

تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة

دراسة حالة مدينة المسيلة

إعـــــداد الطـــالب

بن لطرش عبد المجيد

تاريخ المناقشة :.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

- أ.د خلف الله بوجمعـة	رئيسا	أستـاذ التعليم العالي	جامعة المسيلـة
- أ.د تاشريفت عبد المالك	مقررا	أستـاذ التعليم العالي	جامعة المسيلـة
- أ.د الديب بلقاسم	ممتحنا	أستـاذ التعليم العالي	جامعة بـاتـنـة
- د. رجم علي	ممتحنا	أستـاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلـة

السنـة الجامعيـة 2017/2016

-

الإهـــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى.

وجعلنا بالعافية.

أتقدم بإهداء عملي هذا المتواضع إلى....

من أنارت في قلبي حب العلـم ..... أمي.

من أحسن تربيتي..... أبي.

كل إخوتي وأخواتي، خليفة، عمر، عبد الوهاب، ياسين، عبد القادر، جلال، حمامة، جميلة، سعيدة، صبيرة، وكل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا.

كل أصدقائي، وأخص بالذكـر، حمزة، سعيدي، الطيب، عبد العزيز، جمال، وكل زملاء الدفعة .

وكل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد.

وشكـرا.

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله الذي وهبني الصبر وحسن التدبير وأشكره على توفيقه لإنجاز هذا العمل المتواضع وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذ التعليم العالي "تاشريفت عبد المالك"،على النصائح التي أسدها لي، والتوجيهات التي قدمها طوال مدة البحث.

كما لايفوتني أن اتقدم بالشكرإلى رئيس معهد تسيير التقنيات الحضرية، الأستاذ خلف الله بوجمعة، والأستاذ ذيب بلقاسم، حجاب مخلوفي،عثماني عبد الرحمان، بلوم إسمهان، صوشي سليمة .

وإلى جميع أساتذة معهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

وإلى كل من قدم يد العون من قريب أو من بعيد .

كما أتقدم بالشكرالجزيل إلى كل عمال المؤسسة العمومية الولائية لمركز الردم التقني لولاية المسيلة وبالأخص رئيس مركز الردم التقني، والمهندس بختي مصطفى الذي ساعدني كثيرا في إنجاز هذا البحث .

فـهـرس المحتويات

العنـوان	رقم الصفحة
الإهـداء	I
الشـكر	II
فهـــرس المحتويات	VI - III
فهـــرس الجداول	IIII - III
فهـــرس الأشكال	X -IX
فهـــرس الصور	XI
فهـــرس الملاحق	XII
مـقدمـة عـامـة	9 – 1
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للنفايات المنزلية الصلبة .	
تمـهـــيد .	10
أولا : ماهية النفايـات المنزلية	10
I– تعريف النفايـة	10
II– تصنيف النفايات	12
1– تصنيفها حسب تاثيرها على البيئـة	12
2– تصنيفها حسب مصدرها	13
III– النفايات المنزلية	14
1– مفهوم النفايات المنزلية	14
2– آثار ومخاطر النفايات المنزلية الصلبة	15
ثانيا : تسيير النفايات المنزلية الصلبة	18
I– عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة	19
1– عملية جمع النفايات المنزلية الصلبة	19
1–1– مـراحل الجمـع	19
1–2– التجهيزات ووسائل النقل المستعملة في عملية الجمع	20
1–3– أنـواع الجمـع	21
ثالثا : الاطار التشريعي والتنظيمي لتسيير النفايات في الجزائر	23
I– الإطار المؤسساتي والقانوني	23

1-على المستوى الوطني	23
2- على المستوى المحلي	24
II – البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة (PROGDEM)	24
1- أهداف البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة(PROGDEM)	25
2- مكونات البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة(PROGDEM	25
رابعا : بعض النماذج الدولية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة	29
I- تجربة ألمانيا	29
II- تجربة بلدية أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)	32
خلاصة الفصل الأول	38
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية، وتفعيلها في تسيير النفايات المنزلية الصلبة	
تمهيد	40
أولا : ماهية المشاركة الشعبية	40
I- مفهوم الحق في المشاركة	40
II- تعريف المشاركة	41
III- عوامل نشأة المشاركة	41
IV- خصائص المشاركة	44
V- تعريف المشاركة الشعبية	45
VI- أساليب المشاركة الشعبية وصورها	45
VII- العوامل المساعدة على تنمية المشاركة الشعبية (المجتمعية)	46
VIII- متطلبات المشاركة الشعبية	47
ثانيا : تفعيل الوعي و المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة	47
I – تحديد بعض المفاهيم	48
1- تعريف الثقافة البيئية	48
2- تعريف المجتمع المدني	48
3- تعريف الجمعية المدنية	49
4- مفهوم لجان الأحياء	50
II – مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين بالمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة على المستوى المحلي	51

1- المتدخلون العموميون (القطاع العمومي)	51
2- المتدخلون الخواص (القطاع الخاص)	52
3- المتدخلون الغير عموميون	52
III – وسائل تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة	55
1- التحسيس البيئي	55
1-1- التحسيس عن طريق وسائل الاتصال المباشر	55
1-2- التحسيس عن طريق وسائل الاعلام	56
خلاصة الفصل الثاني	58
الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	
تمـهـيــد	60
أولا : الدراسة التحليلية لمدينــة المسيلــة	60
I- تقديــم مدينة المسيلة	60
1- الموقع الفلكي	60
2-الموقع الاداري	60
II- الدراسة الطبيعية لمدينة المسيلة وتأثيرها على عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة	63
1- التضاريس	63
2- المعطيات المناخية	63
III- الدراسة العمرانية لمدينة المسيلة وآثارها على النفايات المنزلية الصلبة	66
1- نشأة المدينة وتطورها	66
2- المحاور المهيكلة لمدينة المسيلة وعملية نقل النفايات المنزلية الصلبة	68
3- تقسيم المدينـة إلى قطاعات وترتيبـات عملية الجمع	70
4- التجهيزات الموجودة بالمدينة ونوعية النفايات المتولدة	73
5- الدراسة السكانية لمدينة المسيلة وتزايد كمية النفايات المنزلية الصلبة	74
ثانيــا : تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	75
I- الوضعية الحالية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	75
1- كمية وتوزيع النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	75
2- تطور مكونات النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	77
3- تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	77
3-1- تقسيم المدينة إلى قطاعات الجمع	79

3-1-1- القسم الشرقي :التابع لمصلحة الوقاية والنظافة التابعة للبلدية	79
3-1-2- القسم الغربي : التابع لمؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة	87
3-2- إشكالية تمويل تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	94
3-3-مدى مشاركة السكان في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	95
خلاصة الفصل الثـالـث	99
الفصل الرابع : تحليل واقع المشاركة في تسيير النفايات المنزلية بمدينة المسيلة	
تمـهيـد	101
أولا : تحديد وحدات العينة	101
I- السكان	101
II – لجان الأحياء	101
III – الهيئة المحلية (البلدية)	101
ثانيا : إعداد وسائل البحث	102
I- السكان	102
II – لجان الأحياء	102
III – الهيئة المحلية (البلدية)	102
ثالثا : تحليل المعطيات	102
I – إستمارة إستبيان موجهة للسكان	103
1- تحليل عناصر الاستمارة	103
II – تحليل إستمارة المقابلة الخاصة بلجنة الحي	109
1- نتائج المقابلات مع لجان الأحياء	110
III – تحليل إستمارة المقابلة الخاصة بالإدارة (البلدية)	111
1- نتائج المقابلات مع مسؤولـي الادارة (البلدية)	112
رابعا : مختلف الفاعلين الحاليين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	113
خامسا : التأكد من صحة الفرضيات	116
I- الفرضية الأولى : المتعلقة بمشاركة السكان ولجان الأحياء	116
II – الفرضية الثانية : المتعلقة بتوفير الإمكانيات المادية	117
خلاصـة الفصل الرابع	118
الخلاصة العـامـة	119

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التجهيزات ووسائل النقل المستعملة في عملية الجمع	20
02	مختلف الفاعلين في تسيير مستدام للنفايات في ألمانيا.	31
03	متوسط كمية التساقط والحرارة والرطوبة الشهرية لمدينة المسيلة 2014 .	63
04	أهم إستخدامات التجهيزات الموجودة في القطاعات العمرانية لمدينة المسيلة	73
05	تطور عدد السكان في الفترة الممتدة بين 1966- 2014 .	74
06	تطور كمية النفايات المنزلية الصلبة لمدينة المسيلة 2011-2015	76
07	مواصفات النفايات المنزلية بمدينة المسيلة	77
08	مختلف قطاعات جمع النفايات المنزلية الصلبة التي تغطيها مصلحة الوقاية والنظافة التابعة لبلدية المسيلة 2015.	79
09	توزيع الامكانيات المادية والبشرية في كل قطاع مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان	82
10	توزيع وسائل النقل في كل قطاع، مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان	85
11	مختلف قطاعات جمع النفايات المنزلية التي تغطيها مؤسسة الردم التقني(CET) لولاية المسيلة 2015	87
12	توزيع الامكانيات المادية والبشرية في كل قطاع مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان	90
13	توزيع وسائل النقل في كل قطاع، مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان	93
14	قيمة الضريبة على النفايات	94
15	عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة مقارنة بمدينة برلين (ألمانيا)	95
16	نسبة الآراء حول المشاكل التي يعاني منها الحي من مجموع أفراد العينة	103
17	نسبة الآراء حول من هو المسؤول عن نظافة الحي من النفايات من مجموع أفراد العينة	104

18	نسبة الآراء حول قيام الهيئات المحلية (البلدية) بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من مجموع أفراد العينة	106
19	نسبة الآراء حول وسائل جمع النفايات مناسبة وكافية للخدمة من مجموع افراد العينة	107
20	نسبة الآراء حول مشاركة السكان في تنظيف الحي من النفايات من مجموع أفراد العينـــة	108
21	نسبة الآراء حول نوع المبادرة الشخصية التي يقدما السكان من أجل المساهمة في نظافة الحي من مجموع أفراد العينة	108
22	مختلف الفاعلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	114

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخطط لمختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين بالمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة على المستوى المحلي	54
02	خريطة توضح الموقع الاداري لولاية المسيلة	61
03	خريطة توضح الموقع الاداري لبلدية المسيلة	62
04	يمثل منحنى متوسط كمية التساقط والحرارة والرطوبة الشهرية لمدينة المسيلة 2014	64
05	خريطة توضح إتجاهات أنواع الرياح بمدينة المسيلة	65
06	خريطة توضح مراحل التطور التاريخي لمدينة المسيلة	67
07	خريطة توضح المحاور المهيكلة لمدينة المسيلة	69
08	خريطة توضح قطاعات مدينة المسيلة	72
09	منحنى يمثل معدلات نمو السكان لمدينة المسيلة مقارنة بعدد السنوات	74
10	منحنى يمثل تطور كمية النفايات المنزلية الصلبة عبر السنوات بمدينة المسيلة 2011-2015 .	76
11	خريطة توضح إدارة وتسيير النفايات على مستوى مدينة المسيلة	78
12	منحنى بياني يمثل توزيع كمية النفايات عبر القطاعات التي تغطيها مصلحة الوقاية والنظافة التابعة لبلدية المسيلة 2015	80
13	خريطة توضح قطاعات جمع النفايات المنزلية التابعة لمصلحة الوقاية والنظافة التابعة لبلدية المسيلة	81
14	مخطط لشوارع ضيقة ومتعرجة لحي العرقوب بمدينة المسيلة	86
15	منحى بياني يمثل توزيع كمية النفايات في القطاعات التي تغطيها مؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة	88
16	خريطة توضح قطاعات جمع النفايات المنزلية التابعة لمؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة	89
17	مخطط يمثل عوائق تفعيل المشاركة السكانية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	97

18	مخطط يمثل متطلبات تفعيل المشاركة السكانية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة	98
19	منحنى بياني يمثل نسبة الآراء حول المشاكل التي يعاني منها الحي من مجموع أفراد العينة	103
20	منحنى بياني يمثل نسبة الآراء حول من هو المسؤول عن نظافة الحي من النفايات من مجموع أفراد العينة	105
21	منحى بياني يمثل نسبة الآراء حول قيام الهيئات المحلية (البلدية) بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من مجموع أفراد العينة	106
22	منحنى بياني يمثل نسبة الآراء حول وسائل جمع النفايات مناسبة وكافية للخدمة في الحي من مجموع افراد.	107
23	منحنى بياني يمثل نسبة الآراء حول مشاركة السكان في تنظيف الحي من النفايات من مجموع أفراد العينــة	108
24	نسبة الآراء حول نوع المبادرة الشخصية التي يقدما السكان من أجل المساهمة في نظافة الحي من مجموع أفراد العينة	109
25	مخطط يمثل مختلف الفاعلين والمتدخلين الحاليين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	115
26	مخطط يمثل متطلبات تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة	116

فهرس الصـور

رقم الـصورة	عنوان الصورة	رقم الصفحة
01	حاويات ملونة خاصة بالجمع الإنتقائي	22
02	حاويات ملونة خاصة بالجمع الإنتقائي	22
03	صناديق فصل القمامة في ألمانيا	30
04	حاوية من صنع السكان	83
05	نفايات مبعثرة في الأرض	83
06	رمي النفايات أمام الحاوية	84
07	حاوية في حالة مهترئة	84
08	رمي النفايات أمام العمارة	84
09	حاوية مكشوفة وغير مغطاة	84
10	مركبة مكشوفة تتطاير منها النفايات	86
11	عامل نظافة متصل مباشرة بالنفايات	86
12	إستعمال الأكياس البلاستيكية كحاويات	91
13	جمع كل أنواع النفايات في حاوية واحدة	91
14	حاوية في حالة مهترئة تماما	91
15	النفايات عرضة للكلاب الضالة	91
16	الرمي العشوائي للنفايات بالقرب من الحاوية	92
17	الحرق العشوائي للنفايات في الأرصفة	92
18	الرمي العشوائي للنفايات في الأشجار	92
19	الرمي العشوائي للنفايات في مواقف السيارات	92
20	جرار فلاحي لنقل النفايات	94
21	شاحنة ضاغطـة لنقل النفايات	94

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	إستمارة إستبيان خاصة بالسكان	/
02	إستمارة مقابلة خاصة بالإدارة	/
03	إستمارة مقابلة خاصة بلجنة الحي	/
04	القانون 19/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات	/
05	القانون 10/11 المؤرخ في 22 يوليو 2011 المتعلق بالبلدية	/
06	القانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	/

مقـــدمـــة عامـــة :

مع إطلالة الثورة الصناعية في القرن العشرين، أصبحت مشكلات البيئة محل حوار يومي في كل مكان، ونجح العلماء في تقديم حلول لبعض مشكلات البيئة، وعقدت المؤتمرات هنا وهناك، على كافة المستويات والاهتمامات لمناقشة تلك المشكلات، حيث عقد أول مؤتمر لهيئة الأمم المتحدة عن بيئة الإنسان سنة 1972 بمدينة ستوكهولم السويدية، والذي أكد بلا ريب الطابع العالمي لمشكلات البيئة، وان مشكلات البيئة لاتعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية للدول،[1] ثم مؤتمر بنيروبي (كينيا) في الفترة الممتدة من 19 أوت إلى 9 سبتمبر 1977، و شارك في هذا المؤتمر 500 وفد من 94 دولة لمناقشة مشكلة التصحر حيث أنه وجد أن 19% من مساحة التربة في الكرة الأرضية مهددة بالتصحر، وقد أصدر المؤتمر مجموعة من التوصيات كان من بينها ما يلي:- يوصي بالمحافظة على الغطاء النباتي القائم وحمايته ،ومؤتمر ريو ديجانيرو بالبرازيل في يونيو 1992 بهدف حماية الأرض من الكوارث البيئية، وضم المؤتمر ممثلي 178 دولة وحضره أكثر من مئة من رؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر كارتاخينا، كولومبيا، 17- 21 تشرين الأول/أكتوبر 2011، وهو مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكُّم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود .

وفي الوقت الراهن تعتبر النفايات الحضرية واحدة من أهم وأخطر مشاكل العصر، وباتت تشكل هاجسا لكل دول العالم، وأصبح اليوم التخلص من النفايات الحضرية من الأمور اللازمة للحفاظ على صحة وسلامة المواطن، حيث إن الدول الصناعية الكبرى تولي أهمية كبيرة لعملية جمع ونقل ومعالجة النفايات الحضرية وأصبح البحث عن وسائل التخلص منها هو الشغل الشاغل لكل مسير مختص، أما بالنسبة للدول النامية فلا تولي أهمية كبيرة لهذا الموضوع ومنهم الجزائر وذلك لأسباب قد يكون منها الوضع الاقتصادي أوغياب ثقافة التسيير والتوعية البيئية وكذا إهمال إشراك الجانب الإجتماعي في هذه العملية، وولوج سياسة التسيير الذاتي والمركزي للإدارة المحلية .

ومع دخول الجزائر السوق العالمية في وقتنا الحالي، زاد دخول السلع الاستهلاكية و منتجات الدول الخارجية، و زاد معها أيضا انجذاب السكان نحوها و استهلاكها بشكل كبير، و هذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة البيئة الحضرية بالجزائر بظهور النفايات باختلاف أنواعها و تراكمها بالوسط الحضري و بدون أدنى معالجة

[1]- محمد صابر، **الإنسان وتلوث البيئة**، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص5 .

، مما ترتب عنها أضرار متعددة الجوانب، وكما يقول العالم البيئي روبرت موريسون : " الإنسان هو أنجح الكائنات الحية في إعمار الأرض وإستطانها ولكنه أيضا أكثر الكائنات إفسادا وتلويثا لها " .[1]

ومدينة المسيلة من بين المدن الجزائرية التي تعاني من ظاهرة إنتشار النفايات المنزلية الصلبة، والرمي العشوائي المتزايد لها، وذلك قد يكون بسبب قلة الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، ونقص الوعي لدى السكان، وسيادة التسيير الذاتي والمركزي لها من طرف الإدارة المحلية(البلدية) المسؤولة عنها .

الإشكالية :

إن النمو العمراني المتسارع الذي شهدته الجزائر في الآونة الأخيرة أدى إلى توسيع الرقعة المعمرة في كل البلاد وخاصة منها المدن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإستهلاك وبالتالي زيادة المخلفات الناتجة عن هذا الاستهلاك، حيث تمثل الزيادة السريعة في حجم وأنواع النفايات الصلبة وتوليد النفايات الخطرة، التي ترجع أساسا إلى النمو الاقتصادي والتحضر والتصنيع، مشكلة متنامية للحكومة والسلطات البلدية على حد سواء، ذلك أنها أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الصحة العمومية والموارد الطبيعية، والاقتصاد وظروف المعيشة المحلية، من جراء تراكمها في المدن .

وعلى غرار باقي المدن الجزائرية، فإن مدينة المسيلة تعيش نفس الوضع، حيث إن عملية تنظيم وتسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة تواجه صعوبات دون قدرة الهيئات المحلية السيطرة عليها، ذلك أن كل سلطة محلية تسعى لتوفير الخدمات لوحدها، متناسية بذلك كل القوانين والتشريعات التي تنص على إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة، لذا فإن سيادة الذهنية الذاتية للإدارة المحلية، زادت من تفاقم مشكلة تلوث البيئة الحضرية بالنفايات، وشكلت عائقا أمام تسيير جيد وشامل للنفايات المنزلية الصلبة .

وأمام هذه الوضعية المزرية لمدينة المسيلة كان لزاما على السلطة المحلية(البلدية) أن تبحث عن حلول جذرية، تضمن فيها مشاركة فعالة لجميع المتدخلين والفاعلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة،

فبالإمكان القول ان التحفيز والتوعية البيئية للسكان في عملية تسيير النفايات المنزلية تساعد في تخفيض إنتاج هذه الأخيرة، عن طريق فرزها من مصدرها وإعادة استعمالها ،وفي ظل غياب برامج تربوية

[1]– محمود أحمد حميد، **الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسر**، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003، ص16 .

بيئية جدية في المدارس والجامعات وفي قنوات الإعلام يميل الناس إلى الإستهلاك بشكل مضاعف ويقللون من إعادة الإستعمال ويرمون بنسبة أكبر.

من خلال كل هذا يمكن لنا أن نطرح التساؤل التالي :

- كيف يتم تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة ؟
- كيف يمكن مشاركة جميع المتدخلين والفاعلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة وضمان التنسيق والتكامل بينهم بما يكفل لنا تسييرا فعالا وناجعا لها ؟

الفرضيات :

وللإجابة عن تساؤلات بحثنا أدرجنا فرضيتين قد تكونا من بين الحلول للحد من هذه الوضعية المزرية التي آلت اليها مدينة المسيلة .

- توعية وإشراك السكان و لجان الأحياء في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، يضمن لنا تسييرا سليما وآمنا لها .
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة مع تحسيس السكان، يضمن مشاركة فعلية للسكان في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

مبررات إختيار الموضوع :

تتمثل أسباب إختيارنا للموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية .

أ- الأسباب الذاتية :

أما عن الأسباب الذاتية لإختيارنا لهذا الموضوع تعود إلى:

- ميولنا ورغبتنا لدراسة هذا الموضوع نظرا لقلة الأبحاث في مجال المشاركة والتنسيق بين جميع المتدخلين والفاعلين في تسيير النفايات عامة و المنزلية الصلبة خاصة.
- معايشة هذا الأمر في حياة الباحث من الرمي العشوائي للنفايات المنزلية وماسببته من أضرار على البيئة والانسان والحيوان، نتيجة عدم وعي المسؤولين والسكان بخطورة هذا الوضع .

ب- الأسباب الموضوعية :

- عدم إلتماس وجود رغبة حقيقة لدى صانع القرار (الادارة المحلية) بمشاركة فعلية للسكان في مشروع تسيير النفايات المزلية الصلبة.
- التوزيع السيئ لوسائل جمع النفايات على مدينة المسيلة، وكذلك إستعمال الوسائل الغير مناسبة للجمع كالجرار.

أهداف الدراسة :

لكل دراسة هدف تصبوا إليه كآلية لكشف الغموض الذي يعتليها، في ضوء هذه الدراسة نبلور الأهداف التالية :

- التعرف على المعايير التقنية والتنظيمية الحالية المتبعة في التخلص من النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة ومقارنتها بالمعايير المتبعة عالميا.
- البحث عن كيفية إشراك السكان في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة وسبل توعيتهم وتحفيزهم.

أهمية الدراسة :

إن تنامي المشاكل والأخطار المتعلقة بالبيئة وآثارها السلبية على صحة الانسان والوسط البيئي، دفع إلى البحث على الحلول والاهتمام بالبيئة ، ومنه تنبع و تبرز أهمية بحثنا هذا من خلال:

- تسليط الضوء على الأضرار الناجمة عن الرمي العشوائي للنفايات المنزلية الصلبة وإنعكاساتها على صحة الإنسان والحيوان والبيئة عموما.
- فهم إستعراض وجهات النظر الرسمية والسكانية إزاء موضوع المشاركة السكانية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة.وكذا إعادة إستعمالها .

حدود الدراسة :

إننا سنلقي الضوء على حيثيات تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة، وكذا الجوانب المؤسساتية منها، كماأننا سنلقي الضوء على كيفية التفعيل والتنسيق بين جميع المتدخلين والفاعلين في تسيير هذه النفايات .

أما من الناحية الزمنية فإننا سنلقي الضوء على مرحلة 2015 مع التطرق عند الضرورة إلى فترات زمنية سابقة .

أما من ناحية البعد المكاني فقد تم إجراء الدراسة الميدانية في مدينة المسيلة .

منهج البحث والأدوات المستعملة :

1- منهج الدراسة :

لكي يكون هذا البحث أكثر وضوحا وشمولية، وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم إعداد هذه المنهجية وفق المعطيات السكنية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت في متناولنا، للوصول إلى نتائج ناجعة وبالتالي كان لزاما علينا ونحن ندرس موضوع تسيير النفايات المنزلية الصلبة أن نقوم بتحديد المنهج المناسب للبحث، وهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك منهج دراسة حالة، بالاضافة الى ذلك اعتمادنا على منهج المقارنة في بعض الأحيان، وهذا للإحاطة الشاملة بمشروع الدراسة، والوصول إلى المعلومات التي تزيد الباحث للرصيد المعرفي حول موضوع الدراسة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التحليل بإستعمال الأدوات المختلفة .

2- الأدوات المستعملة في إنجاز الدراسة :

إعتمدنا على جملة من التقنيات و الوسائل للإلمام بالمعطيات و المعلومات اللازمة للتحليل والمتمثلة في :

- **الملاحظة والمقابلات الحرة :** إعتمدنا بشكل كبير على المعاينة الميدانية والملاحظة البسيطة بالإضافة إلى اللقاءات المباشرة مع الهيئات المختصة .
- **المخططات:** باعتبارها وسيلة تمكن من ترجمة و مقارنة الظاهرة بالوضعية الحالية داخل المدينة.
- **الصور الفوتوغرافية والجداول:** هي وسيلة لجعل الملاحظة أكثر دقة، بإعتبارها الوسيلة الأقرب لتشخيص الواقع .
- **الاستمارة الإستبيانية:**
  - إستمارة خاصة بسكان مدينة المسيلة .
- **إستمارة المقابلة :**
  - إستمارة خاصة بلجان أحياء قطاعات مدينة المسيلة .
  - إستمارة خاصة بالهيئات المحلية المكلفة بتسيير النفايات المنزلية الصلبة .
- **تحليل الوثائق البيانية:**
  - المخططات، الخرائط .
  - الجداول الإحصائية .

- المجلات والكتب، المنشورات، شبكة الإنترنيت .

مرجعية البحث :

عند تفحصنا للدراسات والأبحاث السابقة (مذكرات، رسائل) المتعلقة بتفعيل المشاركة في تسيير النفايات، تبين لنا أن موضوع تسيير النفايات نال الحظ الأوفر، على عكس الجانب التوعوي والتحفيزي لمشاركة الفاعلين والمتدخلين في تسيير النفايات، أين سجلنا غياب واضح لهذا الموضوع، ويمكن ذكر بعض هذه المساهمات فيمايلي :

– مذكرة ماجيستير في التهيئة العمرانية للباحثة بوفنارة فاطمة، والموسومة بـ : **تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر(حالة مدينة الخروب)** .

والتي تطرقت فيها إلى تشخيص واقع تسيير النفايات الحضرية الصلبة المنزلية بالجزائر بصفة عامة و مدينة الخروب بصفة خاصة، وشرح المفاهيم البيئية كمفهوم النفايات، أنواع النفايات، مختلف الهيئات المعنية بتسيير النفايات الحضرية، القوانين و السياسة التي وضعتها الجزائر للتخلص من النفايات في إطار التنمية المستدامة .

حيث وضعت في الأخير جملة من التوصيات و التوجيهات للوصول إلى تسيير متكامل للنفايات المنزلية و ما شابهها و تسخير ما يلزم من أجل تحسين صحة المواطن كالتحسيس و التوعية و إستعمال مركز الدفن التقني و الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة.

– مذكرة ماجيستير، للباحثة عرسان سعيد قرارية منال،والمعنونة بـ: **آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني (الضفة الغربية)**، فلسطين .

وقد توصلت الباحثة إلى أن الآليات لتفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في فلسطين هي العمل على توضيح أهمية ودور المشاركة الشعبية في التخطيط العمراني للمواطن وكسب ثقته، بالإضافة إلى التنسيق المؤسسي والعمل على بناء جهاز رئيس يعمل معه للقيام بعمليات إعداد المخططات الهيكلية وجمع المعلوماتعلى المستوى المحلي .

صعوبات البحث :

واجهتني في بداية الدراسة الميدانية بعض الصعوبات المتمثلة في البيروقراطية الموجودة في الإدارة الجزائرية ككل، إذ أخذ مني جمع المعلومات حول النفايات الكثير من الوقت بين ذهاب إياب بين الادارات، وخاصة مصلحة الوقاية والنظافة التابعة للبلدية، إذ أن جل المعلومات التي تحصلنا عليها فيما يخص تسيير

النفايات هي عن طريق السرد من عمال النظافة، وذلك لعدم وجود مخطط لتسيير النفايات في المدينة، كما أنني إضطررت إلى الإنتظار لأيام عدة من أجل أن يستقبلني بعض المسؤولين لإجراء معهم مقابلة .

محتوى البحث :

من أجل بلوغ الهدف المسطر ولتسهيل عملية البحث سيتم تحليل النتائج والمعطيات المحصل عليها ومن ثم مرحلة تحرير البحث الذي قسم إلى مقدمة عامة وأربعة فصول على النحو الأتي :

المقدمة العامة : حيث تم فيها طرح الإشكالية العامة للبحث والمتضمنة التساؤل حول كيف يتم تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، والفرضيات والأهداف، إضافة إلى دوافع اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة وأهميتها، وكذا حدود الدراسة، بالإضافة إلى المنهج والوسائل المستعملة في الدراسة ومرجعية البحث، وكذا صعوبات البحث ومحتواه .

الجانب النظري : أما الجانب النظري فهو عبارة عن دراسة مكونة من فصلين كمايلي :

فالفصل الأول عالج مفهوم النفايات المنزلية الصلبة وتأثيرها على البيئة و صحة الإنسان و كذا الخسائر الاقتصادية الناجمة عنها، زيادة على ذلك كيفية تسيير هذه النفايات .

أما الفصل الثاني فتناول الإطار المفاهيمي للمشاركة الشعبية، وكذا عوامل نشأتها وأساليبها وأساسياتها ومبادئها والصور التي تأخذها هذه الأخيرة، ثم تعرض لكيفية تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، بتحديد بعض المفاهيم التي لها علاقة بموضوع البحث وهي : المجتمع المدني، الجمعيات، لجان الأحياء، وفي الأخير يعرض مختلف الفاعلين المتدخلين المعنيين بالمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، وكذا وسائل تفعيل مشاركة هؤلاء المتدخلين والفاعلين .

الجانب الميداني: فقد إحتوى هذا الجانب على فصلين وهما :

الفصل الثالث فقد تطرق إلى شقين، فالشق الأول شمل قراءة عامة لمدينة المسيلة متطرقا في هذا السياق إلى دراسة طبيعية شاملة للمدينة من خلال دراسة الموقع و التضاريس، الطبيعة الهيدرولوجية، المناخ، وكذا الدراسة العمرانية موضحا من خلال ذلك توزيع السكان و السكن و التجهيزات عبر مختلف قطاعات المدينة، و التي يمكن أن تساعدنا في معرفة كمية النفايات في كل قطاع من قطاعات المدينة .

أما الشق الثاني فقد تم التطرق إلى الكمية المطروحة في المدينة و نوعيتها، زيادة على ذلك تم التطرق إلى عملية تسيير النفايات المنزلية في المدينة وتحديد أهم المشاكل الموجودة في هذا القطاع .

أما الفصل الرابع فقد تعرض إلى تحليل واقع المشاركة في تسيير النفايات المنزلية في مدينة المسيلة وتحديد عينة البحث، وتحليل وتفريغ الاستمارات المتعلقة بـ :

- السكان : حيث تم إختيارهم عشوائيا من مدينة المسيلة.
- لجان أحياء : حيث تم إختيار لجنة حي في كل قطاع من قطاعات تسيير النفايات المنزلية الصلبة .
- الهيئة المحلية (البلدية) المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية في المدينة .

الفصـل الأول

الإطـار المفاهيمي والنظري للنفايات المنزلية الصلبة

تمـهـيد

أولا : ماهية النفايـات المنزلية .

ثانيا : تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

ثالثا : الإطار التشريعي والتنظيمي لتسيير النفايات في الجزائر .

رابعا : بعض نماذج عملية تسيير النفايـات المنزلية في العالم .

خلاصـة الفصـل الأول .

تمهيـد :

تسببت التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الماضية في ظهور أنماط معيشية جديدة ساهمت في زيادة متطلبات الانسان .

الأمر الذي أدى إلى الزيادة في كمية النفايات المطروحة يوميا، وبالتالي أصبحت ضرورة إتباع الأساليب العلمية الحديثـة في تسيير هذه النفايات، سواء في طريقة جمعها أونقلها أوالتخلص منها إعداد الدراسات اللازمة لإختيار أنسب الطرق لمعالجتها والاستفادة منها .

في حين أن دول العالم النامية لا تزال غير مهتمة لهذه الأمور لأسباب إقتصادية وتقنية أو حتى لعدم إدراك أهمية هذا الموضوع .[1]

أولا : ماهيــة النفايات المنزلــية :

يعتبر تعبير " النفايات" أدق فى دلالته على المعنى من تعبير " المخلفات"، فالتعبير الأخير أعم وأشمل من تعبير "النفايات"، فكل النفايات تعتبر مخلفات والعكس غير صحيح. لذا تواترات كل الاتفاقيات الدولية بما فى ذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية التى تعتبر بحسب الأحوال جزء لا يتجزأ من النظام القانونى للعديد من الدول العربية، على استخدام تعبير " النفايات" كمرادف للتعبير الأجنبى" wastes déchets "، والتى من بينها على سبيل المثال، اتفاقية بازل لعام1989، وبروتوكول بازل بشأن المسئولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها لعام 1999.

وفى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى عدة تعاريفات ومصادر وتصنيفات للنفايات، للوصول إلى فهم أدق لها.

I- تعريف النفايــة :

توجد عدة تعاريف للنفاية نتيجة التوسع العلمي في مفهوم النفاية، وكذلك حسب الأهمية التي تتلقاها في في مجالات الدراسة والبحوث .

فلقد عرفت منظمة الصحة العالمية "النفاية Waste " بأنها بعض الاشياء التي أصبح صاحبها لايريدها في مكان ما ووقت ما والتي أصبحت ليست لها أهمية أوقيمة .[2]

---

[1]- البلدي عقيلة، **التسيير الأمثل والمتكامل للنفايات الصلبة الحضرية**، مجلة إعلامية، مدينة 20 أوت 1955، العدد الخامس، الجزائر، 2005 ص16 .

[2]- عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، **تكنولوجيا تدوير النفايات**، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،1997، ص33 .

أما خبراء البنك الدولي فقد عرف النفاية أنها الشيء الذي أصبح ليس له أي قيمة في الإستعمال .[1]
ولقد حاول مختلف المتدخلين في قطاع التسيير البيئي إعطاء تعريف لكلمة نفاية ،ويوجد في الحقيقة عدة تعاريف والتي توافق كل منها هدفا معينا ولكن في النهاية يكون التعريف القانوني هو المرجعية .[2]
والنفايات بصفة عامة تشمل " كل المواد التي تتخلف من نشاط الانسان، والتي لم يعد محتاجا إليها، وإنما يحتاج بدلا من ذلك إلى التخلص منها، وهي تعتبر في هذه الحالة من ملوثات البيئة إلا إذا امكن التخلص منها بطريقة لاتترك آثارا ضارة".[3]

1- التعريف البيـئي :

أما من وجهة نظر البيئة تشكل النفاية خطرا إبتداءا من الوقت الذي تحدث فيه علاقة بينها وبين البيئة، هذه العلاقة يمكن أن تكون مباشرة أو نتيجة للمعالجة .

2- التعريف القانوني :

بالنسبة للمشرع يتمثل دوره في تنظيم معالجة النفايات، وذلك بمنع الطرح والرمي العشوائي في البيئة ، أوإعادة بيعها من اجل الفرار من الالتزامات القانونية، ولهذا وجب التحديد الدقيق لكل ما يدخل في الإطار القانونـي .
وبالنسبة للجزائر نجد التعريف الوارد في المادة 03 من القانون(01_19) المؤرخ في 2001/12/12. المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، حيث يعرف النفايات كما يلي :
"كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته" .[4]
وحسب المادة 89 من قانون حماية البيئة (83/03) حيث يعرف النفاية كمايلي :
"تعتبر النفاية كل ماتخلفه عملية تحويل أو إنتاج أو إستعمال وكل مادة منتوج او بصفة أعم كل شيء منقول أو يتخلى عنه صاحبه ".[5]

---

[1]- عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 33 .

[2]-P. Merlin et Choay. F, Dictionnaire de L'urbanisme et de L'aménagement du territoire, PUF, Paris, 1988, p195 .

[3]- محمد جمال رستم ،**التنظيم القانوني للبيئة في العالم** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006 ، ص69 .

[4]- المادة (03) من القانون (01-19) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها .

[5]- المادة (89) من القانون (03-83) المؤرخ في 05 فيبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة .

أما منظمة الصحة العالمية فقد عرفت المخلفات على أنها :

" هي كل مادة يقوم صاحبها أو مالكها بالتخلص منها أو يريد التخلص منها أو يلزم عليه التخلص منها ".[1]

II- تصنيف النفايات :

يمكن تصنيف النفايات إلى صنفين، إما حسب تأثيرها على البيئة، أو حسب مصدرها .

1- تصنيفها حسب تاثيرها على البـيئـــة :

وهنالك عدة تصنيفات للنفايات الصلبة حسب تأثيرها على البيئة مثل : النفايات الخطرة، النفايات الخاملة، النفايات المتحللة حيويا .

1-1- النفايات الخطرة :

هي تلك النفايات التي تحتوي على عناصر أو مركبات تؤثر تأثيرا مزمنا خطيرا على صحة الانسان والبيئة ولها القدرة على البقاء لدرجة كبيرة ولايمكن تطبيق هذا التعريف على كل النفايات الخطرة حيث ان هناك نفايات خطرة يمكن استعمال بعض أجزائها والاستفادة منها كما هي .[2]

1-2- النفايات الخاملة :

وهي كل النفايات الناتجة لاسيما عن إستغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم او البناء او الترميم والتي لايطرا عليها اي تغيير فيزيائي او كيميائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ والتي لم تلوث بمواد خطرة او بعناصر اخرى تسبب اضرارا يحتمل ان تضر بالصحة العمومية او البيئة .[3]

1-3- النفايات المتحللة حيويا :

وهي عبارة عن نفايات ناتجة عن المواد العضوية سواء كانت حيوانية أو نباتية، وهذه الاخيرة هي مواد مضرة يسببها التخمر الهوائي او اللاهوائي، وعادة هذه المواد تجذب إليها الحشرات والكلاب الضالة والقطط وهذا خلال بحثها عن الغذاء داخل اكياس القمامة .[4]

---

[1]- Ministère de L'Aménagement du Te rritoire et de L'Environnement. Manuel d'information sur la gestion des déchets solides urbains, 2001, p 25 .

[2]- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، **النفايات الخطرة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، 1997، ص10 .

[3]- القانون (01 _19)، نفس المرجع سابق .

[4]- البلدي عقيلة ، مجلة إعلامية، نفس المرجع سابق، ص200.

2- تصنيفها حسب مصدرها :

ويوجد نوعين من هذه النفايات وهي : النفايات الصناعية والنفايات الحضرية الصلبة .

2-1- النفايات الصناعية :

وهي النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة التي تمثل بقايا المواد الخام المستخدمة في عمليات التصنيع أوالناتجة عنها، وقد تشتمل على بعض المواد السامة والخطرة،[1] ونستطيع تقسيمها إلى :

- النفايات الجامدة : الناتجة عن نفايات ورش البناء والتهديم.[2]

- النفايات الصناعية العادية (DIB) : تتمثل في النفايات الغير خاملة، ولا الخطرة الصادرة عن المؤسسات، ويتم التخلص منها مع النفايات المنزلية .

- النفايات الصناعية الخاصة: وهي كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها وخاصية المواد السامة الخطيرة التي تحتويها، يمكن أن تضر بالبيئة والصحة العمومية .[3]

2-2- النفايات الحضرية الصلبة :

حسب المرسوم رقم 84-378 المؤرخ في 15 ديسمبر 1984 الذي يحدد شروط النظافة وجمع ومعالجة النفايات الصلبة والحضرية في مادته رقم 02 "النفايات الحضرية الصلبة هي الفضلات المنزلية وما يماثلها في النوع والحجم".

"هي كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرهما والتي بفعل طبيعتها ومكوناتها تشبه النفايات المنزلية".[4]

"يقصد بها المخلفات الناتجة عن المنازل والشقق السكنية بالاضافة إلى الاماكن التي يشغلها الانسان بصفة دائمة كالفنادق، المستشفيات، المطاعم، المدارس، المعاهد والجامعات، الحدائق، أسواق الفواكه، السجون، دور رعايا الاحداث والعجزة وما شابه ذلك ".[5]

---

[1]- **البيئة والمجتمع**، نشرة نصف سنوية ملحقة بمجلة العلوم والتقنية ،مطابع من مدينة الملك عبد العزيز، العدد4، 1427هـ، ص 2 .

[2]- yousef Kehila,conception et exploitation des centres d'enfouissement technique, MATE-METAP, ATELIER D'alger 20 et 21 février 2007 .

[3]- يوهنقل زوليخة، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة- حالة بلديات قسنطينة**، مذكرة ماجيستير، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون سنة، ص163 .

[4]- القانون (01 _19)، نفس المرجع السابق .

[5]- علي زين العابدين عبد السلام ، **تلوث البيئة ثمن للمدينة**، المكتبة الأكادمية، القاهرة، 1992، ص190 .

2-2-1- أهم مصادر النفايات الحضرية الصلبة :

تتنوع مصادر النفايات الحضرية الصلبة، لذا نذكر الأهم منها فقط وهي : نفايات المنازل والبلدية والتجارة، الخدمات والصناعة .

- **المنازل:** نفايات منزلية، نفايات المضايقة والنفايات الخاصة .

- **البلدية** : كنس الطرقات، الاسواق الحدائق، الوحل الناتج عن معالجة المياه القذرة .

- **التجارة، الخدمات والصناعة:** النفايات الاستشفائية، بقايا الانتاج الصناعي بقايا الورشات البناء والهدم، بقايا قطاع الطاقة والمناجم، النفايات الزراعية .

III- النفايات المنزلية :

تمثل القمامة المنزلية كافة المخلفات التي يستغني عنها ويراد التخلص منها بعد إنتهاء الحاجة إليها دون مقابل مادي اومعنوي مثل الجرائد والمجلات القديمة والملابس المستهلكة والأثاث الهالك والاجهزة التالفة ومعلباب الأغذية الفارغة والزجاج المكسور أو المستغنى عنه وأوراق اللف والتغليف والأكياس الورقية والعبوات البلاستيكية، هذا بالإضافة إلى المخلفات اليومية الناتجة عن تجهيز وتحضير الطعام وفائض الطعام نفسه و وكل ماينتج عن عمليات تنظيف المنزل من أتربة وقصاصات أوراق أو أقمشة وخلافه."[1]

1- مفهوم النفايات المنزلية :

تعرف النفايات المنزلية بأنها:"مختلف النفايات السائلة و الصلبة الناتجة عن الاستخدام و الاستهلاك البشرى لسكان الحضر وتسمى أيضا حضرية .[2]

وعرفها الدكتور أحمد عبد الوهاب على انها " هي احد مجموعات النفايات التي يمكن التحكم فيها وقد تشمل بالاضافة إلى نفايات المنازل –نفايات المدارس والجامعات ونفايات المستشفيات".[3]

أما الهيئات العالمية، فقد جاءت **المنظمة العالمية للصحة** بالمفهوم التالي : " هي شيء لا يريده صاحبه في مكان وزمان ما وهذا الشيء له قيمة سوقية..."، وهذا المفهوم مرتبط بحيز مكاني وزماني وقيمة سوقية استعماليه ومنفعة بالنسبة لحائز النفاية ".[4]

---

[1]- حسين لعروسي ، **التلوث المنزلي**، مكتبة المعارف الحديثة، الاسكندرية ،1998، ص150.

[2]- وزارة تهيئة الاقليم والبيئة : **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000**، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، 2001، ص 60 .

[3]- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، **أسس تدوير النفايات**، الدارالعربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص37 .

[4] – Bertolini gerard, Le marché des ordures , economie et géstion des déchets ménagers, Edition L'Harmattan,Paris, France,1990, p7.

وتناولها **المشروع الجزائري** في المادة 3 من قانون01-19 كالتالي : "كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها والتي بفعل طبيعتها ومكونتها تشبه النفايات المنزلية".[1]

من خلال التعاريف السابقة للنفايات المنزلية يمكننا أن نقول على أنها خليط متكون من عدة مكونات، ألا وهي الأخشاب والمعادن و الحجارة والتراب والجلود والزجاج والبقايا العضوية كالطعام وغيرها الناجمة عن أنشطة الإنسان المختلفة .

2- آثار ومخاطر النفايات المنزلية الصلبة :

تحدث الزيادة في كمية النفايات وما يصاحبها من إزدياد في المخاطر التي تشكلها تأثيرا شديدا على البيئتين العالمية والمحلية، والموارد الطبيعية، والصحة العامة، والاقتصادات وظروف المعيشة المحلية،[2] في ظل غياب تسيير يراعي السلامة البيئية ومتطلبات الإدارة المتكاملة في كل أبعادها. ومن بين هذه الآثار ما يلي :

2-1- الاثار الصحية :

تراكم النفايات سواء المنزلية أو الصناعية او التجارية دون معالجتها أو التخلص منها بصورة نهائية يمثل أخطارا كبيرة على صحة الأهالي، فأكوام القمامة تحتوي على مواد عضوية من مخلفات الطعام التي تفسد وتشجع على تكاثر البكتيريا والجراثيم والفيروسات مما يؤدي إلى إنتشار الأمراض وتفشي الأوبئة الفتاكة[3]، ومن بين أهم الحشرات التي تنقل الأمراض عن طريق النفايات مايلي :

الحيوانات و الذباب : ينقل الذباب الكثير من الأمراض ومنه أنواع عديدة من أهمها (الذباب المنزلى، ذبابة الدودة اللولبية، ذبابة اللحم السوداء، ذبابة شبيهة بالنحل، ذبابة التمبو، ذباب تسى تسى، ذباب الرمل) ، والصراصير، والبعوض، والبراغيث .

ومن بين الحيوانات التى تنجذب إلى القمامة مثلا : (الكلاب ، والقطط ، والفئران، والخنازير) .

---

[1]- قانون (01 _19)، نس المرجع السابق .

[2]- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تدوير النفايات**، الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الادارة، موناكو، 20-22 فيفري 2008 .

[3]- مركز الفقيه للأبحاث والتطوير، **تدوير النفايات الإنتقائي**، 2001، ص 14.

كما ينقل بواسطة الذباب والصراصير العديد من الأمراض منها (أمراض بكتيرية وأمراض فيروسية ، بويضات الديدان الطفيلية، التدويد فى الحيوان والإنسان)، كما ينتقل بواسطة الفئران العديد من الأمراض أهمها: (الطاعون " الموت الأسود "، التريكينيللا، داء الشعيرات، التيفوس المتوطن، حمى عضة الفأر) .[1]

2-2- الاثار البيئية والاقتصادية :

هناك العديد من الآثار الإقتصادية الناجمة عن تكديس النفايات، وعدم التخلص منها بالأساليب العلمية منها :[2]

2-2-1- تلوث الهواء : ومن أهم أشكال تلوث الهواء مايلي :

2-2-1-أ- الاحتباس الحراري :

وهي ظاهرة طبيعية تتجلى في احتباس كمية من الحرارة في الغلاف الجوي (مما يعطي للكرة الأرضية حرارتها المميزة و في غياب هذه الظاهرة تقارب درجة الحرارة C18-) نتيجة قدرة مجموعة من الغازات على الاحتفاظ بالإشعاعات تحت الحمراء نذكر منها بخار الماء،ثنائي أكسيد الكربون .

2-2-1-ب- إنخفاض سمك طبقة الأوزون :

الأوزون O3 هو طبقة غازية تحجز كمية كبيرة من الأشعة فوق البنفسجية الشمسية الخطيرة على الكائنات الحية، و لها دور أيضا في الحفاظ على درجة حرارة الأرض.

2-2-1-جـ- الأمطار الحمضية :

و تتسبب الأمطار الحمضية في عدة مشاكل بيئية :

-. توقيف ظاهرة التركيب الضوئي و امتصاص بعض الأملاح المعدنية الضرورية للنباتات.

- موت الأشجار و النباتات الأخرى

- ارتفاع حمضية التربة و موت متعضياتها المجهرية .

- إرتفاع حمضية المجاري المائية .

---

[1]- أبو بكر صديق سالم، نبيل محمود عبد المنعم، **التلوث، المعضلة والحل**، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1989، ص ص 162- 163.

[2]- عبد القادر عويبان، **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، الجزائر، 2008، ص87 .

2-2-2- تلوث المياه :

إن تاثير تلوث المياه على الصحة لا يقل خطورة عن تلوث الهواء، فقد أكدت الكثير من الدراسات على ان تلوث المياه بالفضلات يعد عاملا أساسيا في إنتشار أمراض الكوليرا والتيفويد و الدوسنتاريا والأمراض المعوية وقد تبين أيضا أن تلوث المياه يؤدي إلى زيادة انتشار الأوبئة بين سكان الحضر مثل التهاب الكبد و شلل الاطفال و الحساسية وأمراض العيون إلى غير ذلك، ويكفي ان نشير الى ما تؤكده تقارير اعمال منظمة الصحة العالمية من أن: " مياه الشرب و الاغذية غير الصحية هي المسؤولة عن نسب الاصابة العالية على الدوام بكثير من الامراض المعوية السارية و إلى حد كبير عن وفاة قرابة خمسة ملايين من الاطفال بامراض الاسهال كل عام".[1]

2-2-3- تلوث التربة :

إن مصادر تلوث التربة كثيرة ومتنوعة، لذا نذكر الأهم منها فقط وهي :

- إستخدام مفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية في الميدان الفلاحي .
- التلوث بواسطة النفايات الصلبة المنزلية و الصناعية .
- التلوث بواسطة المياه العادمة .
- التلوث بواسطة المواد المترسبة من الهواء في المناطق الصناعية .
- التلوث بواسطة الأمطار الحمضية .
- التلوث بواسطة المتعضيات المجهرية .

2-3- الآثار الاجتماعية :

- يؤدى تراكم القمامة إلى غرس مشاعر انعدام الثقة والانتماء والولاء والعبث الاجتماعى وتراكم مشاعر عدم الرضا، وتزداد حالة السلبية ومشاعر العدوانية والسخط نحو أركان البيئة .

- الافتقار إلى القيم الأخلاقية لبعض الأفراد من المجتمع والتى وضحت فى المشاجرات والمنازعات بين السكان نتيجة لإلقاء القمامة بالشارع، كما تؤدى إلى تولد السلبية وعدم الشعور بالمسؤولية لدى بعض أفراد المجتمع .

[1]- رداف لقمان، **مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية**، مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 .

– زيادة نسبة إحجام أفراد المجتمع بالمشاركة فى تحسين أوضاعهم المختلفة اجتماعية كانت أم سياسية (مثل الاشتراك بجمعيات حماية البيئة)، ويضعف بقدر كبير من الجهود المبذولة من قبل الأجهزة المعنية بعمليات النظافة .

– تزايد التعود على إلقاء القمامة فى الأماكن العامة والمنافع العامة والخاصة و بالطرق والشواطئ والمجارى المائية وكذلك داخل وسائل النقل والمواصلات، مؤدية إلى تأصيل العادات السيئة نتيجة للتنشئة والتربية الخاطئة التى يتلقاها بعض الأفراد خلال الحياة الأسرية، مما يؤدى إلى اكتساب رواسب ثقافية وسلوكية تقليدية تقف عائقاً فى وجه التنمية البيئية .[1]

ثانيا : تسيير النفايات المنزلية الصلبة :

يعتبر التسيير" أسلوب من أساليب التدخل في الخدمة الاجتماعية يستلزم قيام المختص الاجتماعي بإستشارة وتنبيه الروابط والعلاقات بين أنظمة العميل الداخلية والخارجية وإصلاحها ، والمساعدة في إيجاد أنظمة جديدة أو تقوية الأنظمة الموجودة، كما يستلزم قيام المختص الإجتماعي بدور المساعد والمعين ، المصلح، والوسيط، وتمهيد الطريق أمام العميل للوصول إلى الأهداف المرغوبة، ومن الأساليب التي يستخدمها المختص الإجتماعي أيضا إستثارة المعلومات والأفكار وتشجيع وتوجيه عملية التعبير عن المشاعر، وتفسير السلوكيات ومناقشة الحلول والبدائل ،وتوضيح المواقف، وتوفير الدعم والتشجيع والتطمين وتوضيح الأسباب" .[2]

كما يعرف بأنه " تلك المجموعات من العمليات المنسقة والمتكاملة والتي تشمل أساسا : التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ،الرقابة ، فهو تحديد للأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها ، ويشكل التسيير من منظور حركي عملية دائرية ، تبدأ بتحديد الأهداف أي بالتخطيط فرضا ولايجوز إعتبار أنها عند الرقابة تنتهي ، فالرقابة لابد وان تكشف عن وجود إنحرافات وتصحيحها وهذا يتطلب إجراء تعديلات جذرية أو طفيفة على السياسات والإجراءات وغيرها من الخطط، أي الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط وهكذا عملية دائرية ".[3]

---

[1]– مركز الدراسات والبحوث البيئية، **ندوة التلوث البيئى للقمامة وكيفية الاستفادة منها** ، جامعة أسيوط ، 2000، ص36 .

[2]– عبد المجيد بن طاش محمد نيازي ، **مصطلحات ومفاهيم إنجليزية في الخدمة الإجتماعية** ، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص122 .

[3]– محمد رفيق، **مدخل للتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص5 .

I- عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة :

إن تسيير النفايات يعني القدرة على التحكم التام في النفايات من لحظة التخلص منها من طرف مالكها إلى غاية نقلها إلى مكان معالجتها، بطريقة تضمن الحفاظ على السير الحسن لهذه العملية بهدف الوصول إلى محاولة القضاء على الآثار السلبية الناتجة عن تلك النفايات .

1- عملية جمع النفايات المنزلية الصلبة :

إن التسيير الحسن والأمثل للنفايات المنزلية الصلبة يتطلب المرور على عدة مراحل لعملية الجمع وصولا إلى النقل والوسائل المستعملة له، والتي نذكرها كالآتي :

1-1- مـراحل الجمـع :

هنالـك مرحلتـان أساسـيتان فـي عمليـة الجمـع، بـدءا مـن مرحلـة ماقبـل الجمـع وصـولا إلـى مرحلـة الجمـع والتجهيزات المستعملة لهذه المرحلة .

1-1-1- مرحلة ماقبل الجمع :

حيث أنها تعتبر مرحلة من المراحل الأساسية فى جمع النفايات إذ يترتب عليها المراحل التالية وإذا حدث تصنيف من المنبع سهلت العمليات التالية، كما تختلف كمية المواد المتولدة من أسرة إلى أخرى ومن حي إلى آخر حسب مستوى المعيشة ودرجة الثقافة والسلوك الاجتماعى ومدى الرضا المجتمعي، فعلى سبيل المثال فى الأحياء المتوسطة يمكن الاحتفاظ بأوراق الجرائد وفوارغ بعض المشروبات وبيعها أو إستخدامها فى أغراض أخرى على عكس المجتمعات الغنية .

1-1-2- مرحلة عملية الجمع :

تعتبر مرحلة الجمع من أخطر المراحل التي تمر بعملية التخلص من القمامة حيث يؤدي عدم إنتظام عملية الجمع إلى تراكم القمامة في الشوارع والأزقـة .[1]

كما أن الحاويات الكبيرة تؤثر بالسلب على نوعية الخدمات، والعكس صحيح ، فالحاويات الصغيرة تقلل من كمية النفايات المتحصل عليها من عملية الجمع .

[1]- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، **قضايا النفايات المنزلية في الوطن العربي**، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص293 .

1-2- التجهيزات ووسائل النقل المستعملة في عملية الجمع :

إن عملية التحسين في تسيير النفايات المزلية الصلبة، تفرض ضرورة إعادة تنظيم النفايات المتحصل عليها في الشركات أوالجماعات المحلية، وعليه فمن الضروري التفكير في الإمكانيات المادية التي يجب تسخيرها لتسيير هذه النفايات .

توجد أنواع مختلفة من الأوعية، كالأكياس الشفافة، الحاويات ذات العجلات، الحاويات العادية، فضاءات شبكية .

أما إختيار وسائل النقل المستعملة في عملية الجمع جد مهم في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة، إذ أن إختيار نوع الوسيلة مرتبط بإختيار نوع وسيلة الجمع (الحاوية)، وذلك من أجل الحصول على نتائج جيدة في عملية الجمع، والجدول رقم(01) يلخص مختلف التجهيزات ووسائل النقل المستعملة في عملية الجمع .

الجدول رقم (01): التجهيزات ووسائل النقل المستعملة في عملية الجمع

المراحل	التجهيزات
مرحلة ما قبل عملية الجمع	1- مزيلات المنازل المخصصة للفرز الإنتقائي 2- مزيلات المكاتب المخصصة للفرز الإنتقائي
الجمع على مستوى المنازل	3- الحاويات ذات العجلات 4- الأوعية التي يمكن حملها 5- الأكياس المخصصة للنفايات 6- الأوعية المتحركة المخصصة لنوع من النفايات المنزلية.
الجمع عن طريق المساهمة التطوعية	7- حاويات مخصصة لجمع نفايات الزجاج 8- حاويات مخصصة لجمع نفايات الورق 9- حاويات مخصصة للبلاستيك 10- حاويات مخصصة للعلب المعدنية 11- حاويات مخصصة لجمع النفايات النسيجية 12- أوعية متحركة مخصصة للجمع بنظام المساهمة التطوعية 13- التجهيزات المخصصة لتهيئة أماكن الأنظمة التطوعية 14- الحاويات الكبيرة المفتوحة 15- الحاويات الكبيرة المغلقة

	16- الحاويات الكبيرة المهيأة للمساهمة التطوعية
وسائل النقل المخصصة لعملية الجمع	17- رافعة تساعد على رفع الحاويات 18- وسيلة مخصصة لرفع الحاويات الكبيرة على وسائل النقل 19- شاحنة ذات تجهيز هيدروليكي 20- شاحنة مصندقة وضاغطة للنفايات
حالة النفايات الخاصة	21- أوعية منزلية مخصصة للنفايات الخاصة 22- حاويات مخصصة للنفايات المنزلية الخاصة

المصدر: المعهد الوطني للتكوينات البيئية 2008

من خلال قراءتنا للجدول رقم (01) : لاحظنا أن كل مرحلة من مراحل الجمع تتطلب تجهيزات مناسبة، كماأن إختيار نوع التجهيزات(الحاوية) يرتبط بنوع وسيلة النقل، و شراء وسائل النقل المخصصة يسمح بترقية أكبر لعملية جمع النفايات .[1]

التجهيزات المستعملة في مراحل عملية الجمع = الأوعية ووسائل النقل

1-3- أنـــواع الجمــع :

هناك أنواع عديدة لجمع النفايات المنزلية وهي :

1-3-1- الجمــع من باب إلى بــاب :

وفيه تقوم مصلحة إزالة النفايات بواسطة شاحنات الجمع برفع وإزالة النفايات التي يتركها السكان بجانب الطرقات العمومية وتكون في وقت محدد مسبقا .[2]

1-3-2- الجمــع التجميـعي :

يقوم الأفراد بإحضار نفاياتهم إلى نقاط مركزية وسهلة الوصول قد تكون مقطورات مشتركة من نوع أحواض متحركة بعجلات ذات سعة من 600-1100 لترا أو مقطورة ذات سعة من 5-12 متر مكعب . المقطورات ذات السعة الكبيرة من نوع مقطورات حديدية يجب أن تكون مغطاة ومسيجة لحمايتها من الامطار والحيوانات .

[1]- المعهد الوطني للتكوينات البيئية ، **تسيير النفايات الصلبة**، 2008، ص 11 .

[2]- بديار عادل، **تثمين النفايات الصلبة الحضرية وإدارتها- دراسة حالة مدينة المسيلة**، مذكرة ماجستير، قسم تسيير المدينة، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر،2008، ص 32 .

1-3-3- الجمــع الانتقــائي :

إن الجمع في الجزائر يتم بطريقة غير إنتقائية لأنها تتطلب وسائل جمع خاصة وأن يكون هناك مراكز للاسترجاع والتدوير وإلا لن تكون ضرورية .

والجمـع الانتقـائي يتطلـب فصـل وفـرز النفايـات القابلـة للتـدوير كالزجـاج، البلاسـتيك، الكتـان، الحديـد، الخشب،...إلخ، ووضعها في حاويات خاصة قد تكون مقطورات أكياس.

تتطلب هذه العملية أن تسير من طرف هيئات خاصة قد تكون منظمة من طرف مصالح البلدية، مقاولين خواص أو عمال الجمع،[1] والصورتان (01) و(02) تمثلان حاويات للجمع الإنتقائي .

الصورة رقم(01): حاويات ملونة خاصة بالجمع الإنتقائي الصورة رقم(02): حاويات ملونة خاصة بالجمع الإنتقائي

المصدر : صناديق القمامة الفرز الانتقائي، googl image، 2016/04/13، الساعة10.30 .

1-3-4- الجمع الخاص :

يتمثل في جمع النفايات المنزلية الضخمة، (بدلا من ترك السكان يقومون بذلك بطريقة سرية وعشوائية)، فإنه من المفضل توفير مصلحة تتكفل بإزالة هذا النوع من النفايات إما بنظام الإزالة من باب إلى باب، أو بالازالة بعد الطلب، أو إيداعها في مراكز الفرز إن توفرت، وتستعمل لهذا الغرض شاحنات مسطحة أو حاويات ضاغطة خاصة .

أما بخصوص النفايات الخاصة التي تحتوي على المواد السامة، يجب أن يكون موضوع جمع خاص منفصل نظرا لخطورتها، ونذكر منها المواد المعدنية المضرة وبالخصوص المعادن الثقيلة مثل الكروم (Cr)،

[1]– بوفتارة فاطمة، **تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر– حالة مدينة الخروب**، مذكرة ماجيستير، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009، ص17 .

الزئبق(Hg)، الرصاص(PD)، والمتواجدة في كل من البطاريات، المحرار، الأنبوب الضوئي، الأجهزة الإلكترونية .[1]

ثالثا : الاطار التشريعي والتنظيمي لتسيير النفايات في الجـزائر:

عملت الجزائر على تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في هذا المجال وذلك بسن القوانين التي تنظم مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تتوافق والقواعد العلمية لحماية البيئة، وسنحاول إستعراض النظام القانوني لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري الذي أنشأ هيئات محلية مكلفة بتسيير النفايات المنزلية الصلبة .

I- الإطار المؤسساتي والقانوني :

من أجل حماية البيئة و تسيير النفايات الصلبة الحضرية إعتمدت الجزائر في وقت مبكر منذ 1983 جملة من النصوص القانونية لكن غياب النصوص التطبيقية، وعدم تحديد المسؤوليات مع قلة وجود المؤسسات و الإمكانيات البشرية، أدت إلى عدم الوصول إلى التحسين في الإطار المعيشي .

و قد تم إعادة تفعيل مشروع تسيير النفايات الصلبة الحضرية سنة 2000-2001 من خلال إصدار قانون شامل و متكامل خاص بتسيير و مراقبة و تقليل النفايات الصلبة الحضرية (قانون 01/ 19 الصادر في 12- 12- 2001)، هذا القانون الذي يعرف بشكل واضح المسؤوليات و يحددها، و يحدد كذلك مبادئ التسيير المتكامل و الايكولوجي العقلاني للنفايات الصلبة الحضرية و يسمح بتوكيل تفويض عام أو جزئي لتسييرها.

1-على المستوى الوطني :

في الجانب المؤسساتي نجد وزارة البيئة و تهيئة الإقليم التي يمثلها في كل ولاية مديرية للبيئة إضافة إلى وجود عدد من المؤسسات البيئية الأخرى :

- المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ONDD .
- المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف CNTPP .
- الوكالة الوطنية للنفايات AND .
- مركز تنمية المصادر البيولوجية CDRB .
- المركز الوطني للتكوين البيئي CNFE .

[1]- بديار عادل، نفس المرجع السابق، ص35 .

أما بالنسبة للجهاز التنظيمي والتشريعي فقد قامت الجزائر بتعديل هذا الجهاز و تعزيز و تطوير المؤسسات والهيئات البيئية من خلال سن عدة قوانين و مراسيم نذكر منها :

- القانون رقم (20/01) مؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة و التطور المستدام للإقليم .
- القانون رقم (08/02) مؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها .
- القانون رقم (10/03) مؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .
- المرسوم رقم (378/84) مؤرخ في 1984/12/15 المتعلق بشروط التنظيف، رفع و معالجة النفايات الصلبة الحضارية .
- المرسوم رقم (78/90) مؤرخ في 1990/02/27 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة .

كما تم إنشاء هيئات مهمتها الحماية و المحافظة على البيئة من بينها :

- إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات بموجب المرسوم التنفيذي 175/02المؤرخ في 2002/05/20 .
- إنشاء المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة بموجب المرسوم التنفيذي 263/02 المؤرخ في2002/08/17.

2- على المستوى المحلي :

تقع مسؤولية تسيير النفايات المنزلية وماشابهها على عاتق البلدية طبقا للتشريع الذي يحكم الجماعات المحلية حسب :

- القانون رقم (19/01) المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات، (أنظر الملحق رقم04)، كما جاء لتحديد كيفيات تسيير النفايات المنزلية والخطيرة وطرق شحنها ونقلها ومعالجتها وتضمن عقوبات تتراوح مابين الغرامات المالية والحبس، في حالة تسجيل مخالفات، غير أن تطبيق بعض مواد القانون تعرف عراقيل بسبب هشاشة آليات المراقبة .

II - البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة (PROGDEM) :

أمام هذه الوضعية المزرية للنفايات، جعلت الحكومة تسيير النفايات الصلبة الحضرية محورا ذا أولوية في إستراتيجيتها ومخططها الوطني الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة، وذلك عن طريق إعداد ووضع حيز التنفيذ برنامج وطني لتسيير النفايات الصلبة الحضرية.

يعتبر هذا البرنامج منهجا مدمجا تدريجيا لتسيير النفايات الصلبة الحضرية، ويهدف إلى :

- وضع حد للممارسات الحالية للتفريغ .
- تنظيم الجمع،النقل وإزالة النفايات في ظروف تضمن عدم الإضرار بالبيئة والمحافظة على نظافة المحيط

إنبثق البرنامج المطبق من طرف الحكومة في إطار المخطط الثلاثي لتدعيم النهوض الإقتصادي (2001 – 2004) عبر 40 مدينة كبيرة عن :

– أحكام قانون البلدية الذي يكلف الجماعات المحلية والبلديات بتسيير النفايات الصلبة.

– أحكام القانون رقم 19/01المتعلق بتسيير، مراقبة و إزالة النفايات.

كما يحدد هذا البرنامج مبادىء التسيير العقلاني و السليم للنفايات من خلال :

– تكريس مبدأ ترتيب النفايات حسب مصدر إنتاجها و صنفها.

– توضيح مسؤوليات مسيري و أصحاب كل صنف من النفايات.

– في إطارالمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة –PNAEDD – بتحديد تدخل الحكومة في وضع حيز التنفيد مشاريع التنمية حسب منهجية وضع برنامج عشري.

يكون البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة الإطار المرجعي و التطبيقي للسياسة الجديدة المتبعة من طرف الحكومة، وتشمل التدابير المتخذة :

– الجمع، النقل و الإزالة.

– سياسة لخفض حجم النفايات في الأصل وإعطائها قيمة مضافة عن طريق الرسكلة و المعالجات من أجل تثمين النفايات. [1]

1– أهداف البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة(PROGDEM):

يوجد عدة إمكانيات ضرورية ستسخر لضمان تسيير مدمج للفضلات الصلبة و تجسيد الأهداف الأساسية المتعلقة بـــ :

– تحسين الإطار المعيشي و حماية الصحة.

– التخلص السليم و العقلاني للنفايات و تثمين النفايات القابلة للإسترجاع.

– خلق مناصب شغل دائمة.

2– مكونات البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة(PROGDEM):

يتمثل البرنامج الذي شرعت فيه الحكومة على مستوى 40 مدينة في النقاط التالية :

[1]– أزرارق بوعلام، **إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصلبة**، وزارة الصناعة، الجزائر،ص87 .–info@mir algeria,arg

2-1- التخطيط المدمج للتسيير على المستوى المحلي :

خطة التوجيه البلدي لتسيير النفايات .

تبعا لتدابير القانون رقم 01-19 للنفايات، فإن البلديات مجبرة على التزود بأداة لتخطيط وتسيير النفايات الذي هي الخطة التوجيهية، والتي تحتوي على:

- تشخيص وفحص المنظومة المتواجدة.
- تصور خطة جديدة للتسيير.

2-2- تحسين قدرات التسيير و تمهينها على الخصوص بـــ :

- إعادة تنظيم إدارة البلدية المكلفة بتسيير النفايات حتى تكيف مهامها مع المتطلبات الجديدة.
- تقوية قدرات الجمع والنقل .

2-3- الإتلاف السليم للنفايات : مركز الدفن التقني (CET) :

سيتم إنجاز مراكز للدفن التقني وفقا للمتطلبات و التوجيهات التقنية للمخططات البلدية للتسيير والقانون رقم 01-19 المتعلق بالنفايات و خاصة بشأن :

- دراسة التأثير وإختيار موقع الإرساء.
- تهيئة مركز الدفن باعتماد منظومة المدارج .
- مدارج ممسكة ، صرف المرشحات و إسترجاعها و معالجتها.
- قانون أساسي يضمن إستقلالية التسيير. [1]

2-4- التكفل بالنفايات الجامدة بوضع مواقع مخصصة لها.

2-5- إتلاف المزابل الفوضوية وإعادة تأهيل المواقع، ودلك عن طريق :

- إبطال التلوث بالنسبة لمواقع المزابل الفوضوية .
- إعادة تأهيل المواقع التي تم تنظيفها .
- وضع أجهزة مراقبة و عقوبات لتجنب عودة إنشاء المزابل الفوضوية .

2-6- رسكلة وتثمين النفايات (Eco- jem) :

تكون النفايات منجما للمواد الثانوية الخامة ويمثل إسترجاعها و رسكلتها للجزائر حتمية إقتصادية، ونظرا للضعف الملحوظ في تنمية نشاطات الإسترجاع و الرسكلة وخاصة الخسارة الإقتصادية ،سيتم وضع تدابير تنظيمية و تشريعية، ضريبية وتشجيعية وكذا :

[1]- أزرارق بوعلام، نفس المرجع السابق، ص88 .

– وضع نظام وطني لإسترجاع وتثمين نفايات التغليفEco– jem تطبيقا للمرسوم المتعلق بتسيير نفايات التغليف .

– تنظيم شبكات للجمع المتخصص لكل نوع من النفايات و ذلك إعتمادا على إنشاء مؤسسات صغيرة وهذا بتدابير مالية و ضريبية .

– منح مزايا ضريبية لإنشاء نشاطات تثمين النفايات .[1]

2–7– إدخال أنماط جديدة على تسيير النفايات :

لقد أظهر التسيير الحالي للنفايات الحضرية من طرف البلدية قدرته المحدودة وعليه يجب وضع أنماط جديدة للتسير بهدف جعله إحترافي وتحسين توجيه الخدمات وعقلنة تكاليف التسيير وذلك بإنشاء مؤسسات تتكفل حصرا بتسيير النفايات وتسمح بإستقلالية التسيير وضمان التوازن المالي .

2–8– تمويل وفردانية المصالح العمومية للتسيير :

تطبيقا لمبدأ الملوث الدافع المنصوص عليه في القانون رقم 01–19 المتعلق بالنفايات، سيتم إتخاذ تدابير لوضع ميكانزمات تسمح بتغطية مصاريف تسيير النفايات وذلك بـــ :

– التكيف التدريجي لضريبة جمع الفضلات لتغطية كلفة التسيير وبلوغ التوازن في حسابات مصالح التسيير

– وضع نظام لتحصيل الضريبة.

2–9– الأدوات الاقتصادية :

بهدف تشجيع الإستثمار في هذا المجال يتم وضع تدابير تحفيزية وتشمل :

– الإعفاء الضريبي بالنسبة لمشاريع الإستثمار في مجال تسيير وتثمين النفايات .

– تخفيض الضريبة على منتوج الأجهزة و الآلات الخاصة بهذا الميدان .

2–10– التحسيس: مشاركة وإقحام المواطن.

وتتخذ تدابير لتحسيس المواطنين و إنخراطهم في المبادرات الهادفة إلى تحسين شروط تسيير النفايات وتشمل هذه التدابير:

– تنصيب خلية بلدية مكلفة بوضع حيز التنفيذ البرنامج المحلي للتحسيس .

– وضع برنامج محلي للإعلام والتحسيس عبر تجنيد قنوات ووسائل الإعلام .

2–11– تطبيق العقوبات و تدابير المحافظة .

يشكل تطبيق القانون المتعلق بالنفايات المحور الرئيسي لإنجاز برنامج **(PROGDEM)** .

[1]– أزرارق بوعلام، نفس المرجع السابق، ص88 .

في هذا المضمار، فإن وزارة العدل، وسلك الشرطة بصفة عامة والدرك الوطني مجندون للسهر على تطبيق القانون .

2-12- الدور المركزي للجماعات المحلية :

يجب على الجماعات المحلية أن تلعب دورا مركزيا في مجال تسيير النفايات .

كما يؤكد قانون البلدية والقانون المتعلق بالنفايات مسؤولية البلدية ضمن مهامها في المحافظة على النظافة العمومية وكذا تسيير النفايات .[1]

يمكن للبلدية التدخل مباشرة أو تفويض متعاملين على أن تبقى مسؤولة أمام المستعملين .

2-13- التكوين البيئي :

لقد تم وضع برنامج للتكوين من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة لرفع مستوى التأهيل لمصالح الجماعات المحلية و شرطة البيئة ويشمل هدا التكوين :

- مسيرين في المستقبل لمراكز الدفن التقني .
- أعضاء خلايا البلديات للتحسيس .

ما يعادل 950 شخصا تلقوا تكوينا في سنتي 2001-2002، و1200 شخص سيتابعون نفس التكوين خلال الفترة 2003-2004 .

2-14- التربية البيئية :

يشكل التعليم البيئي محورا رئيسيا في نجاح كل سياسة بيئية .

وعيا منها بالرهان، فإن وزارتي تهيئة الإقليم والبيئة والتربية الوطنية إتفقتا على العمل معا إبتداءا من السنة الدراسية2002-2003 لتدعيم التربية البيئية في المنهج الدراسي .

عملية نمودجية من 153 مؤسسة عبر سبعة ولايات تم إنجازها بإدخال مواضيع البيئة على مختلف مستويات التعليم – الإبتدائي، المتوسط، الثانوي- وستعمم هذه العملية على كل مؤسسات التراب الوطني.[2]

ويمكننا ان نقول في الأخير رغم وجود هذا الكم الهائل من التشريعات الخاصة بتسيير النفايات في الجزائر، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع، غير محقق، وذلك بسبب هشاشة المراقبة وغياب الصرامة في تطبيق القوانين، وخاصة منها القوانين الردعية .

---

[1]- أزرارق بوعلام، نفس المرجع السابق، ص89 .

[2]- أززرارق بوعلام، نفس المرجع السابق، ص90 .

رابعا : بعض النماذج الدولية في تسيير النفايـات المنزلية الصلبة:

I- تجربة ألمانيا :

ألمانيا من البلدان الصناعية الرائدة في العالم، فهي علاوة على كونها من أكبر المصدرين على المستوى العالمي لمنتجات كثيرة فهي اول من يعالج مشكلة تسيير النفايات الحضرية معالجة علمية إيكولوجية إقتصادية .

1- التعريف بألمانيا :

تقع المانيا في أوروبا الغربية وتضم اكثر كثافة سكانية في الاتحاد الاوروبي، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 82 مليون نسمة حسب الاحصاء الذي تم عام 2007 .

يتوزع سكان المانيا على ستة عشرة ولاية فيدرالية بمعدل 231 ساكن/كلم2 ، يتمركز السكان في المناطق الحضرية الغربية والجنوبية حيث يعيش 90 % منهم في المدن .[1]

2- سيرورة عملية تسيير النفايات في ألمانيا :

إن الوعي البيئي هو المحرك الرئيسي للمواطن؛ فالألمان فخورون وشديدو التباهي بنظام إعادة تدوير المخلفات في بلدهم .

2-1- جمع النفايـات :

في ألمانيا لايكاد يخلو منزل من وجود براميل أو صناديق فصل المخلفات، ملونة بأربعة ألوان رئيسية، وهي: أصفر، وأزرق، وأخضر، وبني، إلى جانب صناديق فرعية لها لون أحمر، وأسود، ورمادي، ولكل لون دلالته .

- الصندوق الأزرق : مخصص لإلقاء المنتجات الورقية ومنها الورق المقوى .

- الصندوق الأصفر : وهو صندوق العبوات البلاستيكية وكل منتجات التعبئة والتغليف.

- الصندوق الأخضر : وهو مخصص للمنتجات الزجاجية.

[1]- عبيدي نبيهة، **تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة (دراسة حالة الجزائر العاصمة)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2012، ص110 .

– الصندوق البني : مخصص للفضلات العضوية والقابلة للتحلل، أي: بقايا الطعام .[1]

– أما الصناديق ذات الألوان الأحمر والأسود والرمادي: فهي مخصصة لجميع أنواع المخلفات المتبقية.

وإلى جانب الصناديق السابقة هناك صناديق أو أكياس خاصة بأنواع معينة من المخلفات، والصورة رقم(03) تمثل صناديق فصل القمامة في ألمانيا .

الصورة رقم(03) : صناديق فصل القمامة في ألمانيا

المصدر : صناديق **القمامة** بألمانيا.. 7 **ألوان** موقع: إسلام أون لاين، 2016/04/11، الساعة 12:01 .

إلى جانب ذلك حرصت الحكومة على إتباع سياسة وضع رهن على العبوات البلاستيكية والزجاجية، وبالتالي يقوم الأفراد بإعادتها إلى السوبر ماركت لاسترداد مبلغ الرهن، وذلك لتشجيعهم على المشاركة في هذا المشروع القومي .

وكما ذكرنا، فإلى جانب الصناديق الأربعة الرئيسية المتواجدة في كل منزل في ألمانيا، توجد صناديق متخصصة موزعة في أماكن مختلفة؛ ففي السوبر ماركت توجد صناديق لرمي البطاريات، وفي محلات الأجهزة الإلكترونية الدقيقة توجد صناديق للأجهزة للتخلص من الكمبيوترات والأسطوانات المدمجة، ويوجد في كل حي صندوق لإلقاء كل من الأحذية والملابس القديمة.

أما الاحتمال الأخير فهو أن تكون الأشياء في حالة جيدة ويمكن أن ينتفع الغير منها، وهنا تترك الأشياء على الرصيف لمدة يوم كامل يتم الاتفاق عليه بين السكان؛ لتتاح الفرصة لمن يرغب في الاستفادة منها

[1]– دلال جمال، الهيئة العامة للبيئة، مجلة بيئتنا، العدد 112 .

وشراء هذه الأشياء بسعر رمزي، وفي الواقع هناك العديد من الناس الذين يقومون بفرش منزلهم بالكامل من هذا الأثاث المستعمل، بل قد تجد أجهزة كهربائية عيبها الوحيد ظهور ما هو أحدث منها.[1]

2-2- نقل النفايـات :

وللبلدية دور هام في إدارة المخلفات؛ حيث تمر عربات في يوم محدد لنقل الإلكترونيات التي تحوي مواد خطيرة) سامة أو مشعة (من أمام المنازل، ويجري تطبيق ذات الأمر على الأثاث، وفي المدن الصغيرة يتصل الناس بالبلدية ليحددوا هذا اليوم، أما المدن الكبيرة فيتم توزيع كتيبات على كل أسرة تحوي مواعيد مرور العربات لنقل النفايات .

2-3- معالجة النفايـات :

إن المعالجة القبلية للنفايات تفرز بدورها نفايات تدعى النفايات المستقرة وهي التي توجه إلى المفارز في ألمانيا بحيث تمثل 5% فقط من حجم العينة، أي تم الاستفادة من 95% من حجم عينة النفايات الحضرية في ألمانيا، والجدول رقم(02) يلخص لنا مختلف الفاعلين والمتدخلين في تسيير النفايات في ألمانيا .

الجدول رقم (02): مختلف الفاعلين في تسيير مستدام للنفايات في ألمانيا .

الفاعلين	الأدوات المنوطة لهم	المسؤوليات
القطاع العام	- منح تصريحات العمليات - تحسيس السكان إذا لزمت الحاجة - نقل النفايات من مراكز النقل إلى المفارغ - الدعم التقني للقطاع الخاص - تسيير وصيانة المفارغ - إصدار وتطبيق النصوص القانونية، المتعلقة بتسيير النفايات - جمع النفيات الحضرية	- القيام بخدمة تسيير النفايات - تنسيق حملات التطهير للمدينة - السهر والحرص على تطبيق النصوص القانونية

[1]- صناديق القمامة بألمانيا.. سبعة ألوان. موقع: إسلام أون لاين، 2016/04/11، الساعة 12:01 .

القطاع الخاص	- متابعة وتقييم أنشطة الجمع - خلق وظائف - تحسيس السكان - بيع ما يمكن تدويره وإعادة إستعماله من النفايات	- تقديم خدمة ذات جودة - إحترام الواجبات أمام الشركاء (المواطنين والبلديات) - تخفيض حجم النفايات الداخلة إلى المفارغ
السكان	- المساهمة في أنشطة نظافة الحي - التحسيس والاعلان	- إحترام شروط استعمال المفارغ - دفع الضرائب - إحترام معايير النظافة العامة
الجمعيات المصرح بها ومنظمات غير حكومية	- تنظيم ملتقيات - التحسيس والاعلام في الشوارع والاحياء - الدعم التقني والمالي - ربط علاقات مع شركاء آخرين - دعم المتابعة والتقييم	- التحسيس - السهر واليقظة للحفاظ على البيئة

Source : Fhorence chrnay, compostage des déchets urbains dans les pays en développement : élaboration d'une démarch méthodogique pour une production pérnne de compost ; doctorat ; université de limoges, faculté des sciences et des techniques, discipline : chimie et microbiologie de l'eau, 2005, France,p14 .

ما نلاحظه في الجدول رقم (02) أن تحقيق التسيير المستدام للنفايات في ألمانيا راجع إلى تضافر الجهود لكل الاطراف الفاعلة، وذلط راجع لتحديد وتحمل مسؤولية كل طرف، المهام المنوطة به، بدءا من القطاع العام والخاص وصولا إلى الجمعيات والمنظمات غير حكومية والسكان .

II- تجربة بلدية أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) :

تعتبر مدينة أبوظبي من مدن الإمارات ذات الكثافة السكانية العالية، ومنذ إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 بدأت الدولة في عمليات متسارعة للتطور والنمو للحاق بركب الدول المتقدمة، وكنتيجة للتطور والنمو بدأت كميات النفايات الصلبة في المدينة بالتزايد بمعدل كبير وذلك لوجود القوة الشرائية عند الأفراد وكذلك الثقافة الاجتماعية التي تشجع الإستهلاك وبالتالي زيادة النفايات ، مما جعل عملية إدارة النفايات في أبوظبي من أحد أهم أعمال البلدية .

بدأت البلدية بتشغيل برنامج فعال لإدارة النفايات الصلبة منذ بداية 1960 حيث كان البرنامج يحتوي على تجميع النفايات الصلبة في حاويات البلدية الموزعة في المدينة ثم يتم نقلها باستخدام سيارات نقل القمامة الخاصة من نقاط التجميع إلى محطات المعالجة والتخلص التابعة للبلدية، إما مصنع أبوظبي للسماد حيث يتم تحويل النفايات العضوية والنباتية إلى سماد يجري استعماله في الزراعة أو يتم تحويلها إلى مكب النفايات في الظفرة .[1]

1- مسؤولية إدارة االنفايات البلدية في أبو ظبي :

تقع على عاتق قسم النظافة العامة في إدارة الصحة العامة والبيئة في بلدية أبوظبي المسؤولية في جمع ونقل والتخلص من النفايات البلدية المتولدة في منطقة نفوذ البلدية، ويعني القسم بشكل رئيسي بضمان سير العمل وإدخال تحسينات نوعية على كافة أجزاء عملية النظافة في الإمارة والتي تتضمن جمع النفايات ووضعها في أكياس ومن ثم في حاويات خاصة ونقلها إلى منطقة الفرز حيث يتم إرسال ما يصلح إعادة استخدامه إلى مصنع السماد والتخلص من النفايات المتبقية إلى المدفنة.

1-1- واجبات قسم النظافة العامة :

- مراقبة النظافة العامة.
- جمع ونقل وترحيل النفايات المنزلية من جميع المناطق وتوصيلها إلى مصنع السماد أو المدفنة.
- غسيل الشوارع والممرات والمظلات الزجاجية والكراسي والجسور وحاويات النفايات بشكل دوري.
- تركيب سلات نفايات في الحدائق وفي الشوارع الداخلية والخارجية والشواطئ .[2]

يتكون قسم النظافة العامة من :

1- شعبة العقود : تقوم الشعبة بإدارة العقود بجميع شروطها ومراقبة تنفيذها مع الشركات الخاصة وكذلك تقييم الخطة الشهرية لكل شركة.

2- شعبة المرافق: تقوم الشعبة بادارة ومراقبة مرافق النفايات من محطات جمع وفرز ومناطق ردم ومصنع السماد والتأكد من شروط العمل وعمل الفحوصات المخبرية كلما دعت الحاجة ، وكذلك إدارة وصيانة المعدات والآليات ثم تطوير وتنفيذ خطط المراقبة والصيانة.

---

[1]- أبو رويضة سليم عبد الله ، **إعادة تدوير النفايات إقتصاد في النفقات وحماية للبيئة من التلوث**، مجلة البلديات، العدد 214، الأمانة العامة للبلديات، الامارات العربية المتحدة، 1998، ص ص 42-46.

[2]- أبو رويضة سليم عبد الله، الطاهر عماد الدين، **إدارة النفايات الصلبة وتدويرها في دولة الإمارات العربية المتحدة – الواقع والطموح**، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ص23 .

3- شعبة الترخيص: تقوم الشعبة بمراجعة الطلبات وإصدار شهادات ترخيص للمؤسسات والمحلات وتقوم كذلك بعمل دورات تدريبية في مجال النفايات الصلبة والخطرة لمسؤولي المؤسسات.

4- شعبة الرقابة والمتابعة: تقوم الشعبة بالتأكد من تطبيق الشروط والمعايير الجديدة المتعلقة بجمع وترحيل وفرز النفايات وكذلك التفتيش على الشركات وعمل تقييم دوري لعمل الشركات وكذلك تطوير وتنفيذ برنامج التدوير وإعادة استخدام النفايات.

- بلغ عدد رحلات جمع القمامة في بلدية أبوظبي للعام 2001 حوالي 7648 رحلة في الشهر تم فيها جمع ما كميته 32345 طن من النفايات الصلبة التي خدمت ما تقديره 675000 نسمة في مدينة أبوظبي وضواحيها والمنطقة الغربية .

- بلغ عدد العاملين في جمع ونقل النفايات البلدية في أبوظبي وضواحيها حوالي 1890 موظف .

- بلغ عدد الحاويات المختلفة المستخدمة لجمع النفايات في مدينة أبوظبي وضواحيها حوالي 6259 حاوية

- بلغ حجم الأسطول العامل في عملية جمع النفايات في مدينة أبوظبي وضواحيها 246 مركبة .

2- مسؤوليات السلطات المحلية (البلدية) :

1- إدارة عمليات النفايات، ويتم ذلك بواسطة جمع ونقل والتخلص من النفايات البلدية والنفايات الأخرى .

2- التخطيط الاستراتيجي، ويتم ذلك بوضع استراتيجية محلية لإدارة النفايات ، وخطة محلية لإدارة النفايات وخطط واستراتيجيات إقليمية والاهتمام على المستوى العالمي.

3- القوانين والعقوبات، وتشمل :

* تبني قوانين ومعايير محلية وإقليمية .

* إصدار التراخيص للمنشآت والعمال .

* عمل مذكرات وإحصاءات ذات علاقة بالنفايات .[1]

* عمل تفتيش على المنشآت والأفراد الذين يعملون في مجال النفايات البلدية .

* وضع آلية تطبيق وتعزيز القانون .

4- الإدارة والتمويل ، وتعني بالآتي :

* تعيين المقاولين الذين سيتعاملون مع النفايات .

* الإدارة والتحكم بالمقاولين.

* زيادة التمويل لمشاريع معالجة النفايات .

[1]- أبو رويضة سليم عبد الله، الطاهر عماد الدين، نفس المرجع السابق، ص25 .

* فرض رسوم أو ضريبة للخدمات البيئية المقدمة .

وعلى السلطة المحلية مسؤولية التأكد من أنها تملك الموارد للوفاء بالمتطلبات طويلة المدى وقصيرة المدى بحيث تحتوي الموارد على التمويل والقوى العاملة والخبرة الفنية.

يجب أخذ تلوث المياه وتلوث الهواء بعين الاعتبار، حيث يمكن أن يكون هناك تلوث للمياه الجوفية وكذلك صدور غازات من منطقة الردم وإذا لم يتم التعامل معها بصورة صحيحة فإن منطقة الردم يمكن أن تكون مصدر تلوث وضرر للصحة والبيئة . [1]

3- البرامج والمشاريع المقترحة لتطوير إدارة النفايات في البلدية :

إن نظام إدارة النفايات بالبلدية في تطور مستمر مع الوقت ليتناسب مع النمو السكاني لمدينة أبوظبي . من هذا المنطلق تقوم البلدية الآن بتطبيق خطة كاملة لإدارة المخلفات الصلبة لمدينة أبو ظبي وضواحيها بما يخدم نمو المدينة حتى العام 2050.

تعتبر بلدية أبو ظبي إن منشآت معالجة النفايات الصلبة التابعة للبلدية بحاجة إلى تطوير للتتناسب مع المقاييس البيئية الحديثة وكذلك لخدمة السكان بصورة أفضل وللحفاظ على البيئة والصحة العامة.

لقد بدأت البلدية بتنفيذ برنامج متكامل لإدارة النفايات الصلبة حيث سيتم إنشاء محطات لمعالجة النفايات الصلبة تعمل وفق أحدث التكنولوجيا المتوفرة في العالم من خلال استشاريون عالميون ويتوقع أن تبدأ المنشآت الحديثة بالعمل خلال الأشهر القادمة .

تعكس خطة الدراسات التي تم عملها والتي تتماشى مع متطلبات التصميم الحديث للمنشآت التي تعالج النفايات الصلبة وطرق التخلص منها بصورة أكثر أمنا لصحة الإنسان والبيئة المحيطة، وتتبنى هذه الخطة الانظمة والبرامج التالية :

- عمل منطقة لردم النفايات البلدية الصلبة .
- غلق منطقة الردم الحالية الموجودة في الظفرة .
- عمل مركز إدارة النفايات الصلبة .
- وضع برنامج الكيس الأزرق للتدوير.
- عزل الحاويات البلدية التي تجمع القمامة .
- عمل منشآت لفصل النفايات وتدويرها .
- عمل منشآت لتدوير المخلفات الناتجة عن البناء والهدم .

[1]- أبو رويضة سليم عبد الله، الطاهر عماد الدين، نفس المرجع السابق، ص25 .

– عمل منشأة لمعالجة المخلفات الخطرة .

– وضع تشريعات لإدارة النفايات الصلبة والخطرة . [1]

4- التوعية البيئية :

تدرك البلدية أن الجهود التي تبذلها في الإدارة البيئية للنفايات الصلبة لا يمكن أن تعطي ثمارها وتحقق أهدافها بدون مشاركة أفراد المجتمع وتعاونهم بشكل إيجابي ومثمر مع البلدية، وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهد لتوعية كافة فئات المجتمع لتعريفهم بمسؤولياتهم، وتأصيل الشعور والإحساس لديهم بالإنتماء للبيئة التي يعيشون فيها، وحثهم على التعاون مع البلدية في حماية البيئة والمحافظة عليها، وتزويدهم بالمهارات والطرق والأساليب التي تساعدهم على القيام بدورهم في النظافة العامة والتخلص السليم من النفايات بانواعها لاسيما النفايات الصلبة، من أجل ذلك ... فإن البلدية قد أنشأت شعب ووحدات خاصة بالتوعية والتثقيف البيئي، وزودتها بالإمكانيات والكوادر المؤهلة اللازمة لتأدية مهامها في التوعية من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل ومعارض الرسم البيئية، ومن خلال النشرات والكتيبات والملصقات البيئية، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك من خلال الإحتفالات بالمناسبات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية مثل الإحتفال بيوم البيئة الوطني وباسبوع البلديات (والبيئة)، وباليوم العربي للبيئة واليوم العالمي للبيئة ويوم نظفوا العالم، وتهدف برامج التوعية التي تقوم بها البلديات في هذا الشأن الى ما يلي :

– نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بأهمية التعاون مع البلديات في المحافظة على البيئة وتنمية مواردها.

– التقليل من إنتاج النفايات الصلبة من المصدر كماً ونوعاً .

– تغيير عادات وسلوكيات أفراد المجتمع وتعويدهم على استعمال منتجات قابلة للتدوير وإعادة الإستخدام .

– إكساب أفراد المجتمع مهارات واساليب سليمة لفرز النفايات الصلبة وحفظها والتخلص منها .

– توعية أصحاب الشركات الخاصة والمصانع على إستخدام تقنيات الإنتاج الأنظف وعلى انتاج مواد قابلة للتحلل وغير ضارة بالبيئة .

– تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والإستثمار في مجال تجميع وفرز وتصنيف النفايات الصلبة وتدويرها والتخلص السليم والآمن منها . [2]

---

[1]– أبو رويضة سليم عبد الله، الطاهر عماد الدين، نفس المرجع السابق، ص ص26–27 .

[2]– أبو رويضة سليم عبد الله، ، نفس المرجع السابق، ص ص161–162 .

5- تطلعات مستقبلية لبلدية أبو ظبي :

بجانب تطوير المنشآت من محطات لفرز النفايات ومعالجتها أو للتخلص منها، فإن البلدية تعمل على تطوير ادارة النفايات، وذلك من خلال تبني السياسات والمفاهيم التالية :

1- تقليل النفايات من المصدر، وذلك بالتأثير على سلوك الأفراد ، والاستثمار في مجال التكنولوجيا النظيفة إستعادة المواد، وذلك بإعادة إستعمال المخلفات كمواد أولية في نفس الموقع .

2- إستعادة الطاقة، وذلك بإستعادة الحرارة من محرقة النفايات أو بإستخدام الغاز الناتج من منطقة الردم بعد تجميعه في توليد الحرارة أو الطاقة .

3- التخلص من النفايات، خاصة التي لا يمكن الاستفادة منها بطريقة تقل خطرها على الناس أو البيئة وذلك بردمها في منطقة الردم أو حرقها .

4- تعيين سلطة مخولة في كل منطقة لوضع الخطط والاشراف على عملية إدارة النفايات .

5- تحضير معلومات حول كميات ومصادر النفايات المتولدة في المنطقة بحيث تتناسب طاقة منشآت التخلص من النفايات مع كميات النفايات المتولدة .

6- تأسيس منشآت على شكل شبكة بحيث تكون متكاملة وكافية لتغطي كل المناطق لتلبي المطلب الاقليمي إصدار تصاريح للأفراد والشركات التي تقوم بمعالجة ونقل النفايات.

10- تطبيق مبدأ أن مسبب التلوث يدفع تكاليف المعالجة.

11- الحاجة إلى تطبيق نظام لتقليل النفايات وإعادة الاستخدام.

12- العمل على إيجاد حلول مناسبة للمشاكل البيئية الأخرى التي لا تتعلق بطرق التخلص ومعالجة النفايات مباشرة مثل :

* التخلص غير القانوني من المخلفات وذلك برميها في أماكن غير مخصصة لذلك .

* التأثير السلبي المباشر على البيئة من حيث الضجيج والرائحة والمنظر العام من منطقة التجمع حتى منطقة المعالجة . [1]

[1]- أبو رويضة سليم عبد الله، الطاهر عماد الدين، نفس المرجع السابق، ص ص27-28 .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل، ألا وهو الإطار المفاهيمي للنفايات المنزلية، حيث تم تقسيم الفصل إلى عدة أقسام .

فالقسم الأول تناول ماهية النفايات المنزلية الصلبة، من خلال إعطاء عدة تعاريف مختلفة لها، ثم التطرق إلى أهم مصادر هذه النفايات وتأثيرها على البيئة وصحة الإنسان وكذا الخسائر الاقتصادية الناجمة عنها .

أما القسم الثاني فقد عالج كيفية تسيير هذه النفايات، بدءا من مرحلة الجمع، وصولا إلى مرحلة النقل والوسائل المستعملة لذلك .

ثم تطرقنا في القسم الثالث الإطار التشريعي والتنظيمي لتسيير النفايات في الجزائر، حيث تكلمنا علىمختلف المؤسسات الموجودة على المستوى الوطني والمستوى المحلي، وذكرنا بعض القونين المتعلقة بتسيير النفايات، والبرنامج الذي وضعته الحكومة لتسيير هذه النفايات .

ثم بعدها إنتقلنا إلى القسم الرابع والأخير أين أدرجنا بعض نماذج تسيير النفايات في العالم، ألاوهي ألمانيا، وبلدية أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، كنموذجان ناجحان، في عملية تسيير النفايات .

وفي الأخير يمكن القول بأن كل الذي ذكرناه عن التسيير الأمثل للنفايات المنزلية لايمكن أن يتحقق، مالم يكن هناك تسيير يضمن مشاركة جميع الفاعلين والمتدخلين، خاصة الفاعلين المعنيين مباشرة بعملية التسيير، ألا وهم السكان، حيث أن إشراكهم في عملية تسيير النفايات المنزلية تساعد في تخفيض إنتاج هذه النفايات عن طريق فرزها من مصدرها وإعادة استعمالها وتدويرها حيث تصبح ذات مغزى تجاري وإقتصادي، وهذا ما سنعالجه في الفصل الثاني .

الفصل الثـــانـي

الإطـارالمفاهيمي للمشاركة الشعبية، وتفعيلها في تسيير النفايات المنزلية الصلبة

تمهـيـد

أولا : ماهيـة المشاركـة الشـعبيـة .

ثانـيا : تفعـيل الـوعي و المشـاركة فـي تسـييـر النـفايـات المنزلية الصلبة .

خلاصة الفصل الثاني .

تـــمـهـيد :

سعت العديد من الدول إلى جعل المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في جهود الإصلاح بها بإعتبارها شرطا أساسيا لإحداث التغييرات الموضوعية والإيجابية اللازمة لتصحيح مسار العمل الوطني، ليس لكونها تساعد الجهد الحكومي وتدعمه فقط، بل لأنها تؤثر في إعادة التنظيم الإجتماعي وترتبط بين الفرد ومجتمعه مما يعمق الممارسة الديمقراطية ويرسخ الشعور بالإنتماء والولاء .[1]

كما ينظر للمشاركة المجتمعية على أنها المساهمة في رسم السياسات العادلة والقوانين بشكل يعكس الحاجات الحقيقية وبطريقة تثريها الخبرات، فالمشاركة المجتمعية تسهل الحوار مابين القطاعات، وتضمن مشروعية الأنظمة المقترحة، وتخفض الكلف، ذلك أن بإمكان الأطراف أن يساهموا بمواردهم الخاصة، كما وأنها تزيد من الشراكة والإحساس بالملكية والمسؤولية لدى التنفيذ .

أولا : ماهية المشاركة الشعبية :

يسعى هذا الفصل إلى إيضاح على وجه التفصيل لكل من مفهوم المشاركة وعوامل نشأتها، خصائصها، أساليبها والعوامل المساعدة على تنميتها، إلى جانب ذلك التعريج على أساليب تفعيل هذه المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

I- مفهوم الحق في المشاركة :

ينصرف المدلول العام في المشاركة على مستوى النظم والأطر العامة لحماية البيئة، للتعبير عن مجموع الاجراءات والأطر التي تتيح لأفراد المجتمع والتنظيمات البيئية صالحية المشاركة الفعلية في مسار وآليات بلورة القرارات والتدابير العامة لحماية البيئة، إذ تقر التوجهات الانسانية المعاصرة وعلى مختلف الاصعدة بمبدأ المشاركة كإجراء تلتزم به الهيئات العامة في كل مايتعلق بادارة وتسيير المحيط البيئي، إعمالا وتكريسا لحق الأفراد الأساسي في التمتع بمحيط بيئي صحيح وسليم .

وتبرز أهمية المشاركة على المستوى الميداني ليس كمجرد إجراء لتمكين الأفراد أو التنظيمات البيئية من المشاركة في مسار بلورة القرار البيئي وفقط، بل بالنظر لها كوسيلة أساسية لضمان نجاعة هاته القرارات والتدابير العامة، من خلال ماتتيحه عملية المشاركة من إمكانية للمعرفة المسبقة بوجهات نظر وآراء

[1]- رشيدة السيد أحمد الطاهر، **التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس في ضوء المشاركة المجتمعية- تصور مقترح**، أطروحة دكتوراء،قسم أصول التربية،معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص38 .

الأطراف والجهات المعنية بتطبيق هاته القرارت والسياسات، وعلى نحو يمكن تلاقي مختلف المنازعات التي يمكن أن تحدث بفعل تطبيقها أو وضعها موضع التنفيذ.[1]

II- تعريف المشاركة :

تعرف المشاركة بأنها تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات وإختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم ، ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية .[2]

كما يعرفها الدكتور **داود البـاز** بأنها " إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله ".[3]

III- عوامل نشأة المشاركة :

جاء نشوؤها كرد فعل عن حالة الإخفاق العام، التي إنتابت الكثير من تجارب وخبرات التنمية الحضرية، في البلاد النامية والمتقدمة على حد السواء وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما جعلها المخرج الذي تم طرحه من قبل الكثيرين كبديل، والذي زكته التحولات السياسية التي باتت تطبع العالم المعاصر منذ ذلك الحين.[4]

1- إفلاس التخطيط الاداري :

أدى التعفن السائد في مجالات التخطيط الحضري، طيلة الفترة الممتدة من عشرينات إلى خمسينات القرن الماضي، والقائم على تفويض عنصر أساسي في التركيبة الاجتماعية المحلية وهم السكان، وفرض

---

[1]- بركات كريم ، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة** ،أطروحة دكتوراء ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، 2014، ص131 .

[2]- بومدين طاشمة، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر**، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010، ص31 .

[3]- داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 15 .

[4]- شوقي قاسمي، **معوقات المشاركة الشعبية في برنامج امتصاص السكن الهش**، اطروحة دكتوراء، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة خيضر، بسكرة. 2013، ص 264 .

مفهوم المصلحة العامة كبديل له، والمتضمن لحق التمثيل النيابي أو الغير مباشر لهم في كافة أشكال المشاريع العمرانية، من خلال إنفراد المهندسين بالتعاون مع المنتخبين المحليين، بصلاحية تحديد تلك المصلحة العامة وإستغلالها في تعليل مقترحاتهم، إلى رفع مستويات التذمر والتشكيك الدائم في صدق النوايا، وبالتالي إبقاء الشرعية الاجتماعية منقوصة طوال هذه الفترة، وتغليب المصلحة الشخصية الضيقة، وإستفادة أصحاب النفوذ بشكل خاص من هذا الوضع، والشواهد التي يمكن الاستدلال بها في هذا الإطار كثيرة، وأبرزها ما كان يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما إستفادة المدن هناك من التمويل الفيدرالي، لتنفيذ عمليات تجديد الأحياء القديمة فيها، فإنها إختارت مباشرة غزالة المناطق السكنية القديمة، لكي يحل محلها التوسعات التجارية الجديدة والطرق السريعة الهائلة، حيث تم طرد أعداد كبيرة من الأهالي المقيمين ذوي الدخل المنخفض من منازلهم، والذين لا يتمتعون بنفس القدر من المساواة مع غيرهم من الأمريكيون، لاعتبارات عرقية تتصل بكونهم ينحدرون غالبا من أصول إفريقية، وذلك من دون حتى أن يخصص لهم أي سكن بديل مساوي، مما جعل من عمليات التجديد في اللغة العامية حينها مرادف لإزالة أحياء السود، وهو ما سمح ببروز جبهة معارضة متزايدة، قادتها عدة تيارات فكرية كالمدرسة التعددية .[1]

2- النزعة لاحتواء الحركات الاجتماعية الحضرية :

الواقع السالف الذكر، تزامن مع التنامي الصريح لما إصطلح على تسميته "بالحركات الاجتماعية الجديدة "، والتي أعتبرت الجيل الثاني في مسار تطور الحركات الاجتماعية، حيث ينفرد هذا النوع من الحركات بنوعية المشاكل الجديدة التي يطرحها، والمجالات التي يستهدفها وينشط فيها، والفئات التي يجندها، والإستراتيجيات التي يستعملها في معالجة النزاعات وطريقة التصدي... بحسب ما تؤكده دراسات كل من : مانويل كاستل، ألفيز Olives، لينتين Lentin، كارش...، حيث أدى إلى بروز جهود حثيثة هادفة في جملتها إلى إستمالة هذه الحركات ومحاولة إستقطابها، وبالتالي تفادي حدوث إنزلاقات في مساعيها المشروعة غالبا .[2]

3- صعود الخطاب الديمقراطي :

كان لصعود الخطاب الديمقراطي منذ منتصف القرن الماضي، بما يحمله من معاني ودعوات علنية لتكريس حق المجتمعات في تقرير مصيرها، واختبار أنظمتنا ودساتيرها والقوانين المتفرعة عنها، وكذا انتقاء ممثليها في مختلف مستويات الحكم، وايجابية هذا المنحى فيما بعد على الحياة العامة، الأثر الأكبر في

[1]- شوقي قاسمي، نفس المرجع السابق، ص265.

[2]- شوقي قاسمي، نفس المرجع السابق، ص266 .

توسع نطاقات استخدام الديمقراطية، وعدم قصرها داخل أطر العمل السياسي فقط، حيث جرى إمتدادها تدريجيا إلى باقي القطاعات، لإشتراك السكان فعليا في إدارة وتسيير الحكم، فظهر حق التمثيل النقابي، وظهرت الأحزاب بتنوع برامجها واتجاهاتها، وتحول الإعلام إلى سلطة رابعة قوية ومؤثرة في المشهد اليومي.

4- أزمة الهندسة المعمارية الثانية :

تحول الانتصار الباهر الذي حازه التيار التقدمي منذ منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، في المؤتمرات الدولية للهندسة المعمارية العصرية CIAM، والذي خول له التسويق المفرد لرؤية الوظيفة في حقل العمران، والتي قامت حول المبادى الأربعة الكبرى، التي أقرها ميثاق أثينا في سنة 1937 (سكن، نقل، عمل، ترفيه)، والتي تقيس نجاح التصميم والتخطيط بمعايير الكفاءة الاقتصادية، والوظيفة المجردة من كل القيم والرموز وترتيبات السلوك، وغيرها من الاحتياجات الانسانية والروحية، الى فشل ذريع وكابوس مرعب أرهق القائمين عليه، وذلك بعد أن جرى الرهان عليها بعد الحرب العالمية الثانية، في مجال تشييد المجمعات السكنية الكبرى والمدن الجديدة، والتي هيمنت عليها شروط ومتطلبات العجلة والمردودية، حيث لم يحجب النجاح الأولي الذي أحرزته في مطلع حقبة الخمسينات، الاخفاق المتتالي الذي حازه مؤيدي العمران الحديث في سيرورتهم الخاصة، والمتعلقة باعادة بناء المناخ والمحيط الاجتماعي كاملا،حيث أصبح المجال على إثرها ميدانا لمواجهات رمزية بين المستعملين، ككائن إجتماعي باحث عن تجسيد تصوراته وطموحاته ، وهو ما جعلها من أوائل العلوم المتأزمة والعاجز عن مواكبة وفهم متطلبات المجتمع الحديث، وتعرضها لنقد لاذع من طرف الكثير من الباحثين الاجتماعيين، كالويس ممفورد، شومبارت دلو، هنري لوفيفر، جان جاكوب، ريمون لودري . [1]

5- تدويل المشاركة :

إكتسبت المشاركة الشعبية نقاطا إضافية لصالحها، عززت بها نسقها التصاعدي في حقول الانتاج الحضري، وذلك منذ مطلع العقد السابع من القرن الماضي، والذي سمي حينها بعقد المشاركة، وذلك بعد أن اصبحت مشاركة السكان جزء من إستراتيجية دولية، تبنتها هيئة الامم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد، في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها، ساعية لتفعيل والتمكين الجهود الذاتية والمحلية، في الكثير من المناطق العالم خاصة الفقيرة منها، كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر" العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية " المنعقد بفينا في أغسطس 1979، والذي أوصى بتأمين الاستشارة للسكان من قبل المسؤولين عن السياسات القومية، حتى يساعد ذلك على إسهامات أفضل للسكان في مجال التنمية، ومن قبله المؤتمر المنعقد بمدينة

[1]- شوقي قاسمي، نفس المرجع السابق، ص 267 .

فانكوفر بكندا سنة 1976، والذي اكد على وجوب تشجيع الجهود الذاتية في مجال الاسكان، وتدعيم نشاطات المجتمعات المحلية في هذا المجال، وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة الاجتماعية في مجال الاسكان، ذلك باعتبار أنه لكافة الناس الحق بالمشاركة، في رسم السياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم، حيث يلعب فيها المواطن البسيط دورا فعالا، لا يقل عن الدور الذي يلعبه المسؤولين المباشرين، عن اي مشروع تنموي قيد الاعتماد والتنفيذ، وكذا إعلان قمة الارض الذي عقد بمدينة ريو ديجانيرو سنة 1992، والذي نص المبدأ 10 منه، على أن أحسن طريقة لمعالجة المشاكل البيئة والحضرية هو ضمان على مشاركة كل المواطنين المعنيين، حيث ينبغي أن يكون لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات االعامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد والانشطة الخطيرة...والذي أعقبه مؤتمرات أخرى كثيرة، أبرزها لقاء السكان المنعقد في أسطنبول بتركيا سنة 1996.[1]

IV- خصائص المشاركة :

أيا كان في تحديد مدلول المشاركة ، فإنه يمكن القول بوجود خصائص للمشاركة وهي :

1- الفعل :ويقصد به الحركة الفعالة، والأنشطة الايجلبية للجماهير لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة .

2- التطوع : ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعا وإختيارا منهم، تقديرا منهم للمسؤولية التي يجب ان يتحملوها إزاء قضايا المجتمع- ويتنافى مع هذا التحديد مع كل لون من ألوان الحشد أو التعبئة الذي يسوق الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه .

ومعنى ذلك أنه إذا كانت العادة قد جرت على إعتبار أن المشاركة تتم بطريقة سليمة فإن هذا الاعتبار يتجاهل نظرية الصراع وحقيقة الحياة الانسانية التي لا تقصر المشاركة على الطواعية بل قد تتم قسرا .

3- الاختيار : ويعني به إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة .[2]

[1]- شوقي قاسمي،نفس المرجع السابق، ص 268 .

[2]- داود الباز، نفس المرجع السابق، ص 15- 16.

V- تعريف المشاركة الشعبية :

يشير مفهوم المشاركة الشعبية إلى إشراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدما من الديمقراطية، إلا أن المشاركة الشعبية في نطاق التخطيط التنموي فإنها تشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية بمستوياتها المختلفة، على أن يكون إشراك السكان هذا إشتراكا فعليا بحيث يؤدي إلى مايعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة، أي المنبثقة من القاعدة بإتجاه القمة . [1]

كما ان المشاركة الشعبية هي وسيلة في حد ذاتها، وبقدر فاعليتها بقدر ماتصلح إحدى الوسائل الرئيسية لتمكين المجتمع من أن يكون له دور قيادي في حركته نحو بلوغ أهدافه من النمو والتقدم .[2]

وتعددت تعريفات المشاركة الشعبية، إلا إنها معظمها أرتبط بالتركيز على الانسان، بإعتباره أداة المشاركة، فهي العملية التي يقوم الانسان من خلالها بدور ما في الحياة من حيث تعاونه مع الآخرين وتعتمد على الانسان ومدى تعاونه وإستجابته، وتتأثر بتأثير المتغيرات النفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على بالفرد .[3]

VI- أساليب المشاركة الشعبية وصورها :

يمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق واساليب أهمها :

1- المشاركة المباشرة :

وتعني مشاركة فئات الشعب المختلفة او المجموعات المستهدفة للسلطات الحكومية في كل مايتعلق بالعملية التنموية أوفي مراحل منها، ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكال عدة أهمها :

- إستشارة الأهالي والمجموعات المستخدمة من خلال الإجتماعات والمقابلات والمؤتمرات العامة .

---

[1]- موسى يوسف خميس، **مدخل إلى التخطيط**، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999، ص114 .

[2]- منال عبد المعطي صالح قدومي، **دورالمشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، حالة دراسية للجان الأحياءالسكنية في مدينة نابلس**، مذكرة ماجيستير، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص 27 .

[3]- أحمد محمد حسني علي رضوان، **التصميم بالمشاركة –نحو تطوير القرية المصرية**، درجة الدكتوراء، قسم العمارة، جامعة حلوان، مصر،2007 ، ص 4 .

– اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات التخطيط على المستوى الإداري المحلي .

– برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصا مايتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس .

– الهيئات التطوعية وموظفي الإرشاد .

– وسائل الاعلام المختلفة .

– الاستيعاب والدراسات المختلفة .

– الاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة .[1]

2– المشاركة غير المباشرة:

وتحدث بواسطة أشخاص معنيون، وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية .[2]

VII– العوامل المساعدة على تنمية المشاركة الشعبية (المجتمعية) :

– وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع إحتياجاته الحقيقية وأولوياته .

– النظرة الايجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة بإستخدام الموارد المحلية المتاحة، وبطرق وأساليب تلائم الظروف السائدة، وتعزز إكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير .

– الاهتمام بدوافع وتطلعات أفراد المجتمع الانسانية وعدم التركيز على النواحي المادية فقط ومع مراعاة لعادادت وتقاليد ومواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وانماط حياتهم .

– النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة .[3]

---

[1]– لبعل أمال ،**آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية** ،مذكرة ماجيستير، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، جامعة خيضر، بسكرة، 2004، ص 42 .

[2]– منال عرسال سعيد قرارية، **آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط في الضفة الغربية**، مذكرة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2004، ص 13 .

[3]– All Rights Reserved@ Arab Brittish Academy for Hiigher Education .www.abahe.co.uk, 25/11/2015, 10:00h .

– مشاركة أكبر لمنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار .[1]

– تحسين المشاركة المجتمعية وتنمية القدرة على المستوى الوطني والمحلي في صنع القرار.[2]

VIII– متطلبات المشاركة الشعبية :

تتطلب المشاركة الشعبية أو المجتمعية في تنمية المجتمع توفر عدد من العناصر الهامة :

– شعور كل فرد من أفراد المجتمع بإنتمائه إلى هذا المجتمع، وبان هناك هناك ظروف ومشكلات ومصالح مشتركة وعلاقات متبادلة بينه وبين كل فرد فيه .

– تعاون طوعي بين أفراد المجتمع المحلي وبمجموعاته يهدف إلى تحقيق أهدافه مشتركة تخدم المصالح والاحتياجات الساسية لهم .

– معارف وخبرات محلية تمكن من الاعتماد على الذات، ووجود مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم .[3]

– دعم وتنمية الإحساس بالمسؤولية وتشجيع القيادات على تحمل المسؤوليات .

– توفير كادر من العاملين المدربين، وذوي المهارات للمشاركة في عمليات تنمية المجتمع .

ثانـــيا : تفعـــيل الوعي و المشـــاركة في تســـيير النـــفايـات المنزلية الصلبة :

إن تفعيل المشاركة السكانية في عملية تسيير النفايات، مرتبط بشكل أساسي بضمان مشاركة فعلية لجميع الأطراف والفاعلين والمتدخلين (منظمات المجتمع المدني، السكان، القطاع الخاص وغيرها) في هذه العملية، وكذا توفير الوسائل المادية والبشرية المناسبة لذلك .

---

[1]– شتيفان شتيننـاخ وآخرون، الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط، لجنة الطاقة والبيئة والمياه، مشروع تقرير–لنقم بها، ص6 .

[2]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **عملية تقييم التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية لواضعي السياسات**، نيروبي، 2012، ص 18 .

[3] – All Rights Reserved, Op cit, 10:15h .

لذا يجب علينا التعريج على بعض المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بعملية المشاركة، ألا وهي الثقافة البيئة، المجتمع المدني، الجمعية المدنية، لجان الأحياء، ثم التطرق إلى الفاعلين والمتدخلين المعنيين بالمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، وكذا الوسائل التي يجب تسخيرها لهذه العملية .

I – تحديد بعض المفاهـيم :

1– تعريف الثقافة البيئية :

يعتبر مصطلح " الثقافة البيئية " من المصطلحات الحديثة التي برزت من خلال الاهتمام بقضايا البيئـة، والتربية، والثقافة، والتي تعمل على نشر الوعي البيئي أو التحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك مخاطر التلوث، وكذا لتغيير السلوكيات والذهنيات للاهتمام أكثر بهذه القضية .

وبالتالي فإن الوعي البيئي هو الاحساس بالمسؤولية، وإدراك كيفية التعامل مع البيئة وصيانتها من الأخطار التي تهددها .

ومن خلال تحديد مفهوم الوعي البيئي، تعرف الثقافة البيئية بانها " نوع من التعليم غير النظامي – غير المدرسي– يستهدف خلق الوعي البيئي أو التوعية البيئية وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة الندوات، والمعارض البيئية، ويوم الشجرة، وتكوين الأحزاب السياسية لأنصار حماية البيئة (أحزاب الخضر)، وإصدار النشرات وإعداد البرامج الاعلامية في الاذاعة والتلفزيون، والصحف لنشر الوعي البيئي، وإنشاء الجمعيات العلمية لحماية البيئة وصون الطبيعة، وأصدقاء الارض وغيرها من المسميات " .[1]

2– تعريف المجتمع المدني :

يعد مفهوم المجتمع المدني أو المجتمع الاهلي من المفاهيم التي تحتاج إلى تحديد دقيق، وقد يستخدمه البعض كمقولة غريبة مفارقة للواقع المجتمعي العربي الاسلامي أو المجتمع المدني .
لكننا نستخدم هذا المفهوم بعيدا عن عرض الآراء المختلفة والتفسيرات الأيديولوجية له .[2]

---

[1]– قريد سمير، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية** ، مذكرة ماجيستير ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص 32–33 .

[2]– جابر عوض سيد وآخرون، **الادارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص62.

فالمجتمع المدني هو ساحة تدور فيها " التفاعلات الإجتماعي العامة "، التي لا تتعلق مباشرة بالربح ولا بالصراع على السلطة السياسية، بقدر ماتجسد المشاركة الحرة والفاعلة لكافة الفاعلين الاجتماعيين عن طريق العمل التطوعي الذي يستهدف خدمة المصلحة العامة .

بالتالي فإن أهم خصائص الجتمع المدني هي التطوعية، وفي هذا الاطار تقول **ثناء فؤاد عبد الله** بأن العمل التطوعي يعتبر قوام المجتمع المدني، إذ يقوم أعضاءه " باعمالهم تجاه المجموعة الوطنية بشكل طوعي وعفوي يدفعهم في ذلك الصالح العام والمنفعة العامة وفعل الخير، فالعمل التطوعي من شأنه أن يقوي الروابط بين أفراد المجتمع الواحد و كما أنه يشجع على تعزيز الثقة الاجتماعية والتعاونية بين الادارة والمواطن، الأمر الذي سيكون له الأثر الايجابي على ترقية الحياة العمومية وعلى التنمية المحلية بشكل عام ".[1]

3- تعريف الجمعية المدنية :

تعرف الجمعية على انها مبادرة تطوعية غير حكومية، تهدف إلى إحداث تغيير في مجال معين وهي لابد أن تكون جزءا من حركة اجتماعية أكبر ترمي إلى تغييره، وبالتالي لاتنشأ جمعية أهلية من اجل الحفاظ على وضع قائم بل إلى تغيير هذا الوضع إلى صورة أفضل .[2]

كما تعد الجمعية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني النشطة في الحياة الاجتماعية وأحد المؤسسات الفاعلة في أوساط المجتمع .

والجمعية لغة مشتقة من الفعل : جمع، يجمع، جمعا، ومنه جمع المتفرق: ضم بعضه إلى بعض، أي جمع القلوب .

وتعرف الجمعيات إصطلاحا من ناحية سيسيولوجية بانها " وحدة إجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة أفراد، لها قوانين تحددها، وتحكمها علاقات سلوكية بين الأفراد، ولها مجموعة أهداف مشتركة .[3]

أما من حيث مضمونها القانوني فقد أوردت العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بتنظيم قطاع العمل الجمعوي تحديدات دقيقة لمفهوم الجمعية المدنية، كما هو الحال في القانون الجزائري، حيث نص القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات في المادة الثانية منه على مايلي " تعتبر الجمعية في مفهوم هذا

---

[1]- مجاهد عبد الحليم، **دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضرية**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص89-90 .

[2]- حسين جمعة، **الجمعيات والمؤسسات الاهلية –الجهات المانحة الدولية-المشاريع-الادارة**، مكتبة دار المعرفة، مصر، 2004، ص31 .

[3]- مجاهد عبد الحليم ، نفس المرجع السابق، ص 17.

القانون، تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على اساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، ولاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والانساني "، وعلى غرار التعريفات الفقهية يؤكد التحديد القانوني لمفهوم الجمعية المدنية على فكرة الطوعية كمبدأ أساسي لقيامها ونشأتها، بإعتبارها الاطار المشترك لتحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع ومواجهة مختلف الأخطار التي تهدد مصالحهم الاجتماعية المشتركة .[1]

4- مفهوم لجان الأحياء :

يذهب معجم العلوم الاجتماعية إلى تعريفها إنطلاقا من تعريفه للجماعة على انه لكي يكون للتعريف دلالته في التحليل الاجتماعي يجب أن يرتبط بنوع من البناء الاجتماعي المتكامل لا بمجرد مجموعة من الأفراد .

وتدعوا الحاجة إلى إيجاد تعريف عام للجماعة بغض النظر عن إعتبارات الحجم، بعد ذلك كعامل متغير إضافي، ولا يتوقف تعريف الجماعة على قوة الروابط التي تربط أعضاءها بعضهم ببعض فحسب، بل أيضا على الشكل النهائي لهذه الروابط، وتختلف التعاريف الاجتماعية للجماعة من حيث توجيه الاهتمام إلى نوعية الروابط التي تصل مابين أعضائها، فهناك فريق يهتم بهذه الروابط كوسيلة للإتصال بين الأعضاء، وهناك فريق ثاني ينظر إليها من حيث قيمتها المعيارية، وفريق ثالث ينظر إليها من خلال قيمتها الوظيفية، وبمراعاة الاعتبارات السابقة يمكن تعريف الجماعة على النحو التالي :

" يكون عدد من الاشخاص جماعة إذا حدث بينهم طراز محدد من الاندماج يمكن تحديد درجته "، وفي هذا الاطار يذهب حسن نافعة إلى تعريفها إنطلاقا من تعريفه لجماعة المصلحة الخاصة بإعتبارها هي مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير بوسائلها الخاصة على عملية صنع السياسات العامة لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح اعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أو تحمل مسؤوليته .[2]

---

[1]- بركات كريم ، نفس المرجع السابق، ص ص53-54 .

[2]- السعيدي رشيدي، **لجان الاحياء في التجمعات الحضرية الجديدة**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص38 .

II – مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين بالمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة على المستوى المحلي :

يتعدد ويتنوع المتدخلون والفاعلون في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، فمنهم من تقع عليه المسؤولية المباشرة في عملية تفعيل المشاركة ألا وهو القطاع العمومي ، ومنهم من يعتبر كطرف فاعل وشريك حقيقي في هذه العملية ألا وهو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسكان.

1- المتدخلون العموميون (القطاع العمومي) :

إن القطاع العمومي المحلي هو الذي يعرف إحتياجات المواطن، وهو الذي يحدد الأهداف والذي يعمل على ضمان تحقيقها، وهو الذي يملك الامكانيات المالية والمادية والبشرية الضرورية والكفاءات لإنجاز المشاريع .

كما أن القطاع العمومي المحلي هو المسؤول عن التنشسيق والتشاور بين جميع الفاعلين والمتدخلين في المشروع[1]، ويعتبر الطرف المرسل في المشروع، ويتمثل في الهيئة المحلية الرسمية وهي البلدية .

1-1- البلديــة :

تعتبر البلدية مؤسسة من أهم المؤسسات التي يبنى عليها النظام الاجتماعي ككل، فهي من ناحية تمثل سياسة الدولة وسياسة الولاية وتعبر عنهما وتعكس برامجهما وتتوسط مباشرة بينهما وبين المواطن على مستواها الإقليمي،ومن ناحية أخرى تمثل المجتمع المدني على المستوى المحلي وتطلعاته وأماله وإحتياجاته.

وتعرف البلدية حسب المادة رقم 01 من القانون 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية، "هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ".[2]

كما وتلزم البلدية حسب المادة 29 من القانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12م، بإنشاء المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وماشابهها، حيث يتضمن هذا المخطط جرد كميات النفايات وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية، وكذا جرد مختلف الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات المنزلية .[3]

---

[1]- تاشريفت عبد المالك، محاضرات تسيير إدارة الأعمال، ماجيستير السنة الأولى مابعد التدرج، بتاريخ 2015/04/26 .

[2]- المادة رقم 01 من القانون 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية.

[3]- المادة 29 من القانون 01-19 المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتهاوإزالتها .

والبلدية هي الفاعل الرئيسي في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، والهيئة المخولة لها بتفعيل مشاركة السكان والتنسيق بين جميع الفاعلين والمتدخلين من خلال :

– إتخاذ زمام المبادرة لضمان مشاركة جميع الفعلين والمتدخلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

– التشاور والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ولجان الأحياء في المدينة .

– تعبئة الإمكانات البشرية والقدرات الاجتماعية للتنمية البشرية وإشراكها في تسيير النفايات المنزلية الصلبة.

– تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الفاعلين العموميين والخواص المعنيين بتسيير النفايات المنزلية الصلبة من جهة، ومنظمات المجتمع المدني ولجان الأحياء حول الأهداف المسطرة، وإستباق جميع التوترات الممكنة، والمشاكل التي قد تحصل فجأة من جهة أخرى.

2– المتدخلون الخواص (القطاع الخاص) :

المتدخلون الخواص أوالقطاع الخاص هو تاجر يبحث عن الهامش الربحي (يبحث عن الربحية)،وهذا القطاع يعمل على تكملة مشاريع لم يستطع المتدخلون العموميون (القطاع العمومي) أن ينجزها أو لم يستطع ان يحقق فيها الجودة والنوعية المطلوبة .[1]

كما أن القطاع الخاص يقوم بمشاريع صغيرة وجزئية، لتخفيف الضغط على االقطاع العمومي من أجل ربح الوقت بأقل جهد وأقل تكلفة، وتحيقيق النوعية الجيدة، وكذلك خلق المنافسة .

3– المتدخلون الغير عموميون :

هذا النوع من المتدخلين تختلف تدخلاتهم نظرا لطبيعتهم وصفتهم القانونية، حيث أنهم يعتبرون الطرف المستقبل في المشروع .

3–1– منظمات المجتمع المدني :

إن دراسة المشاركة المجتمعية بما تتضمنه من مختلف أشكال العمل الجماعي تفترض التركيز على الأطر الاجتماعية الحاضنة للمشاركين و مدى قدرتها على تحديد أنماط مشاركتهم، و التعرف بذلك على المتغيرات المحددة لنشاط القوى الاجتماعية في الجزائر، كما أن تفعيل المشاركة المجتمعية يتعلق بالبنية الاجتماعية والوعي الاجتماعي .[2]

[1]– تاشريفت عبد المالك ، نفس المرجع السابق، بتاريخ 2015/04/26 .

[2]– فيروس زرارقة، **دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد18، جوان2014، ص 22 .

3-1-1- الجمعيات البيئية :

تترجم الجمعيات المدنية من الناحية البيئية أهم صور حرية الاجتماع المكفولة قانونا، إذ يقوم مفهوم الجمعية وفي جوهره الأساسي على فكرة إجتماع الأفراد الحر والطوعي في شكل تنظيم بشخصيته القانونية عن إرادة المنشئين له، كما يقصد بالجمعية البيئية كذلك تلك التجمعات المنشأة بتوافق إرادة الأشخلص المشكلين لها في صورة منظمة ودائمة بغية تحقيق أهدافهم المشتركة في مجال حماية البيئة،والتي تجسد وبشكل عام فكرة التكافل الاجتماعي والطوعي بين أفرادها تحقيقا للمصلحة العامة للمجتمع ككل، (المادة35,37 من القانون 10/03، أنظر الملحق رقم 06) .

3-1-2- لجان الأحياء :

تخضع كل الجمعيات بما فيها لجان الأحياء إلى القانون 11/90، وهو القانون الذي فتح المجال إلى انشاء الجمعيات المختلفة والتي من بينها جمعيات لجان الأحياء، وبالرجوع إلى القانون الاساسي لإنشاء جمعية حي أو مركز ريفي نجده ينص على أن من أهداف لجنة الحي مايلي :

- العمل على تكثيف التشاور بين الادارة والمواطنين، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للحي في إطار تشاوري ملائم مع السلطات المحلية المنتخبة والإدارية .

- إثارة إهتمام المواطنين حول الأعمال المحلية التي تهدف لتحقيق الصالح العام للحي .

- تجنيد المواطنين للمساهمة في تسيير الشؤون المحلية والمشاركة في خلق الظروف الملائمة لذلك .

- المساعدة على إنشاء وتقوية الجمعيات المحلية ذات المنفعة العامة، والتكفل بها من قبل المواطنين مع العمل على تحقيق أهدافها من خلال المساعدة العمومية .

- المبادرة إلى خلق أي نشاط له علاقة مع أهدافها وخاصة في المجال الثقافي والاجتماعي .

- العمل للوصول إلى نظام الجمعية ذات المنفعة العامة والسهر على المحافظة عليه مع إحترام الاتفاقية المنصوص عليها في المادة 30 من القانون المتعلق بالجمعيات .

ويبقى هذا القانون مقيدا لحركة إنشاء الجمعيات خاصة منها لجان الاحياء وذلك فيما يتعلق بالتمويل إذ تبقى التبعية للجهات المحلية الممولة .[1]

[1]- السعيدي رشيدي، نفس المرجع السابق، ص131 .

3-2- السكـــان :

هم الطرف المعني مباشرة بعملية المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

فمشاركة السكان تختلف من نظام إلى آخر وهي متناسبة طرديا مع الديمقراطية، فكلما زادت درجة الديمقراطية زاد تأثير الناس كفاعلين فقد ينحصردورهم في بعض المشاريع إلى الحد الأدنى ولكنه قد يصبح في الصدارة في مشاريع أخرى ذات العلاقة المباشرة بالحياة اليومية لهم .[1]

والشكل رقم (01) يوضح لنا مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين بالمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة على المستوى المحلي .

الشكل رقم (01) : يمثل مخطط مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين بالمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة على المستوى المحلي

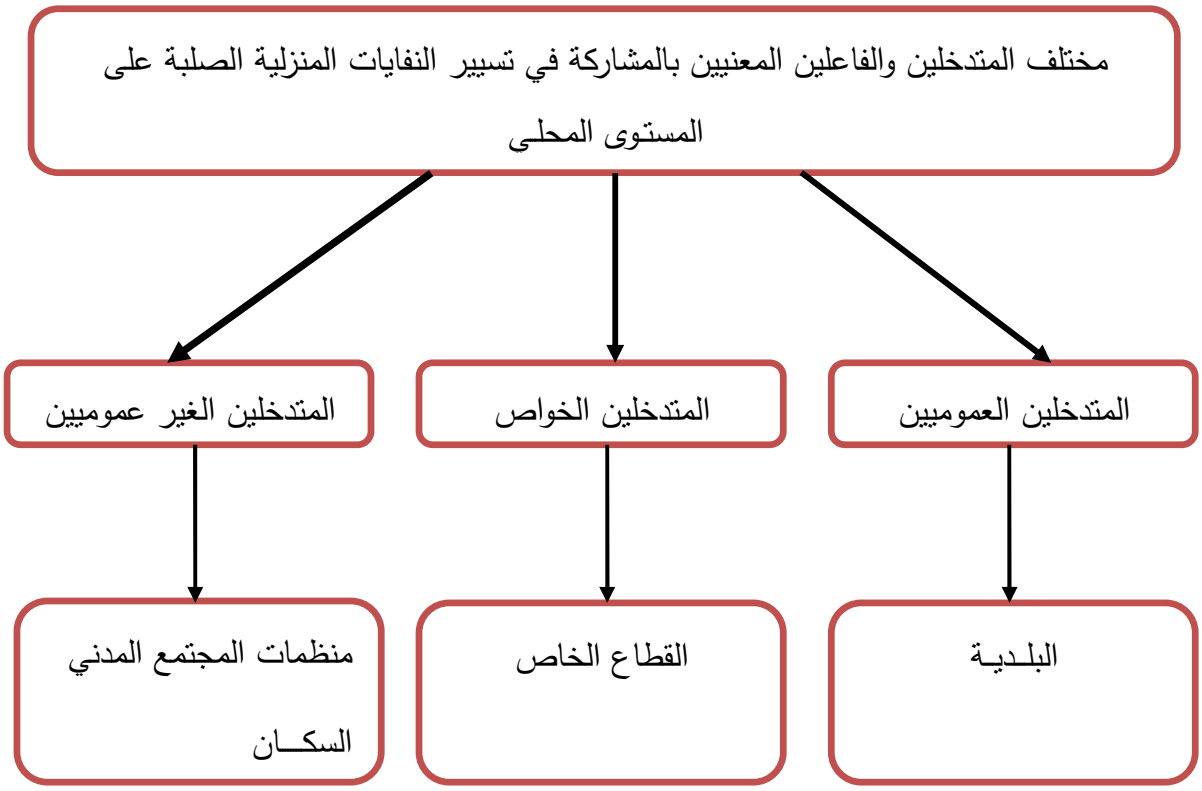

المصدر: إنجاز الطالب 2016

[1]- خلف الله بوجمعة ،التسيير الحضري، محاضرات السنة الأولى مابعد التدرج ،بتاريخ 2015/05/21.

III – وسائل تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة :

1- التحسيس البيئي :

ويوجد نوعين من التحسيس البيئي وهما، التحسيس عن طريق وسائل الاتصال المباشر، والتحسيس عن طريق وسائل الإعلام .

1-1- التحسيس عن طريق وسائل الاتصال المباشر:

تعد آليات العمل الجواري والاتصال المباشر أحد أكثر الاستراتيجيات الميدانية التي تعتمدها تنظيمات المجتمع المدني من أجل رفع مستوى الوعي والحس الإنساني بقضايا البيئة، إذ غالبا مايكون لعامل الاتصال المباشر أهمية معتبرة في زيادة فعالية العمل التحسيسي وتحقيق تجاوب اكبر من الفئات والأفراد الموجه لهم، وتبرز من بين أهم هاته الآليات الجوارية على المستوى الميداني، وفقا للنماذج والأمثلة العملية التي كان لها الإطلاع عليها، الندوات والمحاضرات العامة وحملات التحسيس المتخصصة، والتي سنعنى ببيان أمثلة لمضامينها وتطبيقاتها فيمايلي: [1]

1-1-1- الندوات والمحاضرات العامة :

إن التجمعات واللقاءات الجماهيرية العامة على إختلاف صورها، ملتقيات، ندوات، ورشات للحوار والنقاش، تحتل حيزا مهما في أنشطة التنظيمات المدنية سعيا منها لتحقيق أهدافها وإيصال رسائلها، والتعبير عن مواقفها إتجاه القضايا والمسائل التي تدخل ضمن إهتمامها ومجال نشاطها، إذ وإنطلاقا من حرية التجمع التي تكلفها أغلب المواثيق والنصوص الدولية والوطنية، باعتبارها من الحقوق الأساسية في المجتمعات الديمقرطية المعاصرة، وتعد التجمعات العامة أحد أكثر الوسائل العملية التي تعتمدها التنظيمات المدنية في مجال التوعية والتعبئة العامة بالقضايا التي تدافع من اجلها محليا، وطنيا ودوليا .

وتقتضي حرية الاجتماع المكفولة دستوريا في أغلب دول العالم – تمكين المواطنين من عقد الاجتماعات السلمية فيما بينهم من جهة، وجلب إهتمام الرأي العام لها والرفع من مستوى وعيه بها من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يجعل من هاته التجمعات على قدر كبير من الأهمية ضمن النضال الميداني لتنظيمات المجتمع المدني، ومنها بالخصوص ذلك التي تنشط بالمجال البيئي، سعيا منها لنشر مواقفها وإنشغالاتها البيئية ورفع مستوى الإدراك والوعي العام للمجتمع بها .

[1]– بركات كريم ، مساهمة، نفس المرجع السابق، ص 166 .

1-1-2- حملات التوعية المتخصصة :

تسعى التنظيمات المدنية إلى تعزيز ومضاعفة جهزدها في هذا المجال بالتحديد عن طريق حملات التحسيس البيئي المركزة أو المتخصصة "les Compagnes de Sensibilisatin "، كوسيلة أكثر فعالية وتأثير في رفع مستوى الوعي الانساني بشكل سريع وفعال، ولاسيما إتجاه بعض القضايا والمسائل البيئية ذات التأثير المباشر على حياة الأفراد والمجتمع ككل .

وترتبط هاته الحملات من الناحية العملية بمواضيع بيئية خاصة وحساسة، سواء من حيث تأثيرها أوخطورتها ،مما يتطلب مضاعفة جهود التوعية والتحسيس كما ونوعا لتحقيق التأثير الفعلي في تعبئة الرأي العام بشأنها وبشكل سريع وفعال ،كحملة "السحابة السوداء " التي قادتها العديد من التنظيمات البيئية في مصر لمواجهة مشكلة التلوث في مدينة القاهرة .

1-2- التحسيس عن طريق وسائل الاعلام :

يهدف الاعلام البيئي أساساً إلى حفز الجمهور للمشاركة الفعالة في رعاية البيئة، من خلال دفع الناس الى العمل الشخصي، وتشجيعهم على الحوار وإيصال آرائهم بقوة الى المسؤولين، فيكون لهم رأي مسموع يساهم في صنع القرار، وهذا يستدعي إقامة حوار يوصل من خلاله آراء الناس الى المسؤولين.[1]

وبروز دور وسائل الاعلام بمختلف أشكالها ووسائلها الحديثة، ليس كمجرد وسائل لنقل المعلومة والخبر المجرد، بل كضرورة أساسية في بناء رأي عام مدرك وواعي بمختلف القضايا والمسائل ذات الاهتمام الانساني المشترك محليا ودوليا، وذلك من خلال دورها في نقل وإيصال وتداول كل أشكال المعرفة الإنسانية، وتنوير الأفراد والمجتمعات بجميع المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك.

1-2-1- وسائل الاعلام المقروءة :

يعد الاعلام المكتوب أو المقروء–الصحافة المكتوبة– أقدم الوسائل الاعلامية التي إستعملها الانسان في نقل الأخبار وتداولها، ويضم الإعلام المقروء كل وسائل التعبير الناتجة عن الطباعة، كالكتب، والمجلات والجرائد والنشريات والمطويات والملصقات، ويبقى هذا النمط الإعلامي من أهم الأنماط تأثيرا على وفعالية في توعية الأفراد وتكوين مواقفهم إتجاه القضايا العامة .

[1]– نجيب صعب، **البيئة في وسائل الاعلام العربية**، الملتقى الاعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، مجلة البيئة والتنمية، القاهرة، 28 . 2006/11/30 .

1-2-2- وسائل الاعلام السمعية والمرئية :

تحتل وسائل الاعلام السمعية والبصرية كالإذاعة والتلفزيون خلال العقود الأخيرة، مكانة مركزية من حيث تأثيرها في تكوين الرأي العام، وذلك لما تتسم به هاته المسائل من قوة جذب وإقناع بإعتمادها أسلوب الحوار والمخاطبة المباشرة للمستمعين والمشاهدين بإختلاف مستوياتهم التعليمية والإجتماعية .

وفيما يتعلق بإستغلال وسائل الإعلام السمعية والمرئية في مجال الإعلام البيئي والتوعوي فيكون بإعلام وتحسيس الرأي العام بالأخطار الناجمة عن النفايات، وآثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها . [1]

[1]- بركات كريم ، نفس المرجع السابق، ص 170 .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما أدرج في هذا الفصل، تم التطرق في الشق الأول منه إلى المشاركة الشعبية، والأساليب والصور التي تأخذها هذه الأخيرة، وتبين أن الأسس المتعلقة بالمشاركة الشعبية تؤكد على أهم أطراف المشاركة وهو المجتمع، وهذا مايؤكد ضرورة إشراك هذا الأخير في أي قرار يخصه، وإعتباره طرف و شريك حقيقي في أي عملية تعنيه مباشرة، والنظر إليه نظرة إيجابية على إحداث التنمية، بإستخدام الموارد المحلية المتاحة، بطرق وأساليب تلائم الظروف السائدة، وتعزز إكتساب المعارف والمهارات اللازمة لإحداث التغيير.

أما في الشق الثاني من الفصل فقد تم التطرق إلى كيفية تفعيل هذه المشاركة المجتمعية في تسيير النفايات، من خلال عرض مختلف المتدخلين والفاعلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، وكذا الوسائل التي يجب توفيرها للقيام بعملية التوعية والتحسيس للسكان لتحفيزهم على المشاركة من أجل تقديم خدمة وإنتاج مشترك للبيئة وضمان الحفاظ عليها، وتقديم مزيدا من الخدمات النوعية والجيدة لها، وتحسينها بأقل التكاليف والجهد والوقت .

وفي الأخير نستطيع القول بأن ماتطرقنا إليه في هذا الفصل شيئ، والواقع شيئ آخر مغاير تماما يعكس حال مدننا اليوم وماتعانيه من سوء في التسيير من جراء القرارات المركزية المتخذة، وسيادة الذهنية الذاتية والتي أصبحت تشكل عائقا أمام إعداد تسيير جيد وشامل للنفايات المنزلية الصلبة، يشمل هذا الأخير جميع المتدخلين والفاعلين، وهذا ماسنتناوله في الجانب الميداني للبحث .

الفصـل الثالـث

الدراسة التحليلية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة

تمـهيــد .

أولا : الدراسة التحليلية لمدينــة المسيلــة .

I- تقديم مدينة المسيلة .

II- الدراسة الطبيعية لمدينة المسيلة وتأثيرها على عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

III- الدراسة العمرانية لمدينة المسيلة وآثارها على النفايات المنزلية الصلبة

ثانيا : تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة .

I- الوضعية الحالية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة في المدينة .

II- مشاركة السكان في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

خلاصة الفصل الرابع .

تمـهيــد :

الهدف من الدراسة التحليلية لمدينة المسيلة هو إعطاء نظرة عمرانية وطبيعية متكاملة للمدينة، وذلك قصد التعرف عليها أكثر، وتوظيفها في خدمة موضوع البحث وهو تسيير النفايات المنزلية، وفي عملنا هذا سنعتمد على القواعد العملية لعملية التحليل العمراني، وإرتكزنا أساسا على مخططات ووثائق مكتوبة .

أولا : الدراسة التحليلية لمدينة المسيلة :

I- تقديم مدينة المسيلة :

تحتل مدينة المسيلة موقعا إستراتيجيا، حيث تعتبر حلقة وصل مهمة تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، مما جعلها تلقب ببوابة الصحراء، وعاصمة الحضنة، وبالتحديد فهي تقع في الجنوب الشرقي للعاصمة الجزائر، وتبعد عنها بمسافة 250كلم، ومدينة المسيلة كغيرها من المدن الجزائرية بعد ترقيتها إلى مقر ولاية سنة 1974 م، أصبحت نقطة جذب لمختلف فئات السكان سواء من التجمعات المجاورة أو الأرياف، والذي كان سببا في زيادة حجمها السكاني .

1- الموقع الفلكي :

تقع ولاية المسيلة بين خطي الطول (56.4°و33.5°) شرقا، وخطي عرض (23.34°و2.36°) شمالا.

2-الموقع الاداري :

2-1- الموقع الاداري لولاية المسيلة :

تقع ولاية المسيلة في وسط التراب الوطني وتتكون من 47 بلدية و15 دائرة يحدها من :

- الشمال : ولاية برج بوعريريج، وولاية سطيف من الشمال الشرقي .
- الشمال الغربي : ولاية البويرة .
- الشرق : ولاية باتنة، وولاية بسكرة من الجنوب الشرقي .
- الغرب : المدية والجلفة من الجنوب الغربي .

2-2- الموقع الاداري لبلدية المسيلة :

تقع بلدية المسيلة في أقصى الحدود الشمالية للولايـة، حيث يحدها :

- من الشمال ولاية برج بوعريريج .
- من الجنوب بلدية أولاد ماضي .
- من الشرق بلدية المطارفة .

– من الغرب بلدية اولاد منصور .

الشكل رقم(02) : خريطة توضح الموقع الاداري لولاية المسيلة .

الشكل رقم (03): خريطة توضح الموقع الاداري لبلدية المسيلة .

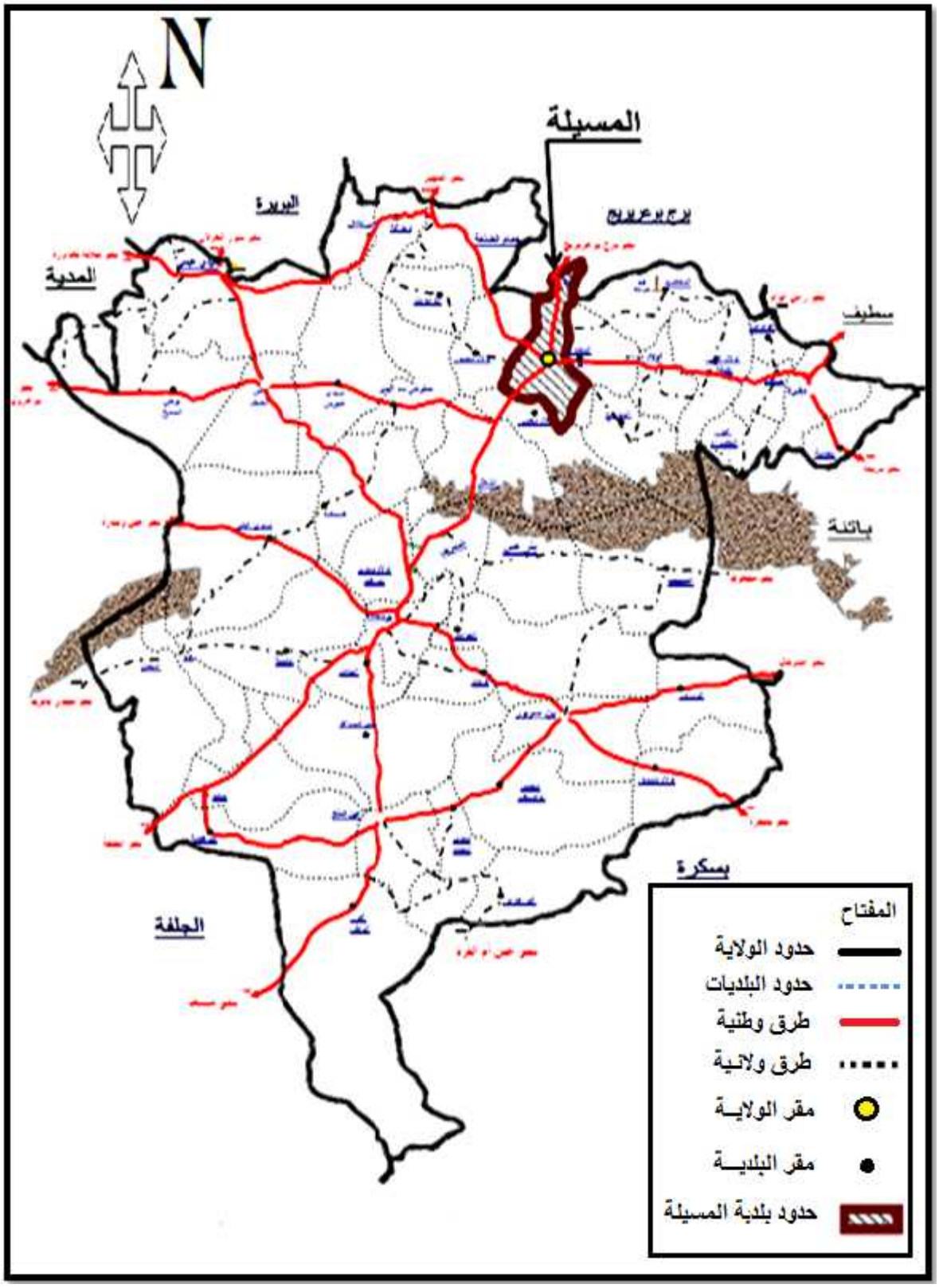

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير+ معالجة الطالب 2015

II- الدراسة الطبيعية لمدينة المسيلة وتأثيرها على عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة :

تهدف دراسة المعطيات الطبيعية لبلدية المسيلة إلى تحديد جميع الإمكانيات المجالية الطبيعية التي يتوفرعليها المجال المدروس، ومن أهم العناصر والمعطيات الطبيعية التي يمكن تناولها نذكر مايلي :

1- التضاريس :

1-1- الارتفاعات :

يتميز مجال بلدية المسيلة بارتفاع متوسط حيث يبلغ أقصى إرتفاع 830 م فوق سطح البحر، والتي تقع في المرتفعات الجبلية الشمالية (جبال الحضنة) في منطقة المسماة (جبل المريزة)، أما أدنى نقطة إرتفاع تصل إلى 400 م وتقع في أقصى الجنوب عند حدود البلدية .

1-2- الإنحـدار :

الإنحدار بصفة عامة في بلدية المسيلة، يأخذ إتجاه شمال جنوب أي كلما إتجهنا نحو الشمال زاد الارتفاع والعكس صحيح، حيث أن مدينة المسيلة توجد على أراضي ضعيفة الانحدارات، تنحصر بين (0 إلى 3%) ، فهي مدينة منبسطة في معظم أجزائها بإستثناء السلاسل الجبيلة المحيطة بها خاصة في الجهة الشمالية من المدينة، وهذا ما يسهل عملية نقل النفايات المنزلية الصلبة في المدينة .

2- المعطيات المناخية :

يعتبر مناخ مدينة المسيلة من مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يمتاز بعدم الإنتظام في كمية الأمطار (الحرارة والجفاف في الصيف، والإعتدال والأمطار في الشتاء) .

2-1- كمية التساقط و الحرارة و الرطوبة :

حسب المعطيات المناخية التي تحصلنا عليها من مصلحة الأرصاد الجوية لولاية المسيلة لسنة 2014، فإن منطقة المسيلة يسودها بشكل عام مناخ حار جاف في فصل الصيف، وبارد ممطر نسبيا في فصل الشتاء، والجدول التالي يلخص لنا كل من كمية التساقط والحرارة والرطوبة لمدينة المسيلة 2014 .

الجدول رقم (03): يمثل متوسط كمية التساقط والحرارة والرطوبة الشهرية لمدينة المسيلة 2014 .

	ج	ف	م	أ	م	ج	ج	أو	س	أك	ن	د
كمية تساقط (ملم)	20	07	19	NT	50	11	06	NT	13	02	27	13
درجة الحرارة (د،م)	10	11	12.8	19.7	23.2	27.6	31.8	32	28	22.1	15.4	9
نسبة الرطوبة (%)	77	64	61	44	43	41	28	31	43	45	64	76

المصدر: مديرية الأرصاد الجوية بولاية المسيلة 2014

(NT : لا يوجد تساقط) .

الشكل رقم (04): يمثل منحنى متوسط كمية التساقط والحرارة والرطوبة الشهرية لمدينة المسيلة 2014 .

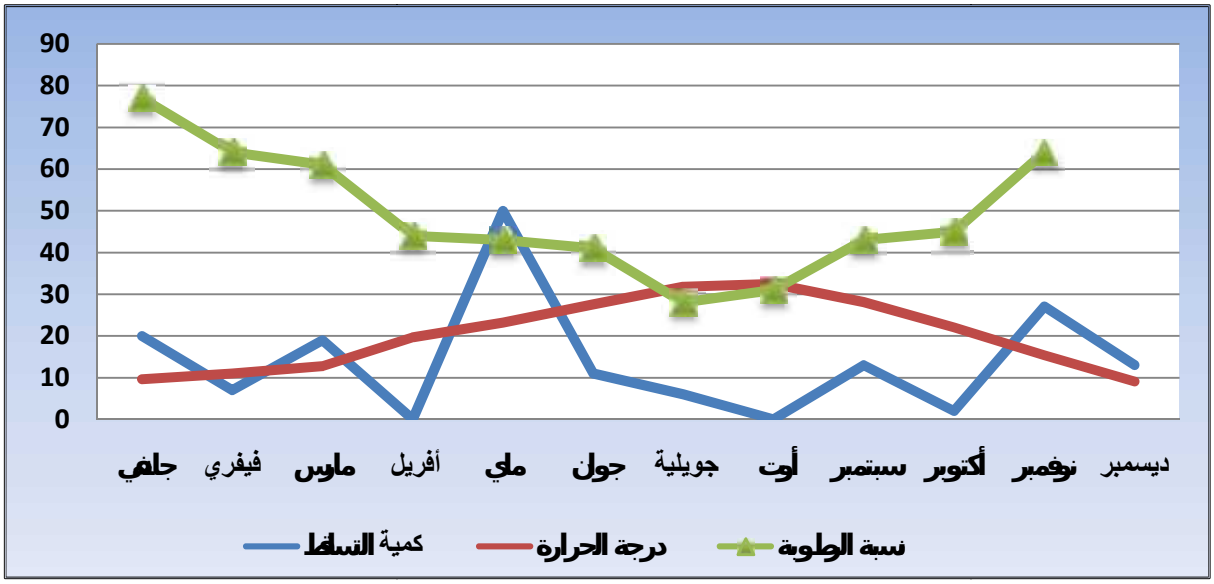

المصدر : مديرية الأرصاد الجوية بولاية المسيلة 2014

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (03) والشكل رقم (04)، الذي يمثل المنحنى البياني، نجد أن :

- متوسط كمية التساقط الأعلى لسنة 2014، سجلت في شهر ماي بمعدل(50 ملم)، وهناك شهور لم تتساقط فيها الأمطار وهو شهر أوت (NT) .
- درجة الحرارة القصوى لسنة 2014، سجلت في شهر أوت (32 درجة مئوية)، أما درجة الحرارة الدنيا فسجلت في شهر ديسمبر(9 درجة مئوية) .
- نسبة الرطوبة الأعلى سجلت لسنة 2014، سجلت في شهر جانفي(77%)، أما نسبة الرطوبة الأدنى سجلت في شهر جويلية (28%) .

كل هذا التذبذب في المعطيات المناخية(التساقط، درجة الحرارة، الرطوبة)، راجع إلى طبيعة المناخ السائد في المنطقة، والذي يمتاز بالحرارة والجفاف صيفا، والأمطار والإعتدال شتاءا .

2-2- الريـاح :

إن الرياح الموجودة بمدينة المسيلة عبارة عن رياح موسمية حيث نميز منها نوعان هما :

- رياح باردة في فصل الشتاء ذات رطوبة نسبية وسرعة متوسطة ولها إتجاهين شمال شرق وشمال غرب المدينة .
- رياح ساخنة جافة تعرف باسم رياح السيروكو أو الشهيلي بالمسمى المحلي وهي رياح المؤثرة على مناخ المدينة بصفة عامة وتأتي من جهة جنوب المدينة، والشكل رقم (05) يوضح ذلك .

الشكل رقم (05) : خريطة توضح إتجاهات وأنواع الرياح بمدينة المسيلة .

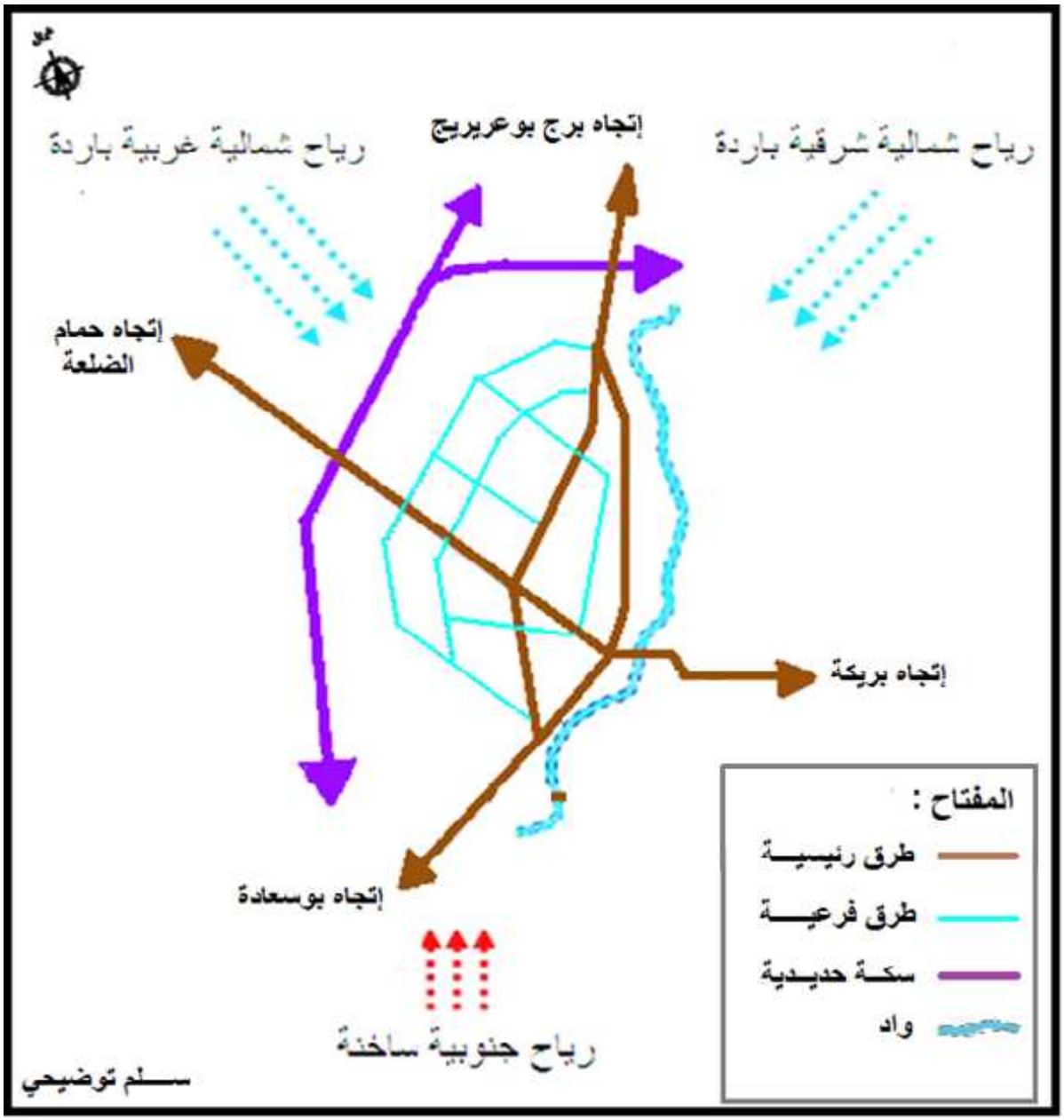

المصدر : إنجاز الطالب 2015

إن هذا التنوع في الرياح يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار في تموضع مراكز الردم التقني بالمدينة .

كل هذه الخصائص الموجودة في المناخ، يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار من طرف الهيئات المحلية المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية الصلبة، وذلك لتحديد جميع المعوقات المجالية التي يعاني منها هذا الأخير، وماهي أنجع السبل التي تساعدنا في تذليل هذه المعوقات وتوظيفها بالشكل الذي يضمن تسييرا صحيا وآمنا للنفايات المنزلية الصلبة، وكذلك تفادي أضرارها على صحة الانسان والبيئة ككل في المدى القريب والمتوسط والبعيد .

III- الدراسة العمرانية لمدينة المسيلة وآثارها على النفايات المنزلية الصلبة :

تكمن أهمية الدراسة العمرانية إلى معرفة التطور الحاصل على مستوى المدينة، وكذلك مراحل تطورها والتوزيع السكاني على مختلف القطاعات، ومعرفة خطة المدينة والعناصر المهيكلة لها وذلك لتسهيل عملية التحليل اللاحقة لوضعية النفايات على مستوى مدينة المسيلة .

1- نشأة المدينة وتطورها :

مرت على مدينة المسيلة بعدة حقب تاريخية حيث تركت كل حقبة بصمتها ونذكر منها :

الحقبة الرومانية: حيث أنشأت النواة الأولى بالقرب من منطقة بشيلقا الذي يبعد حاليا حوالي 3 كلم عن مقر البلدية وسميت المدينة بزابيجوستنيانا (يعني مدينة مصب المياه أو سيل المياه) لكن المدينة لم تعرف معمارا كبيرا لكونها مدينة ذات طابع فلاحي نظرا لخصوبة أرضها، وأقام الرومان سدا ونظاما لتوزيع المياه وقد دمرت هذه المدينة في سنة 740هـ .

الفترة الفاطمية: أعاد الفاطميون بناء المدينة في سنة 935م على مسافة 3كلم من الموقع الأثري لجوستنيان.

الفترة الحمادية : عندما إنفرد جعفر بن حماد بحكم ذاتي سنة 1015م عن العاصمة الحمادية (قلعة بني حماد)، قام بإنشاء النواة الأولى للمدينة الحالية والمسماة حاليا بحي الجعافرة نسبة إليه وبعدها توسع هذا الحي في الضفة الشرقية كواد القصب فظهرت أحياء رأس الحارة، خربة الديس، الشناوة، كان يتوسط هذه الأحياء مركز تجاري يومي يدعى الشماس (موقع مسجد بلال حاليا)،حيث تميز النسيج العمراني بالبساطة.

الفترة المرابطية : عرفت مدينة المسيلة توسعا عمرانيا كبيرا في هذه الفترة وتميزت المدينة في هذه الحقبة حيث أصبحت مركزا علميا ومركز عبور تجاري إلى أن دمرت من طرف الهلاليين سنة 1350م .

فترة ماقبل الأتراك : أي الفترة الممتدة بين 1350م إلى 1500م عرفت هذه الحقبة بقدوم سيدي محمد بن عبد الله المغربي من مدينة وجدة إلى البقاع المقدسة لكنه إستقر بالمدينة وشرع في إعادة بناء المدينة وسميت بمدينة سيدي بوجملين .

مرحلة الإستعمار الفرنسي : دخل الإستعمار الفرنسي المدينة سنة 1840م، حيث تميزت هذه المرحلة الممتدة بين 1840م و1940م بظهور بعض المنشآت نذكر منها ثكنة عسكرية على الضفة الغربية لواد القصب وحي الظهرة الاستعماري ومقر إقامة الحكم والكنيسة وقسم الشرطة والبريد والمحكمة كما أنشأ حي العرقوب الذي أقام فيه اليهود وبعض المعمرين وحي الكوش للتجار وبعض الأعيان.

كما عرفت المدينة نشأة السكنات الجماعية (عمارات كوادرو HLM) .

فترة مابعد الإستقلال : عرفت المدينة تغيرات جوهرية حيث في الفترة الأولى(1962-1974م) تم إنشاء حي 300 مسكنا و500 مسكنا، على إثر الزلزال الذي ضرب المدينة في سنة 1965 وذلك لإسكان المتضررين

من سكان حي الكراغلة، الشناوة، رأس الحارة وخربة الديس، ثم أنشأت التجزئة(حي الشواف) الذي صممه المهندس رولان (ROLAND)، كما ظهرت بنايات فوضوية في الجهة الشرقية المسماة حاليا بحي لاروكاد أما بالنسبة للفترة الثانية (1974-1987م)، فأهم ما ميز هذه المرحلة هو ترقية المسيلة من مقر دائرة إلى مصنف ولاية حيث إستفادت المدينة من عدة هياكل إدارية وخدماتية وصناعية حيث أنشأت المنطقة الصناعية والمنطقة السكنية الحضرية الأولى والثانية وظهرت عدة جزيئات ترابية نذكر منه حي 270 مسكن، 346مسكن، 700مسكن، 86مسكن، 166 قطعة .

الشكل رقم (06) : خريطة توضح مراحل التطور التاريخي لمدينة المسيلة .

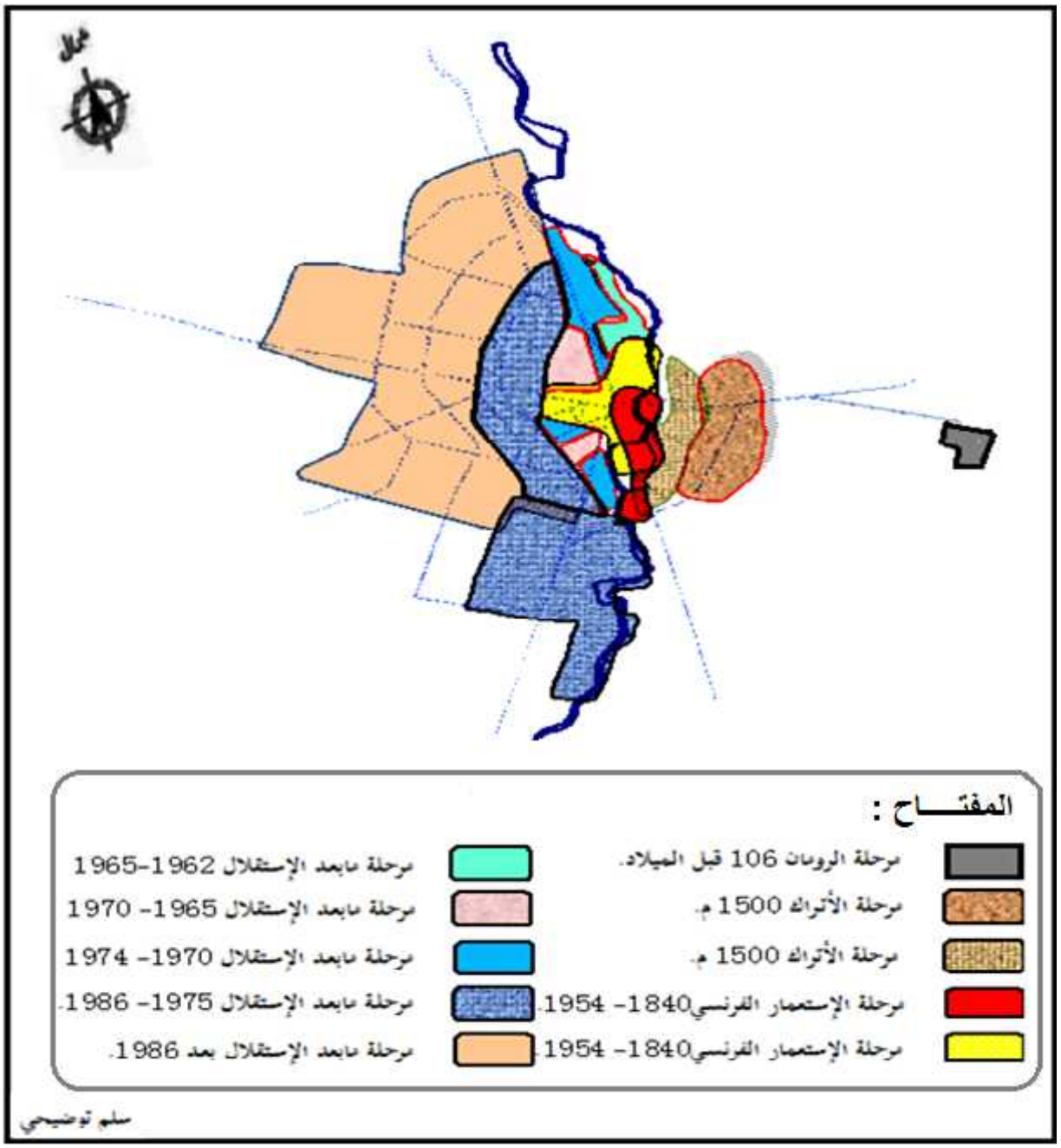

المصدر : إنجاز الطالب 2016

2- المحاور المهيكلة لمدينة المسيلة وعملية نقل النفايات المنزلية الصلبة :

يشمل مجال بلدية المسيلة شبكة من الطرقات منها الوطنية و الولائية وكذلك البلدية .

ومن أهم الطرق التي تتحكم في التنظيم المجالي الحضري لمدينة المسيلة هما المحورين الرئيسيين :

- المحور : برج بوعريريج _ مسيلة _ بوسعادة : والمتمثل في الطريق الوطني رقم 45 .
- المحور : بريكة _مسيلة _ الجزائر : والمتمثل في الطريق الوطني رقم 60 .

هذين الطريقين هما المحورين الرئيسيين في المدينة، حيث يتقاطعان في مركز المدينة، أين تتموقع معظم الأنشطة الحيوية والتجهيزات االرئيسية في المدينة، كالتجيزات الإدارية والتجارية و والتي تعتبر نقطة جذب للسكان، وهذا ما يجعل وجود حركة ميكانيكية كبيرة عليهما .

كما توجد بعض الطرق الولائية والبلدية، فمنها :

- الطريق الولائي رقم 01، والذي يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقا من بشيلقة شرقا حتى حدود بلدية أولاد منصور غربا مرورا بمركز مدينة المسيلة،
- والطريق الولائي رقم 02، والذي يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقا من قرية أولاد ابديرة شرقا ثم مقبرة لشياخ ثم حي الجعافرة، وكذالك الطريق الرابط بين أولاد ماضي المسيلة .
- الطريق البلدي رابط الحجاجبة والطريق الولائي رقم (01) أولاد ماضي المسيلة .
- الطريق البلدي الرابط بين سد القصب (البراج) بالطريق الوطني 45 .
- الطريق البلدي الرابط بين نوارة مع حي لاروكاد .
- الطريق البلدي الرابط بين أولاد بديرة بأولاد أسلامة .

إن دراسة المحاور المهيكلة للمدينة شيء مهم للغاية، وذلك من من أجل تحديد معوقات جمع النفايات المنزلية الصلبة في الأخير .

وإعتماد مدينة المسيلة على محورين رئيسيين فقط، وخاصة الجهة الشرقية منها (حي الجعافرة، حي لاروكاد)، خلق صعوبة في جمع و نقل النفايات المنزلية في المدينة، وخاصة نقلها إلى مركز المعالجة .

وهذا يتطلب من الهيئات المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية الصلبة، البحث عن حلول لمعالجة هذا الأمر.

الشكل رقم (07): خريطة توضح المحاور المهيكلة لمدينة المسيلة 2015 .

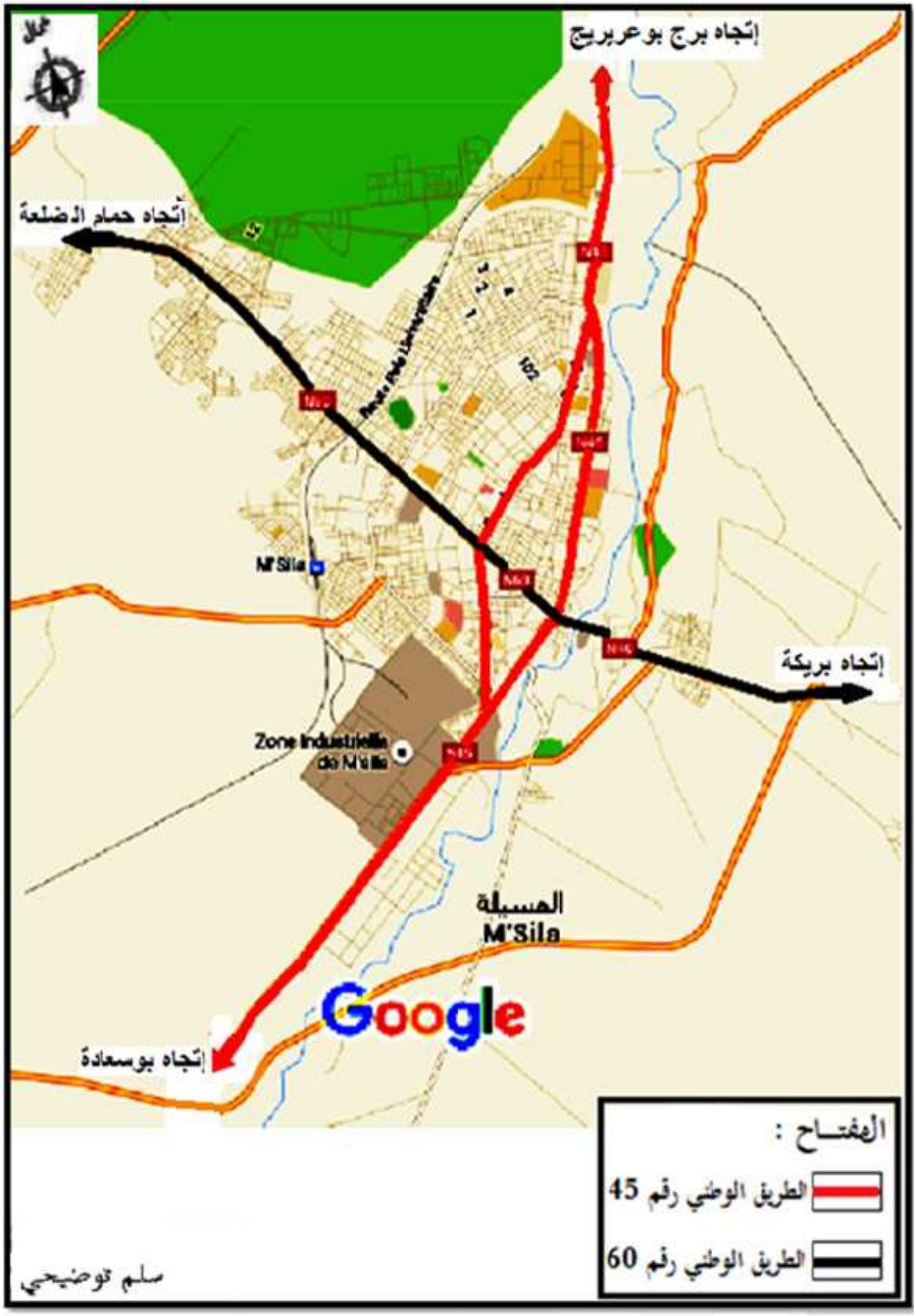

Données cartographiques ©2015 Google, Inst. Geogr. Nacional المصدر :

62/20100/2https://www.google.com/maps/@35.6851861,12/12/2015. + 2015 معالجة الطالب

3- تقسيم المدينـة إلى قطاعات وترتيبـات عملية الجمع :

لتسهيل أي دراسة والتحكم في النتائج وجب علينا التطرق ألى القطاعات المكونة للمدينة، حيث أن مدينة المسيلة مقسمة الى سبع قطاعات :

3-1- القطاع الأول: يمثل المدينة القديمة ويمتد على مساحة قدرها 317.30هكتار، منها 106 هكتار للسكنات، 32 هكتار للتجهيزات، 153.7 هكتار حقول وبساتين، وهو أقدم قطاع من حيث النشأة، يتكون من الأحياء العتيقة، حي الجعافرة وحي الكوش وكذلك حي العرقوب بالإضافة إلى الحي الحديث النشاة وهو حي لاوركاد، يتميز هذا القطاع :

- بنسيج منقطع وغير منسجم ولا يخضع لأي مقاييس عمرانية .
- طرق ضيقة ومتعرجة .

هذه الميزات خلقت صعوبات كبيرة في الحركة الميكانيكية، وبالتالي جعلت من عملية جمع النفايات المنزلية الصلبة عملية صعبة، مما وجب البحث عن حلول عملية مسبقا .

3-2- القطاع الثاني: يمثل وسط المدينة، ويقع إلى الغرب من القطاع العمراني الأول ويجاوره، ليفصل بينهما الطريق الوطني رقم (45) ، يمتد على مساحة قدرها 240 هكتار تحتل السكنات 72 هكتار، 108 هكتار للتجهيزات ، 60 هكتار للطرق، كانت نشأة وميلاد أحياءه بعد الاستقلال .

بالنسبة للصعوبات المتعلقة بالحركة والسير فإنها لاتطرح بنفس الحدة كما في القطاع الأول (سيولة في الحركة الميكانيكية في الشوارع، مما يجعل عملية جمع النفايات المنزلية الصلبة سهلة، وكذلك سهولة التدخل في حالة الحرائق)، سيولة هذه الحركة في هذا القطاع يتطلب إختيار صائب ومناسب لأوقات جمع النفايات وتنظيف الطريق العمومي .

3-3- القطاع الثالث: وهو القطاع الذي يمثل المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ZHUN1 وهو نصف الحلقة الأولى التي تدعم الشكل النصف الإشعاعي، الذي يقع إلى الغرب من القطاع الثاني، يمتد على مساحة قدرها 172 هكتار، منها 103 هكتار للسكنات، 42 هكتار للتجهيزات، تعود نشأته كقطاع وكمشروع لمنطقة سكنية حضرية إلى بداية 1977م .

هذا الشكل الجديد يترجم ويمثل إنفصام كلي مع النسج الموجودة، كما ان الإنجاز في هذه المنطقة لايخص سوى المساكن، لأن التهيئات التي كانت مبرمجة (مواقف، مجالات اللعب ، مساحات خضراء)، أصبحت مجالات سكنية، ولغرض تجنب تدهور المنظر العمراني، إنجاز هذه التهيئات أصبح أكثر من ضرورة .

3-4- القطـاع الرابـع: وهـو القطـاع الـذي يمثـل الامتـداد الطبيعـي والمجـالي للمنطقـة السـكنية الحضـرية الجديدة ZHUN2 مشكلة نصف الحلقة الثانية للخطة نصف الإشعاعية، يحتلها السكن الجماعي والفردي، على عكس المنطقة الأولى، يقع إلى الغرب من القطاع الثالث، يمتد على مساحة قدرها 168 هكتار، منها 109.06هكتـار سـكنية، 28.94 هكتـار للتجهيـزات، وحـوالي 30 هكتـار مسـاحة حـرة ومسـاحات خضـراء وطرقات .

بـالرغم مـن ان هـذا القطـاع يـوفر ظـروف معيشـية مقبولـة مـن حيـث الخـدمات، فإنـه يطـرح بعـض المشـاكل، فالهيكلـة العمرانيـة الممتـدة والمبعثـرة تـؤثر سـلبا علـى المظهـر العمرانـي وكـذا علـى عمليـة جمـع النفايات المنزلية الصلبة .

3-5- القطاع الخامس: يمثل نصف الحلقة الأخيرة للخطة نصف إشعاعية، من مخطط المدينة، ويشكل الناحية الغربية، يمتد على مساحة قدرها 323.27 هكتار، 72.52هكتار للسكنات، 88هكتار للتجهيزات، 46.69 هكتار للطرق، 116.16 هكتارللمساحات الحرة .

الشيء الذي يعاب على هذا القطاع هو التباطئ الموجود في إنجاز الشبكات الحيوية مما يصعب في عملية جمع النفايات المنزلية الصلبة .

3-6- القطـــــاع الســـادس : ويمكـن إعتبـاره منطقـة مسـتقلة مجاليـا، حيـث يقـع خلـف خـط السـكة الحديدية،بأقصى الجهة الغربية من المدينة، يتكون من حي إشبيليا القديمة الواقع في الجنوب، الذي يفتقر للشبكات الحيوية، يتربع على مساحة قدرها 292.05 هكتار للسكنات، 82.15 هكتار للتجهيزات، 191 هكتار للمساحات المبرمجة والحرة، يتميز هذا القطاع بـ :

- ضيق الشوارع وخاصة في الجهة الجنوبية من القطاع .
- غياب مواقف السيارات .

هذه الميزات خلقت صعوبة في تنقل المركبات وبالتالي صعوبة في جمع النفايات المنزلية الصلبة .

3-7- القطـاع السـابع: ويقع جنوب المدينة ويضم المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات، يحتل مساحة إجمالية قدرها 280 هكتار، وهي تعد كأحد العوائق في وجه التوسع العمراني، أما فيما يخص الاشكالات المطروحة في هذا القطاع فتتمثل فيمايلي :

- إنتاجها لكميات كبيرة من النفايات الخطرة (نفايات المصانع) .
- إنتاجها لنفايات متنوعة (صلبة، سائلة، غازية) .

الشكل رقم(08) : خريطة توضح قطاعات مدينة المسيلة .

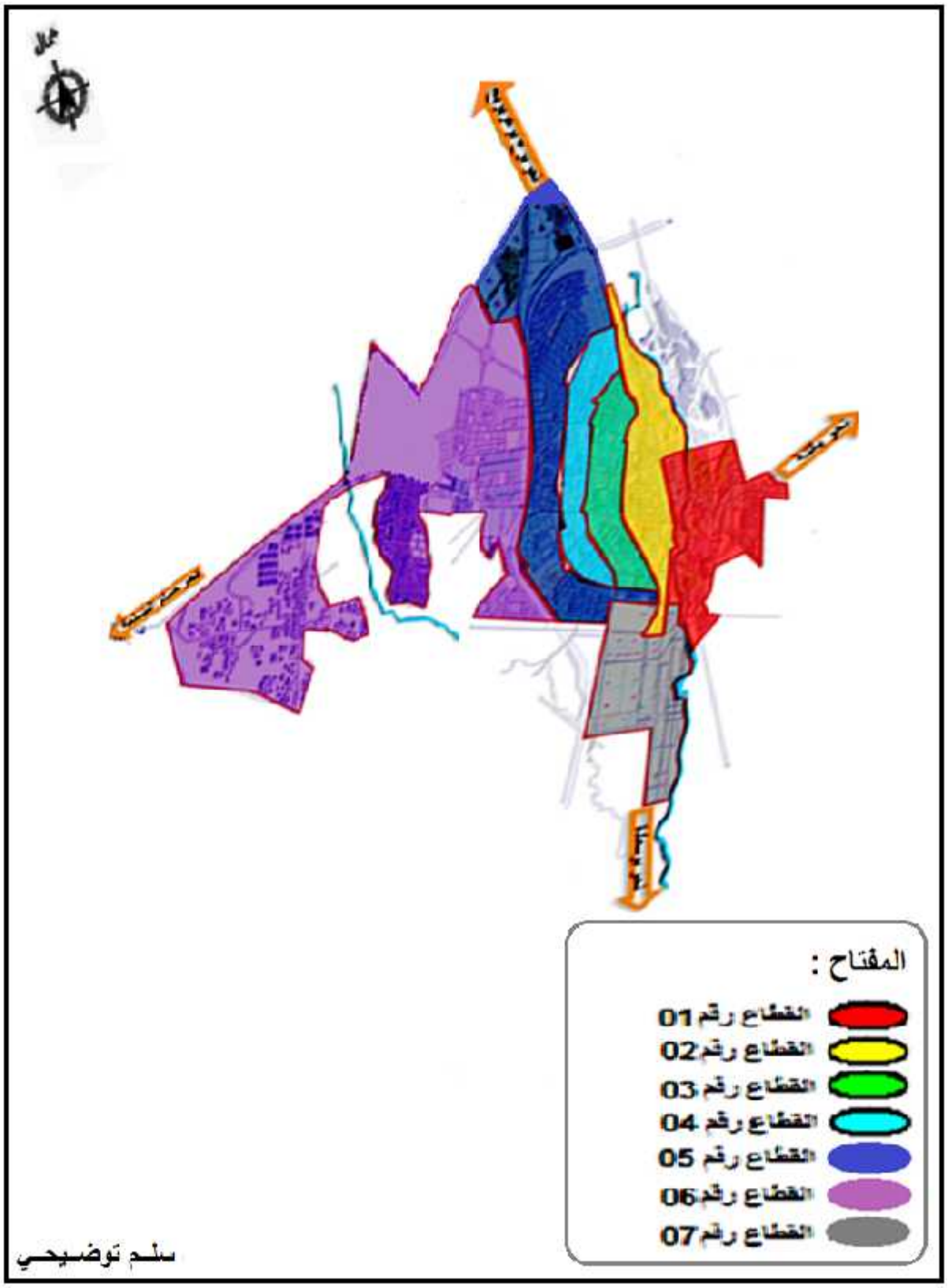

المصدر : فاتح أوذينة 2009 + معالجة الطالب 2016

4- التجهيزات الموجودة بالمدينة ونوعية النفايات المتولدة :

مما لا شك فيه أن التجهيزات هي مجموع الهياكل التي تخص النشاطات الحضرية الغير سكنية وهي تظم كل من التجارة والخدمات، المدارس ، أماكن التخزين والإ نتـاج، كما يعم هذا المصطلح مانسميه الهياكل التحتية .

وفي هذا الجزء سنقوم بالتقدير الكمي للتجهيزات الكبرى الموجودة في مدينة المسيلة باعتبارها مصدر من المصادر المهمة للنفايات الصلبة الحضرية .

الجدول رقم (04): أهم إستخدامات التجهيزات الموجودة في القطاعات العمرانية لمدينة المسيلة .

رقم القطاع	نوع إستخدامات التجهيزات	مساحة التجهيزات(هـ)
01	استخدامات تجارية – استخدامات صحية– استخدامات تعليمية – استخدامات دينية	32
02	استخدامات تجارية – استخدامات صحية – استخدامات تعليمية استخدامات ادارية وامنية وخدماتية – استخدامات دينية –	108
03	استخدامات تجارية – استخدامات تعليمية – استخدامات إدارية وأمنية وخدماتية استخدامات دينية	42
04	استخدامات صحية – استخدامات تعليمية – إستخدامات ادارية وامنية وخدماتية استخدامات دينية	28.94
05	استخدامات صحية – استخدامات تعليمية – استخدامات ادارية وأمنية وخدماتية استخدامات دينية – استخدامات رياضية وترفيهية	88
06	استخدامات صحية – استخدامات تعليمية – استخدامات ادارية وأمنية وخدماتية استخدامات دينية – استخدامات ريـاضية وترفيهية	82.15
07	منطقة صناعية	280

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2014

الشيء الملاحظ من خلال قراءتنا للجدول رقم (04) : هو أن القطاع رقم 07 جاء المرتبة الأولى من حيث مساحة التجهيزات الموجودة وذلك لوجود المنطقة الصناعية، ثم يليه القطاع رقم 02 وذلك لوجود التجهيزات الصحية والمتمثلة في مستشفى الزهراوي، والتجهيزات الإدارية والمتمثلة في بلدية ودائرة المسيلة، بينما القطاع رقم 01 في المرتبة الأخيرة، وذلك لإنعدام التجهيزات الكبرى فيه .

كل هذا التركز في التجهيزات، يمكن أن يخلق حركة ونشاط كبير لسكان المدينة، تساهم في إنتشار النفايات على مستوى الطرقات .

5- الدراسة السكانية لمدينة المسيلة وتزايد كمية النفايات المنزلية الصلبة :

تعتبر الدراسة السكانية للمدينة مهمة للغاية حيث أنها أحد الأسس التي تقوم عليها عمليات التخطيط المستقبلية كما تساهم في فهم جميع العلاقات المكانية ومختلف الروابط السكانية سعيا لإيجاد مجال متكامل يقوم على أسس منطقية وفق ماهو موجود .

5-1- التطور السكاني :

إن دراسة تطور السكان تسمح بتتبع خط نمو المدينة من خلال نمو وزيادة الأفراد، وتتم زيادة عدد سكان المدن إما من خلال الزيادة الطبيعية للسكان (من خلال ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات)، أومن خلال زيادة الأفراد الوافدين إليها (الهجرة الداخلية نحو المدن) .

وعلى العموم فإن مدينة المسيلة قد شهدت تطور ملحوظ في عدد السكان، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (05): تطور عدد السكان في الفترة الممتدة بين 1966- 2014 .

السنوات	1966	1977	1987	1993	1998	2008	2014
عدد السكان	19657	30419	66373	100745	113643	685051	214661

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة +مكتب الاحصاء 2014 + معالجة الطالب 2015

الشكل رقم (09): منحنى يمثل معدلات نمو السكان لمدينة المسيلة مقارنة بعدد السنوات .

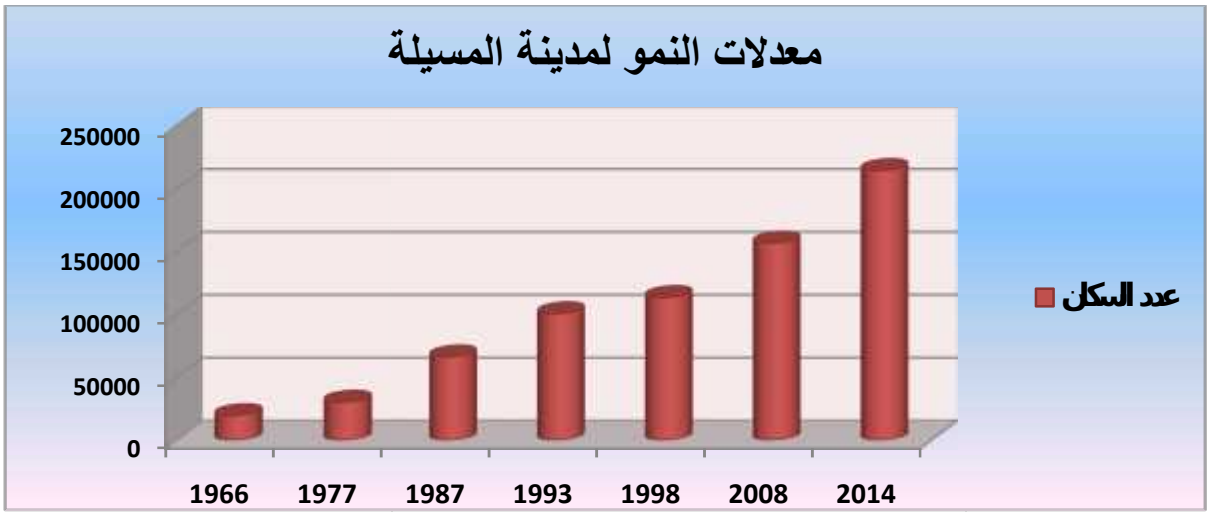

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة +مكتب الاحصاء 2014 + معالجة الطالب 2015.

من خلال قراءتنا للجدول رقم (05) : لاحظنا أن هناك زيادة في النمو السكاني لمدينة المسيلة فمن خلال آخر إحصاء سكاني 2008م نجد أن عدد السكان قد إرتفع إلى 156850نسمة، بعدما كان في سنة 1998م يقارب 99855 نسمة، أي بمعدل نمو سنوي 2,5%، وحسسب تقديرات 2014م، نجد أن عدد السكان قد إرتفع إلى214661 نسمة، أي بمعدل نمو سنوي4.5 % ، بعدما كان في سنة 2008 يقارب : 156850 نسمة، ويعود إرتفاع النمو نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان وكذلك إلى زيادة الهجرة من الريف نحو المدينة نتيجة تحسن المستوى المعيشي للسكان .

إن الزيادة في النمو السكاني لمدينة المسيلة، يرافقه الزيادة في كمية النفايات المطروحة، والتي تتطلب توفير إمكانيات مادية وبشرية معتبرة للتخلص منها بشكل صحي وآمن .

ثانيا : تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة .

يعد إنتشار النفايات المنزلية في الشوارع مشكلة كبيرة، خاصة في المدن الكبرى التي تشهد توسعا عمرانيا كبيرا نتيجة الزيادة المستمرة والمتسارعة للسكان، مما يجعل الزيادة بحجم الفضلات ووزنها التي تنتج عن الحياة اليومية، وتختلف طريقة جمع هذه النفايات وطريقة إخراجها من المنازل وكذلك إختلاف سلوك المواطن إتجاه هذه العملية .

ومدينة المسيلة من بين المدن الجزائرية التي تعاني من مشكلة تسيير النفايات المنزلية، حيث الانتشار الكبير لهذه النفايات على مستوى الأحياء والطرقات، صاحبه كذلك عدم الإهتمام بهذا القطاع من طرف المسؤولين المحليين .

I- الوضعية الحالية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

لدراسة الوضعية الحالية لتسيير النفايات المنزلية في مدينة المسيلة، يجب علينا أولا التعريج على كمية وتوزيع ومكونات هذه النفايات وتطورها في السنوات الأخيرة، ثم التطرق إلى كيفية إدارة وتسيير هذه الأخيرة في المدينة .

1- كمية وتوزيع النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

من أجل ضمان تسيير فعال وناجع للنفايات المنزلية في مدينة المسيلة، وكذا ضمان حماية البيئة من الأخطار المتعددة التي تتعرض لها المدينة، يجب معرفة النفايات الحضرية الصلبة المختلفة الموجودة بها ومن بين النفايات الحضرية الصلبة لمدينة المسيلة هي : النفايات المنزلية، نفايات المستشفيات، نفايات المسالخ والمذابح، نفايات الطرق العامة، نفايات الهدم والبناء، النفايات الصناعية .

وحسب إحصاء مؤسسة الردم التقني لولاية المسيلة لسنة 2015، فإن "مدينة المسيلة أنتجت حوالي 45486.11 طن/سنة من النفايات الحضرية الصلبة، منها : 35970.75 طن/سنة نفايات منزلية صلبة .

الجدول رقم (06) : تطور كمية النفايات المنزلية الصلبة لمدينة المسيلة 2011-2015.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
عددالسكان(نسمة)	185682	195341	205001	214661	224321
كمية النفايات طن/سنة	26316.483	31060.23	32519.60	34240.89	35970.75

المصدر: مكتب الإحصاء 2014+ مؤسسة الردم التقني لولاية المسيلة 2015 + معالجة الطالب 2016

الشكل رقم (10): منحنى يمثل تطور كمية النفايات المنزلية الصلبة عبر السنوات بمدينة المسيلة 2011-2015 .

المصدر: إنجاز الطالب 2016

من خلال قراءتنا للجدول رقم(06)، والشكل رقم (10) الذي يمثل منحنى تطور كمية النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة، لاحظنا أن هناك تطور ملحوظ ومعتبر للنفايات المنزلية الصلبة في المدينة، حيث كان في سنة 2011 يقدر بـ: 26316.483 طن/سنة، ثم أصبح في سنة 2015 يقدر بـ: 35970.75 طن/سنة، وهذا الارتفاع راجع إلى عدة عوامل منها :

- الزيادة السكانية للمدينة، سواء الزيادة الطبيعية، أو الهجرة من الريف نحو المدينة .

- تحسن المستوى المعيشي للسكان، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية .

هذه الزيادة المعتبرة في كمية النفايات المنزلية تتطلب مجهودات معتبرة من طرف الهيئات المحلية المسؤولة عن تسيير النفايات (البلدية) للتخلص منها بشكل صحي وآمن .

2- تطور مكونات النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

تقوم دراستنا على وصف النفايات المنزلية بمدينة المسيلة، والتي تتكون من نفايات الأسر، وكل نفايات الأنشطة الحضرية (أسواق ، إدارات ، مدارس ، ثكنات ...إلخ).

الجدول رقم (07) : مواصفات النفايات المنزلية بمدينة المسيلة .

التركيـــــبة	النســبة %
مـواد عضوية	79.17
مـواد بلاستيكية	6.80
كـارتون وورق	6.31
زجـاج	2.05
مـعادن	0.89
مـواد أخـرى	4.77

المصدر : مديرية البيئة لولاية المسيلة 2012

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم(07) نجد أن نسبة المواد العضوية الموجودة في النفايات هي الأكبر مقارنة بالمواد الأخرى الموجودة، حيث نجدها تمثل نسبة (79.17%) من النفايات الكلية، وهذا راجع أساسا إلى نمط الحياة، وإستهلاك السكان الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الخضروات .

أما المواد البلاستيكية والكرتون تحتل المرتبة الثانية بعد المواد العضوية ، وذلك راجع إلى :

- وجود المحلات التجارية بكل أنواعها (مواد غذائية ، مكتبة محل ملابس ...إلخ) بكثرة في المدينة سواء في السكن الفردي أو الجماعي .
- إستعمال السكان للبلاستيك والكرتون كحاويات، لقلة وجود هذه الأخيرة (الحاويات) في المدينة .
- وجود ورشات بناء وكذلك ورشات تلحيم الحديد والالمنيوم في السكنات الفردية .

هـذا التنـوع فـي مكونـات النفايـات، يجـب أن يؤخـذ بعـين الإعتبـار مـن طـرف الادارة المسـيرة للنفايات(البلدية)، وذلك من أجل توفير الإمكانيات المادية المناسبة للفرز (التقليل من تكاليف الفرز) .

3- تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

إن تسيير النفايات المنزلية على مستوى مدينة المسيلة يتم عن طريق تدخل مصلحة الوقاية والنظافة التابعة للبلدية في التسيير المباشر لها، وكذا مؤسسة الردم التقني لولاية المسيلة (CET) بالنيابة ، حيث تم تقسيم المدينة إلى قسمين، يفصل بينهما الطريق الولائي رقم11 :

- **قسم شرقي:** وهو تحت إدارة مصلحة الوقاية والنظافة التابعة لبلدية المسيلة .
- **قسم غربي:** وهو تحت إدارة مؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة .
- **قطاع مشترك** : يغطيه كلا الادارتين معا، وهو حي 1000 مسكن وماجاوره .

الشكل رقم (11) : خريطة توضح إدارة وتسيير النفايات على مستوى مدينة المسيلة

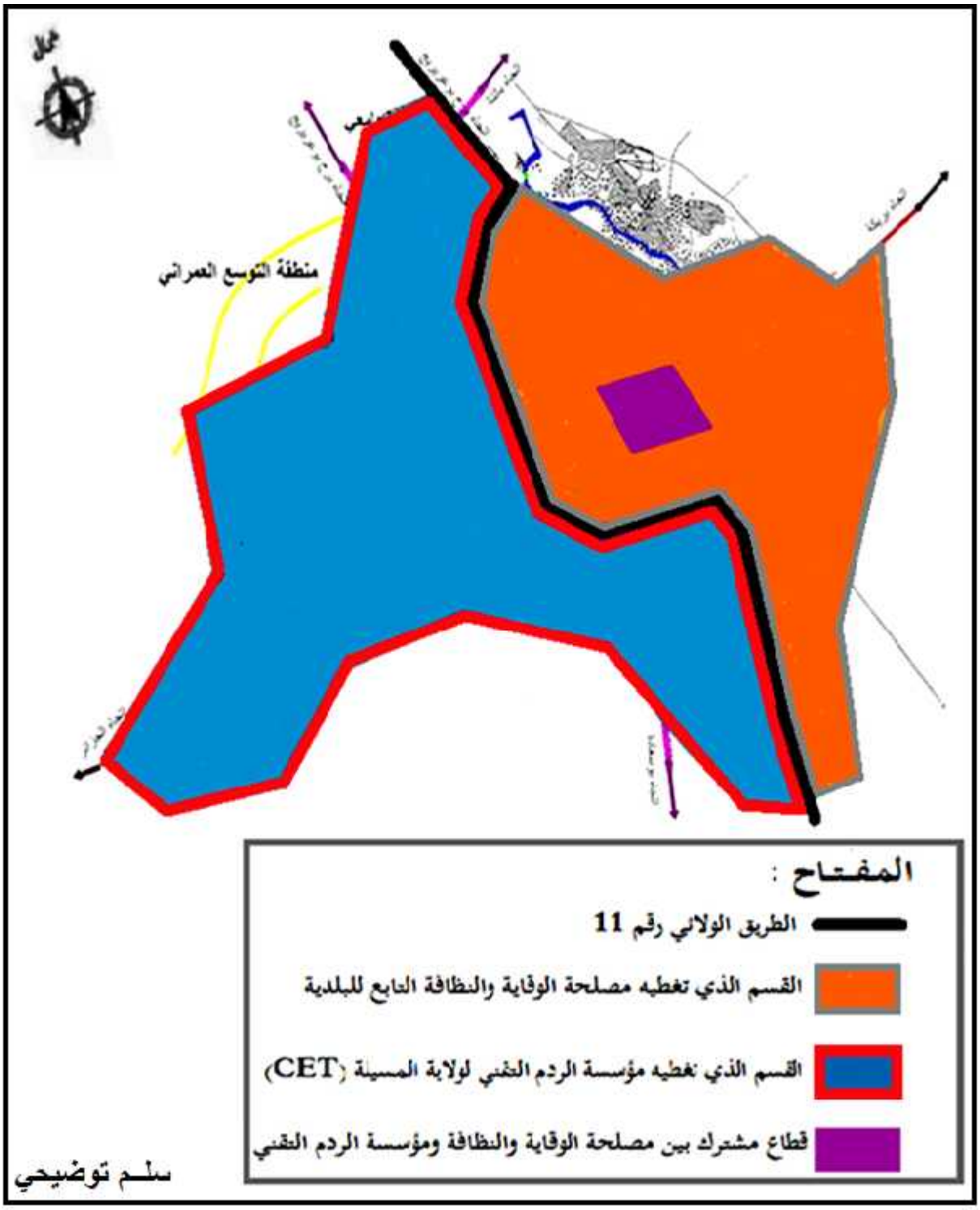

المصدر : إنجاز الطالب 2016

3-1- تقسيم المدينة إلى قطاعات الجمع :

تم تقسيم المدينة إلى 19 قطاعا للجمع، حيث أن مصلحة الوقاية والنظافة التابعة للبلدية تغطي 11 قطاعا، ومؤسسة الردم التقني لولاية المسيلة (CET) تغطي 08 قطاعات، والشيء الملاحظ عند دراستنا الميدانية أنه لايوجد مخطط منظم لتسيير النفايات في المدينة سواء عند مصلحة الوقاية التابعة للبلدية أو مؤسسة الردم التقني (CET)، وهذا إنما يدل على سوء التسيير والتنظيم في عملية الجمع، كما أن المعلومات التي إستقيناها من المؤسستين السابقتين الذكر هي معلومات غير دقيقة لأن معظمها إستقيناها من عمال النظافة عن طريق السرد، وليس في وثائق خاصة بشأن الامكانيات المادية والبشرية .

3-1-1- القسم الشرقي :التابع لمصلحة الوقاية والنظافة التابعة للبلدية :

يقع هذا القسم في الجهة الشرقية للمدينة والطريق الولائي رقم11، حيث تسيره بصفة دائمة ومباشرة مصلحة الوقاية والنظافة التابع للبلدية .

أ- القطاعات الموجودة :

تغطي مصلحة الوقاية والنظافة التابعة للبلدية11 قطاعا لتسيير النفايات والتي نوضحها في الجدول رقم (08) :

جدول رقم (08) : مختلف قطاعات جمع النفايات المنزلية الصلبة التي تغطيها مصلحة الوقاية والنظافة التابعة لبلدية المسيلة 2015.

رقم القطاع	الأحـيـاء	عدد السكان (نسمة)	كمية النفايات (طن/يوم)
01	حي الزاهر300مسكن+حي الظهرة+حي وعواع المدني	/	04
02	حي140مسكن+حي الداودة+حي32مسكن +حي108مسكن+322مسكن	/	2.9
03	طريق بوسعادة+حي 300مسكن+حي التجزئة رقم02+عمارات سونيتاكس+حي العرقوب +حي الكوش	/	4.2
04	حي الشيخ الطاهر+ حي البدر+ حي البخاتة + حي ابن باديس + حي النبلاء	/	4.5
05	الحي الاداري+حي الوحدة رقم03+206مسكن+الوحدة رقم 01	/	12.6
06	حي لاروكاد الشمالية + طريق نوارة + الجعافرة	/	4.2
07	حي قرفالة + حي سيدي عمارة + جنان الكبير	/	2.5

08	حي 924 مسكن + حي النسيج + الوحدة 02	/	4.1
09	حي 500 مسكن+ حي بلمجنح + حي 1000 مسكن + 600مسكن+ عمارات البلدية + الادارات	/	5.5
10	حي لاروكاد الجنوبية + طريق بشيلقة	/	1.9
11	حي الورود +حي الكوسموس +1000مسكن وماجاورها	/	7.5
المجمـــــوع			53.10

المصدر: عمال النظافة + معالجة الطالب 2016

الشكل رقم(12) : منحنى بياني توزيع يمثل كمية النفايات المنزلية الصلبة عبر القطاعات التي تغطيها مصلحة الوقاية والنظافة التابعة لبلدية المسيلة 2015.

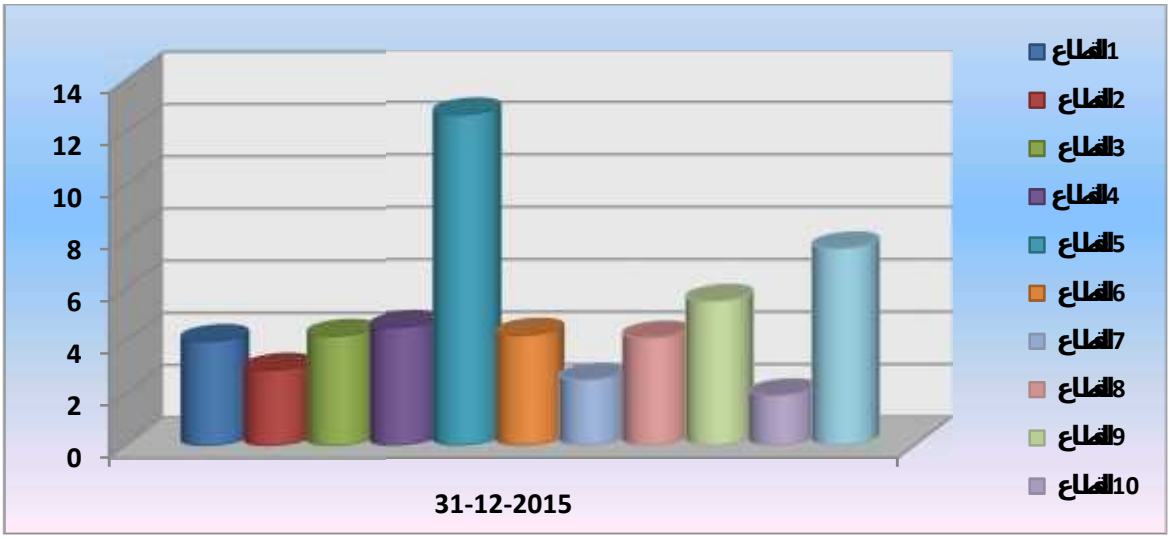

المصدر : إنجاز الطالب 2016

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم(08) والزيارة الميدانية التي قمنا بها في كل القطاعات نجد أن :

– كمية النفايات المتولدة في القطاع رقم 05 هي الأكبر في كل القطاعات حيث تقدر بـ :

12.6طن/يوم، وهذا راجع لوجود الحي الإداري الذي تتواجد به معظم الادارات الموجودة بالمدينة، ثم يليه القطاع رقم 11 بـ: 7.5 طن/يوم، وذلك لأنه يضم مجموعة من الأحياء ذات النمط السكني الجماعي التي تمتاز بتعداد سكاني كبير كحي 1000 مسكن، وحي بلمجنح .

– بينما أقل كمية متولدة نجدها في القطاع رقم 10 وتقدر بـ: 1.9 طن/يوم ، وذلك لوجود نمط واحد من السكن في هذا القطاع وهو السكن الفردي، كما يمتاز هذا القطاع بكثافة سكانية ضعيفة .

ومن خلال المعطيات المستقاة من مصلحة الوقاية والنظافة التابعة للبلدية من جهة أخرى لاحظنا أن هذه القطاعات تم تقسيمها :

- تقسيم عشوائي للقطاعات، لعدم معرفة التعداد السكاني والكثافة السكانية لكل قطاع .
- هذا التقسيم لم يراعي نمط السكن (جماعي ،فردي، نصف جماعي) .

الشكل رقم(13):خريطة توضح قطاعات جمع النفايات المنزلية الصلبة التابع لمصلحة الوقاية والنظافة لبلدية المسيلة

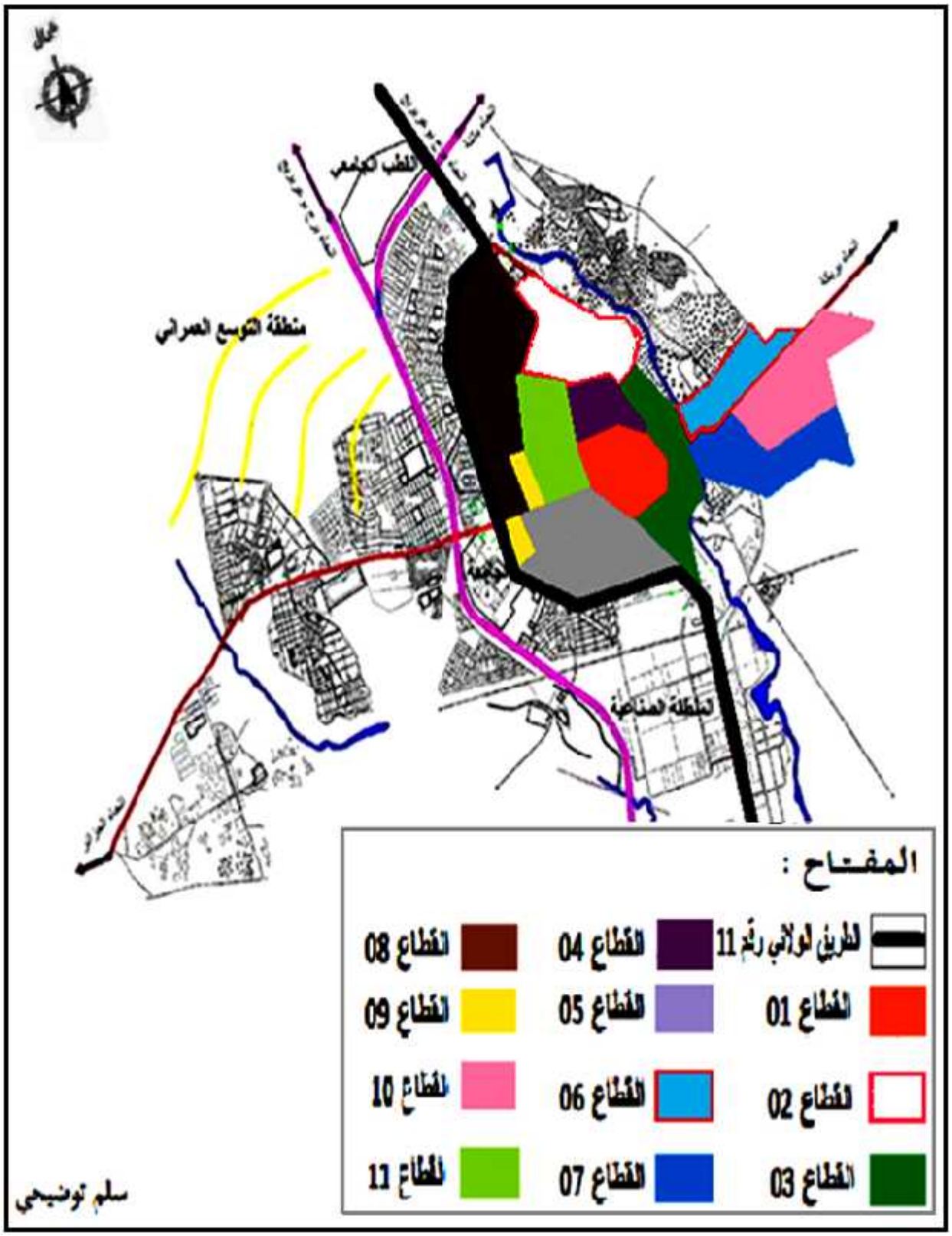

المصدر: من إنجاز الطالب 2016

❖ **جمع النفايات المنزلية الصلبة في القسم التابع لفرع الوقاية والنظافة التابع للبلدية :**

إن عملية الجمع تعد واحدة من أهم عمليات تسيير النفايات، وهي من مهام فرع الوقاية والنظافة التابع للبلدية، ونستطيع أن نقول أن عملية الجمع في مدينة المسيلة تعتمد على الجمع المفتوح الذي يعتمد على وضع السكان لنفاياتهم في الحاويات ليتم رفعها من طرف عمال النظافة .

وتتم عملية الجمع على ثلاث مراحل :

– مرحلة ماقبل الجمع (الجمع من باب لباب) : بالنسبة للسكنات الفردية، أين يقوم السكان بإخراج نفاياتهم المنزلية وتقديمها للجمع على حافة الطريق بجوار مساكنهم .

– رفع الحاويات : بالنسبة للمساكن الجماعية، حيث تتم العملية مرة في الأسبوع بالنسبة للحاويات ذات السعة 3.5طن، ومرتين في الأسبوع بالنسبة للحاويات ذات السعة 2.5 طن .

– تنظيف الطرقات : فالعملية تبدأ عموما قبل السادسة صباحا بإستعمال وسائل غير متخصصة كالجرار.

✓ **الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لعملية الجمع :**

إن توفر الإمكانيات المادية والبشرية، يعتبر من أهم العوامل التي يمكن لها أن ترفع من كفاءة عملية الجمع، والجدول الموالي يوضح لنا توزيعها في كل قطاع من القطاعات التابعة لفرع الوقاية والنظافة التابع للبلدية :

الجدول رقم (09) : توزيع الامكانيات المادية والبشرية في كل قطاع مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان

	عدد السكان (نسمة)	كمية النفايات المتولدة (طن/يوم)	الإمكانيات المادية والبشرية		
			حاويات الجمع		عدد العمال
			2.5طن	3.5طن	
القطاع 01	/	04	/	/	04
القطاع 02	/	2.9	/	/	04
القطاع 03	/	4.2	/	/	04
القطاع 04	/	4.5	/	/	04
القطاع 05	/	12.6	/	/	04
القطاع 06	/	4.2	/	/	04
القطاع 07	/	2.5	/	/	04
القطاع 08	/	4.1	/	/	04
القطاع 09	/	5.5	08	15	04

القطاع 10	/	4.9	/	/	04
القطاع 11	/	7.5	/	/	04
المجموع	/	53.10	08	15	44

المصدر: عمال النظافة + معالجة الطالب 2016

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها في مدينة المسيلة، وقراءتنا للجدول رقم(09)، الذي يوضح توزيع الإمكانيات المادية والبشرية،مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان في كل قطاع، نلاحظ مايلي :

- **حاويـــات الجمـــع :**

– التوزيع السيئ للحاويات الكبيرة، حيث نجدها في القطاع رقم 09 فقط، بينما منعدمة في باقي القطاعات .

– عدم وجود حاويات متخصصة في كل نوع وتركيبة من تركيبة النفايات المتولدة (زجاج ، ورق، معادن) .

– النقص الكبير والفادح في الحاويات، خاصة منها الصغير بأحجام (120 و240 كلغ) وعدم توازن و إنتظام في توزيعها أدى بالسكان إلى صنع حاويات تقليدية، لاتتلاءم مع طبيعة النفايات .

– إنعدام أوعية الجمع في بعض الأحياء الموجودة على الأطراف (جزء من حي لاوركاد، حي قرفالة، حي سيدي عمارة، جزء من حي المويلحة)، وبعض الأحياء الموجودة في المركز(حي 924 مسكن، حي العرقوب والكوش)، فأوعية الجمع تتمثل إما عبارة عن أكياس أو هي عبارة عن أوعية من الكرتون أو البلاستيك أو الحديد من صنع السكان أنفسهم، وهذا مايجعل هذه الحاويات عرضة للحيوانات الضالة كالقطط والكلاب التي تقوم ببعثرتها في الأرض (أنظر الصورة رقم : 04 والصورة رقم: 05) .

صورة رقم (04): حاوية من صنع السكان

المصدر: إنجاز الطالب، حي لاروكاد المسيلة 2016

صورة رقم (05): نفايات مبعثرة في الأرض

المصدر:إنجاز الطالب حي العرقوب،المسيلة 2016

– أما بالنسبة للأحياء التي تتواجد بها الحاويات الكبيرة (القطاع 09)، والذي يضم الأحياء الجماعية مثل : 500 مسكن، حي بلمجنح، حي1000 مسكن ،600 مسكن، عمارات البلدية، فمعظم النفايات التي يخرجها

السكان يأتي بها الأطفال، هذا ماجعل وجود النفايات المرماة بالقرب من الحاوية وليس داخلها،(أنظر الصورة رقم:06) .

– وجود حاويات في حالة مهترئة، وهذا يساعد على تكاثر الحيوانات داخلها مثل : الجرذان، أنظر الصورة رقم(07) .

صورة رقم (06): رمي النفايات أمام الحاوية

المصدر: إنجاز الطالب، حي 1000مسكن المسيلة 2016

صورة رقم(07): حاوية في حالة مهترئة

المصدر: إنجاز الطالب، حي 500مسكن المسيلة 2016

– التوزيع السيئ لحاويات الجمع سواء منها الكبيرة الحجم(3.5طن،2.5طن)، أوالصغيرة الحجم(120كلغ، 240كلغ)، داخل الأحياء، حيث نجد هذه الحاويات قريبة من سكنات دون الأخرى (وجود مسافات كبيرة بين الحاويات الكبيرة تصل إلى 170م)، أدى بالسكان إلى رمي النفايات أمام العمارات،(أنظر الصورة رقم 08).

– كل الحاويات الصغيرة (120كلغ، 240كلغ)، هي حاويات مكشوفة وغير مغطاة، وهذا ما يجعلها غير آمنة، على السكان وعمال النظافة على حد سواء، وعرضة للحيوانات الضالة،(أنظر الصورة رقم 09).

صورة رقم (08): رمي النفايات أمام العمارة

المصدر: إنجاز الطالب، حي 500مسكن المسيلة 2016

صورة رقم (09): حاوية مكشوفة وغير مغطاة

المصدر: إنجاز الطالب، حي سونيتاكس المسيلة 2016

- **الإمكانيات البشرية المتوفرة :**

إن العدد الإجمالي للعمال هو 44 عامل مقسمة إلى11 سائق شاحنة، و33 عامل نظافة .

– كل العمال ليس لديهم أي تكوين في هذا المجال، وأغلبيتهم أميين لايعرفون القراءة أو الكتابة .

❖ **نقل النفايات المنزلية الصلبة في القسم التابع لفرع الوقاية والنظافة التابع للبلدية :**

إن نقل النفايات المنزلية الصلبة يتطلب توفير وسائل نقل متخصصة، وذلك حتى نتفادى أضرارها على صحة الإنسان والبيئة ككل .

- **وســـــائل النقــل :**

إن الوسائل المسخرة لعملية نقل النفايات المنزلية الصلبة والتخلص منها، بعضها غير مخصصة لعملية مثل (الجرار) وتؤثر على تنظيم العملية والجدول التالي يوضح لنا توزيع وسائل النقل في كل قطاع، مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان.

الجدول رقم (10) : توزيع وسائل النقل في كل قطاع، مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان .

	ع السكـان (ن)	كمية النفايات المتولدة (طن/يوم)	وسائل النقل
القطاع 01	/	04	شاحنة ضاغطة
القطاع 02	/	2.9	شاحنة رافعــة
القطاع 03	/	4.2	شاحنة ضاغطة
القطاع 04	/	4.5	شاحنة ضاغطة
القطاع 05	/	12.6	شاحنة رافـعة
القطاع 06	/	4.2	شاحنة ضاغطة
القطاع 07	/	2.5	جـــرار
القطاع 08	/	4.1	شاحنة رافعــة
القطاع 09	/	5.5	02 شاحنة خاصة بنقل الحاويات الكبيرة
القطاع 10	/	4.9	جـــرار
القطاع 11	/	7.5	شاحنة ضاغطة
المجموع	/	53.10	12 وسيلة نقل

المصدر: إنجاز الطالب + عمال النظافة 2016

مانلاحظه من خلال قراءتنا للجدول رقم(10) والزيارة الميدانية التي قمنا بها في مدينة المسيلة أن هناك :

– إستعمال الوسائل التقليديــة والغير متخصصة في عملية النقل مثل الجرار الذي له عدة سلبيات منها :

- وسيلة لا تتناسب وطبيعة الطرقات الموجودة وخاصة في الأحياء ذات الشوارع الضيقة والمتعرجة كثيرا مثل الأحياء العتيقة (حي العرقوب وحي الكوش وحي الجعافرة) .
- يعيق حركة المرور في المدينة ويصدر الكثير من الضجيج، وهذا يؤثر على صحة الانسان .
- وسيلة مكشوفة وتقليدية، تتطاير منها النفايات، مما يضطر بعمال النظافة إلى الاتصال المباشر بالنفايات، هذا ما يعرضهم إلى مختلف الأمراض والأوبئة (أنظر الصورة رقم: 10 والصورة رقم 11) .

صورة رقم(10): مركبة مكشوفة تتطاير منها النفايات

المصدر: إنجاز الطالب، حي قرفالة المسيلة 2016

صورة رقم(11): عامل نظافة متصل مباشرة بالنفايات

المصدر: إنجاز الطالب، حي لاروكاد المسيلة 2016

– بعض الشاحنات لاتستطيع الدخول إلى الحي، وذلك لضيق الشوارع، فجمع النفايات يكون بركن الشاحنة على أطراف الحي، مما يضطر عمال النظافة إلى حمل الحاويات المستعملة من طرف السكان إلى الشاحنة لمسافات طويلة (تصل حتى 100م)، خاصة في الأحياء العتيقة مثل حي العرقوب (أنظر الشكل رقم 14) .

الشكل رقم(14): يمثل مخطط لشوارع ضيقة ومتعرجة لحي العرقوب بمدينة المسيلة

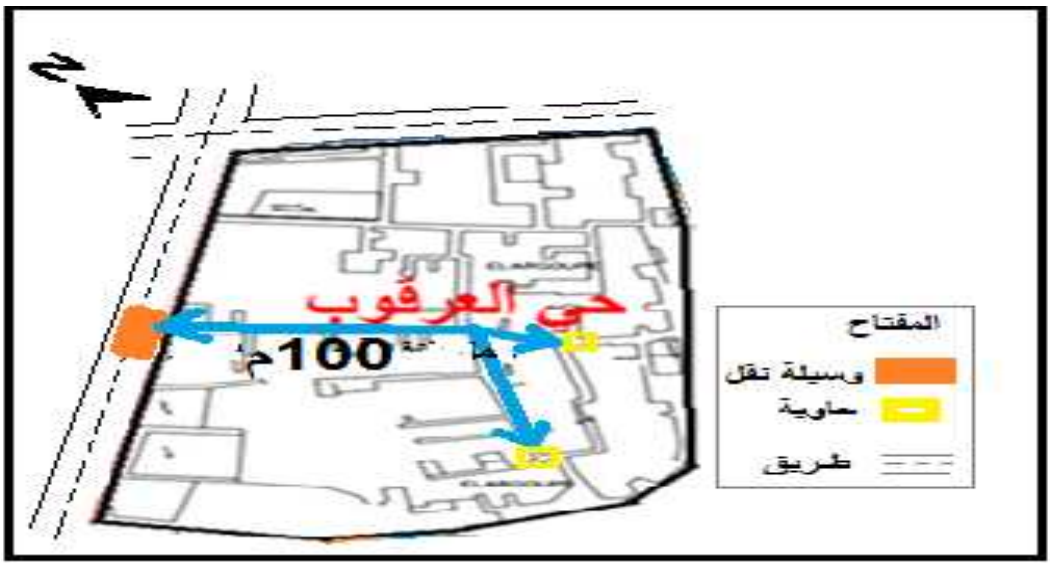

المصدر: إنجاز الطالب، حي العرقوب، مدينة المسيلة 2016

3-1-2- القسم الغربي : التابع لمؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة :

يقع هذا القسم في الجهة الغربية للمدينة والطريق الولائي رقم11، حيث تسيره مؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة، بالنيابة عن البلدية .

القطاعات الموجودة :

تغطي مؤسسة الردم التقني(CET)لولاية المسيلة 08 قطاعات لتسيير النفايات والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (11) : مختلف قطاعات جمع النفايات المنزلية التي تغطيها مؤسسة الردم التقني(CET) لولاية المسيلة 2015 .

رقم القطاع	الأحـــياء	عدد السكان (نسمة)	كمية النفايات (طن/يوم)
01	محطة المسافرين القديمة + 19 قطعة سيدي الغزلي + 89 مسكن + 42 مسكن + سكنات أنديتاكس + سكنات سونلغاز + 166 مسكن + 275 مسكن + منطقة 01 + 38 مسكن + سكنات طريق ذراع الحاجة + منطقة 02 + محطة المسافرين الجديدة + حي محمد بوضياف.	/	6.3
02	حي 116 مسكن+ 110 مسكن+تعاونية أملاك الدولة+التجزئة الخاصة+منطقة 06+منطقة 04+منطقة 05+250 مسكن+33 قطعة.	/	4.91
03	حي 700 مسكن+ 270 مسكن + 346 قطعة (أولاد سيدي ابراهيم)	/	5.31
04	اشبيليا القديمة + اشبيليا الجديدة + سكنات اجتماعية إشبيليا+ 608 مسكن+ 297 مسكن .	/	6.41
05	حي 295 مسكن + 1200 مسكن + 209 مسكن + طارق بن زياد+ حي 300 مسكن + 570 مسكن + (حدود الوحدة 114)	/	5.53
06	ديار الرحمة + سكنات CNI + حي 124 مسكن + حي 05 جولية + سكنات التساهمي (الى غاية منطقة الكيا)	/	4.37
07	القطب الحضري الجديد الى سكنات الكيا + حي المويلحة	/	5.68
08	حي 1000 مسكن + وما جاوره	/	6.94
	المجمـــوع		45.45

المصدر: مؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة 2015+ معالجة الطالب 2016

الشكل رقم(15): منحى بياني يمثل توزيع كمية النفايات في القطاعات التي تغطيها مؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة .

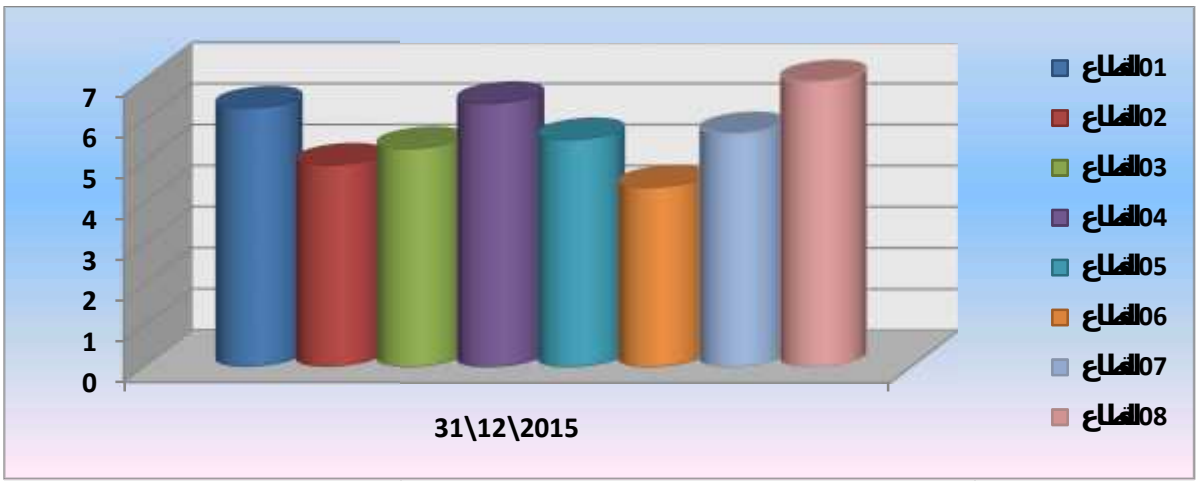

المصدر : إنجاز الطالب 2016

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (11) والزيارة الميدانية التي قمنا بها في كل القطاعات نجد أن :

– كمية النفايات المتولدة في القطاعات الثلاثة (01 ،04 ، 08) متقاربة وهي الأكبر في كل القطاعات حيث أن :

القطاع 08 : تقدر كمية النفايات بـه : 6.94 طن/يوم، حيث أن هذا القطاع به الحاويات الكبيرة (2.5 طن،3.5 طن) فقط، ويضم حيين ذا نمط سكني جماعي، وتعداد سكاني كبير وهما حي 1000 مسكن وحي بلمجنح .

القطاع 04 : تقدر كمية النفايات بـه : 6.41 طن/يوم، وذلك راجع لوجود حي إشبيليا القديمة والجديدة ،وهما حيين يمتازان بتعداد سكاني كبير ،بالإضافة إلى حي 608 مسكن ذو نمط سكني جماعي .

القطاع01 : تقدر كمية النفايات به : 6.30 طن/يوم ،و ذلك لأن القطاع يضم الكثير من الأحياء الجماعية بالإضافة إلى منطقتين (01، 02) .

– بينما أقل كمية متولدة نجدها في القطاع رقم 06 وتقدر بـ: 4.37 طن/يوم .

ومن خلال المعطيات المستقاة من مؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة وجدنا أن هذه القطاعات تم تقسيمها :

- هذا التقسيم لم يراعي نمط السكن (جماعي، فردي، نصف جماعي) .
- تقسيم عشوائي للقطاعات، هذا التقسيم لم يراعي الهيكلة العمرانية لكل قطاع .
- هذا التقسيم لم يأخذ بعين الإعتبار التعداد السكاني لكل قطاع .

الشكل رقم(16):خريطة توضح قطاعات جمع النفايات المنزلية التابع لمؤسسة الردم التقني لولاية المسيلة

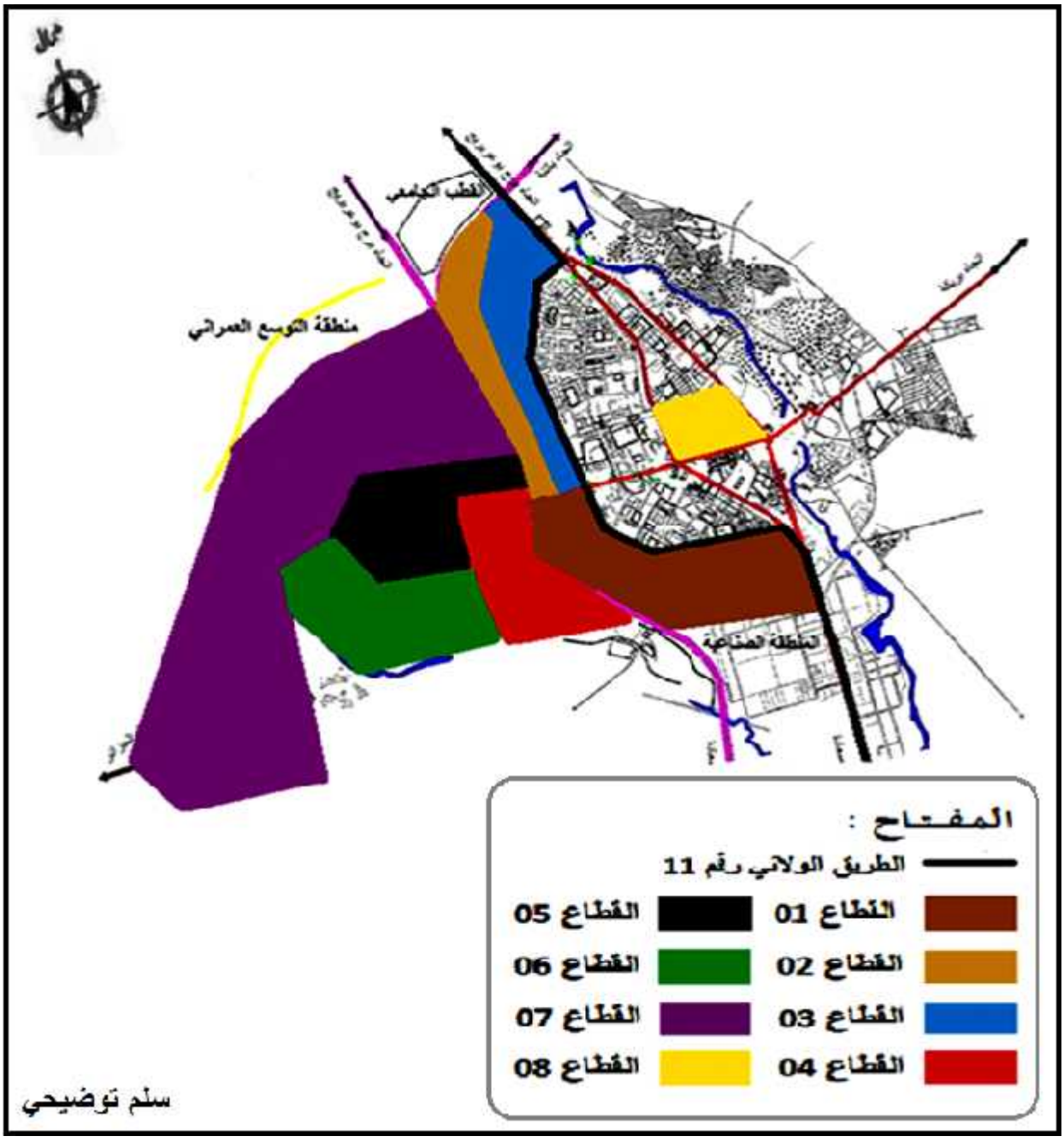

المصدر : إنجاز الطالب 2016

❖ **جمع النفايات المنزلية الصلبة في القسم التابع لمؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة :**

تتم عملية الجمع في القسم التابع لمؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة على مرحلتين هي :

– مرحلة ماقبل الجمع (الجمع من باب لباب) : بالنسبة للسكنات الفردية أين يقوم السكان بإخراج نفاياتهم المنزلية وتقديمها للجمع على حافة الطريق بجوار مساكنهم .

– رفع الحاويات : بالنسبة للمساكن الجماعية، حيث تتم العملية مرة في الأسبوع بالنسبة للحاويات ذات السعة 3.5طن ، ومرتين في الأسبوع بالنسبة للحاويات ذات السعة 2.5 طن .

✓ **الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لعملية الجمع :**

إن توفير الامكانيات المادية والبشرية المناسبة شيء ضروري لتسير صحي وآمن للنفايات المنزلية الصلبة، سواء في عملية الجمع والنقل أو المعالجة .

الجدول رقم (12) : توزيع الامكانيات المادية والبشرية في كل قطاع مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان

	عدد السكـان (نسمة)	كمية النفايات المتولدة (طن/يوم)	**الإمكانيات المادية والبشرية**		
			حاويات الجمع		عدد العمال
			2.5طن	3.5طن	
القطاع 01	/	6.3	/	/	03
القطاع 02	/	4.91	/	/	03
القطاع 03	/	5.31	/	/	03
القطاع 04	/	6.41	/	/	03
القطاع 05	/	5.53	/	/	03
القطاع 06	/	4.37	/	/	03
القطاع 07	/	5.68	/	/	04
القطاع 08	/	6.94	02	04	03
المجموع	/	45.45	02	04	25

المصدر: مؤسسة الردم التقني لولاية المسيلة +معالجة الطالب 2016

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها في مدينة المسيلة، وقراءتنا للجدول رقم(12)، الذي يوضح توزيع الإمكانيات المادية والبشرية،مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان في كل قطاع، نلاحظ مايلي :

- **حاويـات الجمع :**

– التوزيع السيئ للحاويات الكبيرة ذات السعة (2.5طن، 3.5طن) والمقدرعددها بـ: 06 حاويات، حيث نجدها في القطاع رقم 09 فقط، بينما منعدمة في باقي القطاعات .

– وجود نوع واحد من الحاويات تجمع فيه كل النفايات وإنعدام حاويات الجمع المتخصصة في كل نوع وتركيبة من النفايات المتولدة (زجاج، ورق، معادن، كرتون وغيرها)، أنظر الصورة رقم(12) .

– إنعدام حاويات الجمع في المناطق الموجودة على أطراف المدينة، ذات السكنات الفردية مثل(حي المويلحة، جزء من حي إشبيليا القديمة والجديدة)، فأوعية الجمع تتمثل إما عبارة عن أكياس أو هي عبارة عن أوعية من الكرتون أو البلاستيك أو الحديد من صنع السكان أنفسهم، أنظر الصورة رقم(13).

صورة رقم(13): إستعمال الأكياس البلاستيكية كحاويات صورة رقم(12):جمع كل أنواع النفايات في حاوية واحدة

المصدر: إنجاز الطالب،حي مويلحة،مدينة المسيلة 2016 المصدر: إنجاز الطالب،حي 05جولية،مدينة المسيلة 2016

– معظم الحاويات الموجودة بهذا القسم في حالة مهترئة جدا، وهذا راجع إلى غياب المراقبة والصيانة لها، أنظر الصورة رقم(14).

– قلة الحاويات في الأحياء السكنية الجماعية مثل (حي 295 مسكن، 1200 مسكن، حي 300 مسكن، حي 570 مسكن، 05 جولية، سكنات التساهمي وغيرها)، أدى إلى تراكم النفايات في الشوارع والأرصفة، حيث أصبحت عرضة للكلاب الضالة، أنظر الصورة رقم(15) .

صورة رقم(14): حاوية في حالة مهترئة تماما صورة رقم(15):النفايات عرضة للكلاب الضالة

المصدر:إنجاز الطالب،حي05 جويلية،مدينة المسيلة 2016 المصدر:إنجاز الطالب،حي 570 مسكن،مدينة المسيلة 2016

– الرمي والحرق العشوائي للنفايات المنزلية الصلبة بالقرب من الحاويات، وفي المساحات الخضراء والأشجار، وهذا راجع لغياب المراقبة المستمرة لها، والتساهل في تطبيق القوانين على المخالفين، أنظر الصورة رقم(16)، و(17)، و(18)، و(19) .

صورة رقم(16): الرمي العشوائي للنفايات بالقرب من الحاوية صورة رقم(17):الحرق العشوائي للنفايات

المصدر :إنجاز الطالب، إشبيليا الجديدة، مدينة المسيلة2016 المصدر :إنجاز الطالب،حي300 مسكن،مدينة المسيلة2016

صورة رقم(18): الرمي العشوائي للنفايات في الأشجار صورة رقم(19): الرمي العشوائي للنفايات في مواقف السيارات

المصدر :إنجاز الطالب،حي05 جويلية،مدينة المسيلة2016 المصدر :إنجاز الطالب،حي إشبيليا الجديدة،مدينة المسيلة 2016

- **الإمكانيات البشرية المتوفرة :**

إن العدد الإجمالي للعمال هو 25 عامل مقسمة إلى :

- 08 سائق شاحنة .
- 17 عامل نظافة .

– الشيء الذي لاحظناه من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بهاهو إنعدام وسائل الوقاية والنظافة من خطر النفايات عند العمال أثناء تأدية عملهم، بالإضافة إلى ذلك ليس لديهم أي تكوين في هذا المجال، وأغلبيتهم أميين لايعرفون القراءة و الكتابة .

❖ **نقل النفايات المنزلية الصلبة في القسم التابع لمؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة:**

إن نقل النفايات المنزلية الصلبة يتطلب توفير وسائل نقل متخصصة، وذلك حتى نتفادى أضرارها على صحة الإنسان والبيئة ككل .

▪ **وســـــائل النقــل :**

إن الوسائل المسخرة لعملية نقل النفايات المنزلية الصلبة والتخلص منها، بعضها غير مخصصة لعملية مثل (الجرار) وتؤثر على تنظيم العملية والجدول التالي يوضح لنا توزيع وسائل النقل في كل قطاع، مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان.

الجدول رقم (13) : توزيع وسائل النقل في كل قطاع، مقارنة بكمية النفايات المتولدة وعدد السكان .

	ع السكـان (ن)	كمية النفايات المتولدة (طن/يوم)	وسائل النقل
القطاع 01	/	6.3	شاحنة ضاغطة
القطاع 02	/	4.91	شاحنة ضاغطة
القطاع 03	/	5.31	شاحنة ضاغطة
القطاع 04	/	6.41	شاحنة ضاغطة
القطاع 05	/	5.53	شاحنة ضاغطة
القطاع 06	/	4.37	شاحنة ضاغطة
القطاع 07	/	5.68	جـــرار
القطاع 08	/	6.94	شاحنة ضاغطة
المجموع	/	45.45	08

المصدر: إنجاز الطالب + عمال النظافة 2016

من خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها وقراءتنا للجدول رقم (13)، نلاحظ أنه يوجد نوعين من وسائل جمع النفايات وهي :

– الشـاحنة الضـاغطة : ويوجـد منهـا 07 شـاحنات وهـي موزعـة علـى القطاعـات التاليـة : (القطـاع01، القطاع02، القطاع03، القطاع04، القطاع05، القطاع06، القطاع 08) .

وعملية الجمع في هذه القطاعات يبدأ من الساعة 07 مساءا حتى إنتهاء العملية .

– الجـرار : ويوجد منه 01 جرار في القطاع رقم :07.

وأوقات الجمع في هذا القطاع تبدأ من الساعة05 مساءا حتى إنتهاء العملية ، وذلك لأن هذا القطاع يضم حي المويلحة الذي تنعدم به الإنارة العمومية .

والصورتان رقم (20) و(21) تمثلان بعض وسائل نقل النفايات المستعملة في هذا القسم .

صورة رقم(20) : جرار فلاحي لنقل النفايات

المصدر : من إنجاز الطالب، مدينة المسيلة 2016

صورة رقم(21) : شاحنة ضاغطـة لنقل النفايات

المصدر : من إنجاز الطالب، مدينة المسيلة 2016

الشيء الملاحظ في هذا القسم هو أنة متوفر نوعا ما على الوسائل المادية (حاويات، وسائل نقل) مقارنة بالقسم الآخر، كما تقل فيه المشاكل المتعلقة بالطرقات والممرات للأحياء .

3-2- إشكالية تمويل تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

إن إقرار نظام تمويل عادل يستوجب الأخذ بمبدأ الملوث يدفع وتطبيقه على أكمل وجه، ويعتبر ضمنه ملوثا، كل منتج أو بحوزته نفايات، إن هذا المبدأ يجبر كل من ينتج النفايات على التكفل بها وعلى نفقاتها بالجمع والمعالجة، فالمسؤولية العملية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة يعهد بها دائما للبلدية، إلا أن تمويل هده الخدمة لابد أن تتحمله الأسر أيضا من خلال دفع رسوم النفايات المنزلية الصلبة حسب الكمية المتولدة، وقد كشف قانون المالية لسنة 2000عن قيمة هذه الضريبة، كما هي موضحة في الجدول أدناه :

الجدول رقم (14): قيمة الضريبة على النفايات .

عدد سكان البلدية	قيمة الرسم بالدينار الجزائري	
	بالنسبة للمسكن	بالنسبة للمحل
أقل من 50000 نسمة	350	700
أكثر من 50000 نسمة	500	700

المصدر: قانون المالية 2000

مانلاحظه من الجدول رقم (14) أن قيمة الرسم تتراوح ما بين (25,000 الى 50,000 دج)، تحدد هذه القيمة بقرار من رئيس البلدية، إذا إعتبرنا ان التكلفة الحقيقية لعملية التصريف و التخلص من النفايات بالنسبة لمنزل واحد تقدر بـ: (4000 دج) في السنة، فإنه من الواضح ان الضريبة تبقى غير كافية بالمقارنة مع تكلفة عمل وصيانة أنظمة تسير النفايات .

3-3- مدى مشاركة السكان في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

إن مشاركة السكان في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة، أمر ضروري ومهم للغاية، حتى نضمن تسييرا سليما وآمن لها، بالإضافة إلى زيادة الفائدة الإقتصادية عند فرزها من مصدرها .

ولمعرفة مدى مشاركة للسكان في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق البلدية حسب القانون رقم 01-19 المتعلق بالنفايات، فإنه يجب إعداد مخطط جيد لتسيير النفايات ومعرفة الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، وكذا وعي السكان بضرورة إشراكهم في هذه العملية، ثم مدى تفعيل القوانين المتعلقة بتسيير النفايات، وخاصة منها الردعية .

لذا سنقوم بعملية مقارنة بين مدينة المسيلة ومدينة برلين بألمانيا التي تعتبر من بين المدن الناجحة في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة، والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (15) : عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة مقارنة بمدينة برلين (ألمانيا) .

		برلين (ألمانيا)	مدينة المسيلة
مخطط تسيير النفايات		1- مخطط جيد : - مبني على دراسة دقيقة وشاملة للمدينة بما فيها السكان - مبني على تخطيط إستراتيجي مستقبلي لكل مايخص تسيير النفايات - معد وفق المعايير التقنية العالمية	1- مخطط عشوائي: - مبني على دراسة خاظئة لعدد السكان . - لم يأخذ الخصوصية الثقافية لأحياء المدينة - لم يأخذ بعين الإعتبار الهيكلة العمرانية لأحياء المدينة - لا يعمل بالمعايير التقنية المتبعة عالميا
الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة	حجم الحاويات	1- وجود أنواع كثيرة منها (50كلغ، 120كلغ، 220كلغ، 240كلغ، وغيرها)	1-يوجد أربعة أنواع منها(120كلغ، 240كلغ، 2.5طن، 3.5طن)
	لون الحاويات	1- حاوية بلون أبيض، لون أخضر، لون أصفر، لون برتقالي،	1- حاوية بلون أخضر فقط
	إستعمال الحاويات	1- حاوية لفرز الخشب، لفرز الحديد، لفرز الزجاج، لفرز البلاستيك، لفرز الكرتون، حاوية للمواد العضوية، وغيرها	1- حاوية واحدة لجمع كل أنواع النفايات، ولاتغطي كافة المدينة
	صيانة وأمن	1- صيانة دائمة للحاوية 2- حاويات مغطاة تضمن سلامة	1- وجود حاويات في حالة مهترئة 2- حاويات مكشوفة، عرضة للحيوانات

	الحاويات	السكان، وعمال النظافة من الأمراض .	الضالة
	وسائل النقل	1- إستعمال وسائل نقل متطورة وخاصة بكل نوع من النفايات	1- إستعمال الوسائل التقلدية والغير مناسبة كالجرار الفلاحي
وعي السكان		1- وعي كبير لدى السكان بأهمية مشاركتهم في عملية تسيير النفايات	1- قلة الوعي لدى السكان(الرمي العشوائي للنفايات)
تفعيل القوانين المتعلقة بتسيير النفايات		1- العمل بمبدأ الملوث يدفع وتطبيقه في عملية التمويل 2- تطبيق صارم للقوانين، وخاصة القوانين الردعية	1- عدم تطبيق مبدا الملوث يدفع والإكتفاء بضريبة سنوية تدفعها الأسر 2- هشاشة في تطبيق القوانين وغياب المرقبة

المصدر: إنجاز الطالب 2016

من خلال قراءتنا للجدول رقم(15) نلاحظ أن :

- **مدينة برلين (ألمانيا) :**

- فيما يخص مخطط تسيير النفايات فهو :
  - مخطط مبني دراسة مستقبلية شاملة ودقيقة للمدينة ككل، يعمل بالمعايير التقنية المتبعة عالميا .
- وجود أنواع كثيرة من الحاويات وبألوان مختلفة (أزرق أبيض، أخضر، بني وغيرها)، ومتعددة الإستعمال (فرز الخشب، البلاستيك، الزجاج، الكرتون وغيرها)، بالإضافة إلى وجود صيانة دائمة ومستمرة لهذه الحاويات.
- إستعمال وسائل نقل متطورة خاصة بكل نوع من النفايات .
- وعي كبير لدى السكان بأهمية مشاركتهم في عملية تسيير النفايات .
- العمل بمبدأ الملوث يدفع وتطبيقه في عملية التمويل .
- تطبيق صارم للقوانين، وخاصة القوانين الردعية .
- وهذا راجع إلى إهتمام الحكومة بهذا القطاع، وتوفير كل الإمكانيات المادية اللازمة لتسيير مستدام للنفايات المنزلية الصلبة، وضمان مشاركة فعلية للسكان .

- **مدينة المسيلة :**

- فيما يخص مخطط تسيير النفايات فهو :
  - مخطط عشوائي مبني على دراسة خاطئة لعدد السكان، بالإضافة أنه لم يعين الإعتبار الهيكلة العمرانية لأحياء المدينة، ولايعمل بالمعايير التقنية العالمية المعمول بها .

- وجود أربعة أنواع من الحاويات فقط وهي بلون واحد وهو الأخضر، حيث تجمع فيها كل أنواع النفايات دفعة واحدة، كما أن هذه الحاويات في حالة مهترئة ومكشوفة(عرضة للحيوانات الضالة)، وهذا راجع إلى قلة الإمكانيات المادية المتوفرة، وعدم إهتمام البلدية بهذا القطاع، وتراخيها في ضمان الصحة العمومية .
- إستعمال الوسائل التقليدية والغير مناسبة كالجرار الفلاحي .
- قلة الوعي لدى السكان بأهمية مشاركتهم في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .
- عدم تطبيق مبدأ الملوث يدفع والإكتفاء بضريبة سنوية تدفعها الأسر
- هشاشة في تطبيق القوانين والمراقبة المتعلقة بتسيير النفايات .

والشكل رقم(17) يوضح لنا عوائق تفعيل المشاركة السكانية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة .

الشكل رقم(17): مخطط يمثل عوائق تفعيل المشاركة السكانية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة

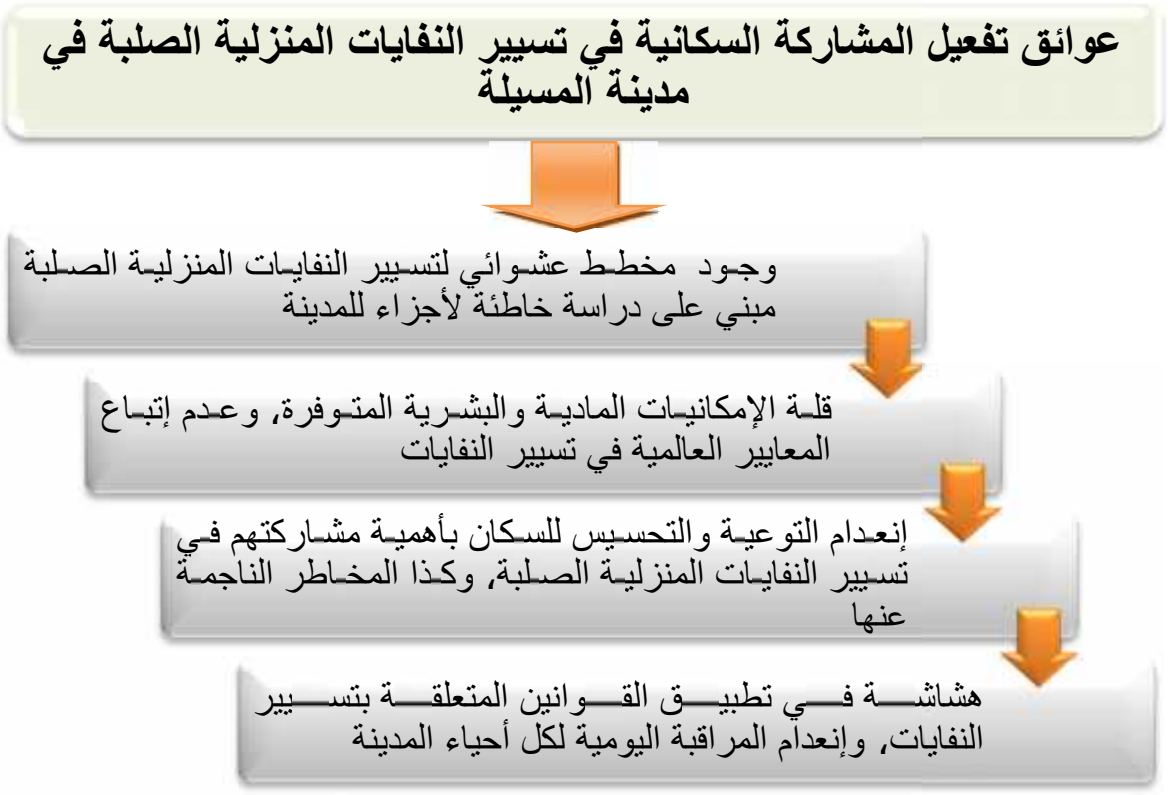

المصدر : إنجاز الطالب 2016

وفي الأخير يمكن القول بأن تفعيل المشاركة السكانية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة يتطلب المرور بعدة مراحل، والشكل رقم (18) يوضح ذلك :

الشكل رقم (18) : مخطط يمثل متطلبات تفعيل المشاركة السكانية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة

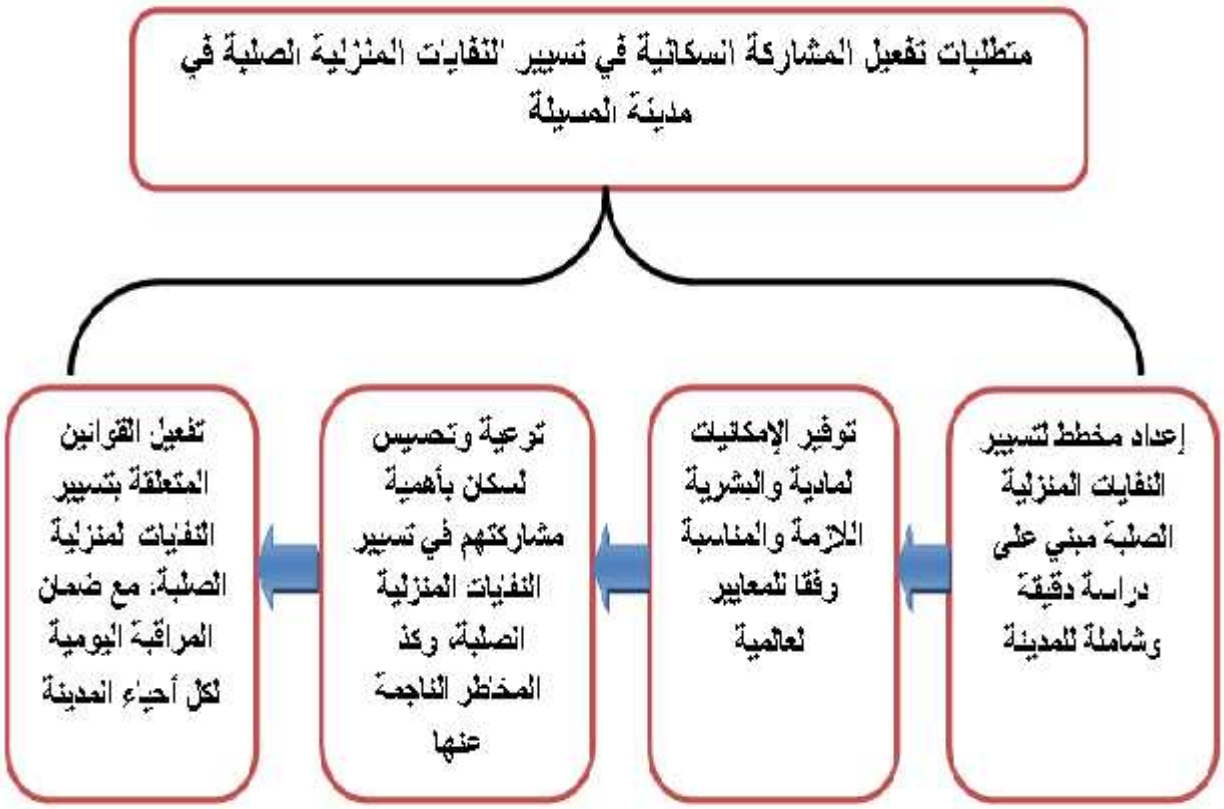

المصدر : إنجاز الطالب 2016

خلاصة الفصل الرابع :

تناولنا في هذا الفصل الدراسة التحليلية لتسيير النفايات المنزلية في مدينة المسيلة، حيث تم تقسيمه إلى شقين، فالشق الأول تناول الدراسة الطبيعية والعمرانية لمدينـة المسيلـة، حيث تطرقنا فيه المسيلة تمتاز الموقع جغرافي، فهي تمثل نقطة عبور بين الشمال والجنوب، وكذلك بين الشرق والغرب، فهي تلقب ببوابة الصحراء .

أما الشق الثاني فقد تم التطرق إلى دراسة وتحليل الوضعية الحالية لتسيير النفايات المنزلية في مدينة المسيلة، بدءا من مرحلة الجمع وصولا إلى مرحلة النقل، حيث تم تقسيم المدينة إلى قسمين :

- قسم شرقي تسيره فرع الوقاية والنظافة التابع لبلدية المسيلة .
- قسم غربي تسيره مؤسسة الردم التقني(CET) التابع لولاية المسيلة .

حيث تبين لنا الحالة البيئية المتدهورة التي آلت إليها مدينة المسيلة، و تم تحديد المشاكل التي تعاني منها هذه الأخيرة، وهي متعلقة بـــ :

1- الجانب القانوني :

- عدم وجود قانون يضبط أوقات إخراج النفايات المنزلية الصلبة .

- هشاشة في المراقبة وتطبيق القوانين المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية الصلبة .

- عدم تطبيق المعايير والتقنيات المعمول بها دوليا(إستعمال الوسائل التقليدية في الجمع كاجرار)

2- الجانب الإقتصادي والمالي :

- قلة الإمكانيات المالية والبشرية المخصصة لتسيير النفايات الحضرية الصلبة .

- التوزيع العشوائي للإمكانيات المادية والبشرية الموجودة عبر مختلف قطاعات المدينة .

3- الجانب التسييري : هناك مشاكل عديدة مسجلة على مستوى الجمع وهي:

- غياب دورات الجمع المدروسة والمخطط لها من أجل جمع أكبر كمية ممكنة من النفايات في أقل وقت ممكن، وغياب المخارج من أجل بعض النفايات المجمعة في الأحياء .

- التسيير المركزي والأحادي للنفايات المنزلية الصلبة من طرف البلدية، وعدم وجود رغبة حقيقية لديها في إشراك السكان في هذه العملية .

الفصل الرابــع

تحليل واقع المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة .

تمــهيد

أولا : تحديد وحدات العينة .

ثانيا : إعداد وسائل البحث .

ثالثا : تحليل المعطيات .

رابعا : مختلف الفاعلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة .

خــامــسا : التأكد من صحة الفرضيات .

خلاصة الفصل الخامس .

تمـــهيـــد :

تكملة لتحليل معطيات النفايات المنزلية في المدينة، سنتعرض في هذا الفصل إلى تحليل واقع المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، من خلال توجيه إستمارات إلى كل الأطراف المعنية بالمشاركة، ألا وهم، السكان، لجان الأحياء، وكذا الإدارة المعنية بتسيير النفايات المنزلية وهي البلدية، وذلك لغرض الوقوف على الأسباب الحقيقة وراء الحالة المتدهورة التي آلت إليها مدينة المسيلة فيما يخص تسيير النفايات المنزلية الصلبة، ثم مطابقة أراء كل من سكان العينة ولجان الأحياء المحددة ومسؤولي الادارة مع الفرضيات المقترحة للتأكد من صحتها أو عدمها.

أولا : تحديد وحدات العينة :

I- السكان :

لقد تم تحديد العينة عشوائيا من مدينة المسيلة، حيث أن شاغلي هذه السكنات هم الذين يمثلون مجتمع الدراسة. وقد حددنا منهم العينة كالتالي :

- بما أن عدد سكان المسيلة يقدر بمئات الآلاف (214666 ساكن)، فإن العينة المأخوذة تكون 0.1% من عدد السكان الإجمالي للمدينة .

214666 x 0.1/100 = 214.666 = 215 ساكن .

II - لجان الأحياء :

تم إختيار 19 لجة حي، وخضع هذا الإختيار إلى عدد قطاعات تسيير النفايات الموجودة في المدينة(19 قطاعا)، وذلك لغرض التعمق أكثر في مشكلة الدراسة(غياب المشاركة في تسيير النفايات المنزلية)، وعلى إثر ذلك تم توجيه إستمارة للجنة حي في كل قطاع من القطاعات السابقة الذكر.

III - الهيئة المحلية (البلدية) :

تكملة للاستمارات الموجهة للسكان، ومن أجل معرفة وجهات نظر الإدارة، والإطلاع عن قرب عن كيفيات تنظيمها وعملها في مجال تسيير النفايات المنزلية، ضبطنا عدة مقابلات مع مسؤولين في الإدارة التي نرى أنها المسؤول المباشر عن تسيير هذه الأخيرة، حيث تم تحديد العينة كاالتالي :

- إن عدد أعضاء الهيئة المحلية المسؤولة عن تسيير النفايات لاتتجاوز 100 فرد، وبالتالي العينة المأخوذة هي 100 % .

ثانيا : إعداد وسائل البحث :

I – السكان :

يعتمد منهج التحقيق الذي إتبعناه في هذا البحث، على العينة التي تم تحديدها بطريقة المعاينة العشوائية، وتم الاتصال بها مباشرة عن طريق توجيه إستمارة شملت (6) أسئلة، وقد مست ثلاث محاور:

المحور الأول: من أجل الحصول على معلومات حول السكن (السؤال 1) .

المحور الثاني: من أجل تحديد المشاكل البيئية الموجودة في الحي، والمسؤول عنها (من السؤال 2 إلى 3) .

المحور الثالث: من أجل تفعيل مشاركة السكان (من السؤال 4 إلى6) .

II – لجان الأحياء :

حيث تم تحديد لجنة حي من كل قطاع من قطاعات المدينة، وتم توجيه إستمارة شملت (5) أسئلة، وقد مست محورين :

المحور الأول : من أجل تحديد المشاكل الموجودة في الحي فيما يخص تسيير النفايات، والمسؤول عنها .

المحور الثاني : من أجل تحديد واقع المشاركة والتنسيق بين لجنة الحي والبلدية فيما يخص تسيير النفايات، وكذا الحلول الممكنة .

III – الهيئة المحلية (البلدية) :

وتم الاتصال بالمصلحة المسؤولة مباشرة عن تسيير النفايات المنزلية الصلبة، وهي فرع الوقاية والنظافة التابع لبلدية المسيلة ، حيث تم توجيه إستمارة مقابلة شملت (4) أسئلة، وقد مست محورين :

المحور الأول: من أجل تحديد المشاكل البيئية الموجودة في أحياء المدينة، والمسؤول عنها (من السؤال 1 إلى 2) .

المحور الثاني : من أجل تحديد مشاركة السكان في تسيير النفايات (من السؤال 3 إلى4) .

ثالثا : تحليل المعطيات :

لتحليل المعطيات والوقوف على النقاط الرئيسية، فقد صممنا إستمارة إستبيان موجهة إلى السكان، وكذا لجان الأحياء، واالإدارة (البلدية)، قصد الحصول على أرائهم وافكارهم وإقتراحاتهم فيما يخص عملية تسيير النفايات المنزلية، وكانت الإستمارة كالتالي :

I – إستمارة إستبيان موجهة للسكان :

1- تحليل عناصر الاستمارة :

وحتى نصل إلى درجة متقدمة من الحقيقة المرجوة من هذا الاستبيان، برمجنا إستمارة على أساس مختلف العينات الموجودة، بمختلف أعمارهم ومستوياتهم الثقافية (الملحق رقم 01)، وقد بلغ عدد الأفراد الذين شملهم الاستبيان 215 ساكن، حيث بلغت نسبة المشاركة 100% من مجموع العينة، وسنقوم بهيكلة النتائج على شكل جداول لتسهيل عملية القراءة والتحليل .

أما العينة المبحوثة فقد تم إختيارها وفق مايخدم البحث، وإعتمدنا على الطريقة البسيطة، وإختصرت الدراسة على جميع أنواع أفراد المجتمع ذوي مستوى مختلف، وقد حملت الاستمارة الأسئلة التالية :

س01 : نوع السكن ؟

حيث أخذنا العينة عشوائية من المدينة .

س02 : في نظركم ماهي المشاكل التي يعاني منها حييك ؟

1- الرمي العشوائي للنفايات من طرف السكان ☐

2- عدم وجود برنامج محدد لأوقات جمع النفايات ☐

3- عدم وجود مبادرات شخصية من طرف السكان لتنظيف الحي ☐

4- مشـــاكل أخــرى .....

جدول رقم (16): نسبة الآراء حول المشاكل التي يعاني منها الحي من مجموع أفراد العينة .

الإجابة	1	2	3	4	3-1	المجموع
العدد	86	00	37	00	92	215
النسبة المئوية	%40	%0	%17	%0	%43	%100

الشكل رقم (19): منحنى بياني نسبة الآراء حول المشاكل التي يعاني منها الحي من مجموع أفراد العينة.

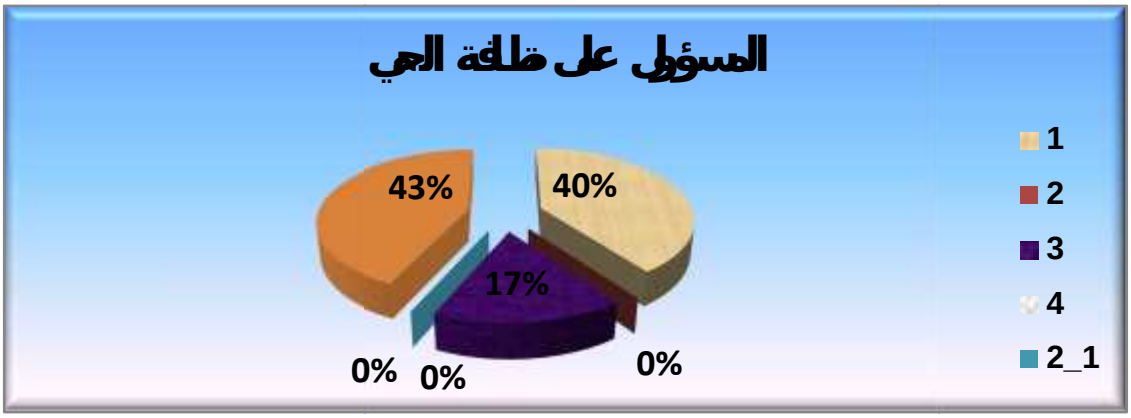

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن :

- 40% من السكان يرون أن المشاكل التي يعاني منها الحي، هي الرمي العشوائي للنفايات من طرف السكان
- 17% من السكان يرون أن المشاكل التي يعاني منها الحي، هي إنعدام المبادرات الشخصية للسكان من أجل تنظيف الحي من النفايات .
- 43% من السكان يرون أن المشاكل التي يعاني منها الحي، هي الرمي العشوائي من طرف السكان مع عدم وجود مبادرات من طرفهم لتنظيف الحي من النفايات .

وهذا يفسر :

- على وجود رمي عشوائي للنفايات من طرف السكان، وذلك لنقص الوعي البيئي لديهم بالآثار والأضرار المترتبة عن هذا الأخير على صحة الإنسان والبيئة ككل .
- على عدم وجود مبادرات شخصية للسكان لتنظيف الحي من النفايات، وذلك لعدم قيام البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من النفايات .

س03 : من هو المسؤول في نظركم عن نظافة الحي من النفايات ؟

- الهيئات المحلية(البلدية) ☐ - لجنة الحي ☐ - السكان ☐

جدول رقم (17):نسبة الآراء حول من هو المسؤول عن نظافة الحي من النفايات من مجموع أفراد العينة

الإجابة	البلدية	لجنة الحي	السكان	البلدية + السكان	البلدية+لجنة الحي	البلدية+لجنة الحي+السكان	المجموع
العدد	157	00	00	37	21	00	215
النسبة المئوية	%73	%0	%00	%17	%10	%00	%100

الشكل رقم(20): منحنى بياني يمثل نسبة الآراء حول من هو المسؤول عن نظافة الحي من النفايات من مجموع أفراد العينة

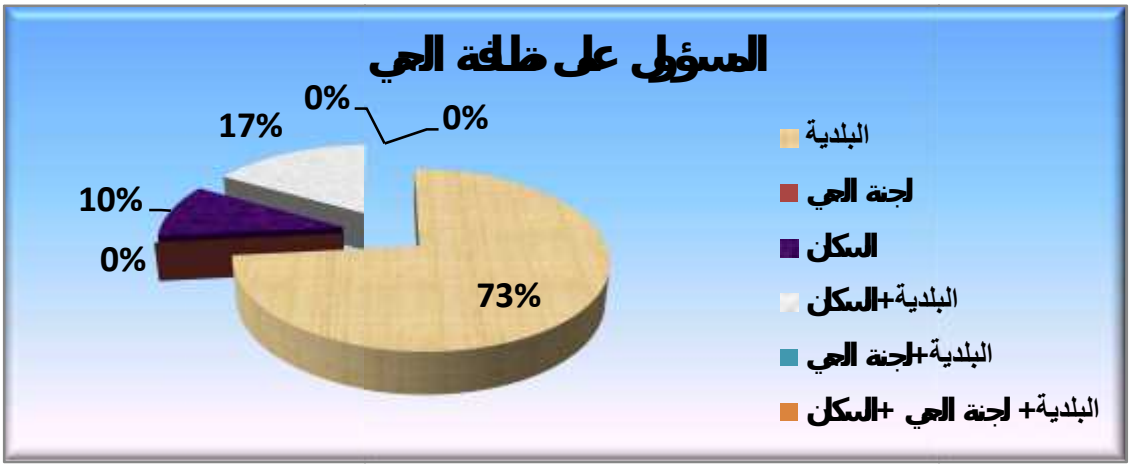

من خلال قراءتنا للجدول رقم (17) نلاحظ ان :

- 73% من السكان يرون أن نظافة الحي من مسؤولية الهيئات المحلية (البلدية)،وهذا يفسر كمايلي :
  - عدم وجود وعي بيئي وثقافي لدى السكان بأهمية دورهم كفاعلين أساسيين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .
  - أو يتبادر للسكان في الذهن بأن البلدية هي المعني الوحيد بتسيير النفايات المنزلية الصلبة بإعتبارها هيئة محلية تابعة للدولة .
  - أو التنصل من المسؤولية من طرف السكان، وجعلها فقط من مسؤولية الهيئة المحلية .
- 17% من السكان يرون أن نظافة الحي من مسؤولية البلدية والسكان معا .
- 10% من السكان كانت آراؤهم أن البلدية والسكان ولجنة الحي معا هم المسؤولون عن نظافة الحي من النفايات .

وهذا يفسر على أن هذه الفئة من السكان تؤمن بضرورة التعاون والتكامل بين الأطراف السابقة (البلدية، السكان، لجنة الحي) من أجل تسيير فعال وناجع للنفايات المنزلية الصلبة .

س04 : هل قامت الهيئات المحلية (البلدية) بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي ؟

- نعم ☐ - لا ☐

جدول رقم(18) : نسبة الآراء حول قيام الهيئات المحلية (البلدية) بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من مجموع أفراد العينة .

الإجـــابة	نـــعم	لا	المجمـــوع
العـــدد	00	215	215
النسبة المئويـــة	%0	%100	%100

الشكل رقم(21): منحى بياني يمثل نسبة الآراء حول قيام الهيئات المحلية (البلدية) بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من مجموع أفراد العينة .

نلا حظ من خلال الجدول رقم (18) مايلي :

- 00% من السكان المشاركين يرون أن الهيئات المحلية (البلدية) قامت بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من النفايات .
- 100% من السكان المشاركين يرون أن الهيئات المحلية (البلدية) لم تقم بأي عملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من النفايات .

وهذا يفسر على أن :

- الهيئات المحلية (البلدية) ليس لديها رغبة في إشراك السكان في مختلف مراحل تسيير النفايات المنزلية الصلبة .
- نقص الوعي والثقافة البيئية لدى المسؤولين وصناع القرار في الهيئات المحلية (البلدية) بأهمية مشاركة السكان في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

س4-1: هل وسائل جمع النفايات تـراها مناسبة وكافية للخدمة ؟

- نعم ☐ - لا ☐

جدول رقم(19): نسبة الآراء حول وسائل جمع النفايات مناسبة وكافية للخدمة من مجموع افراد العينة

الإجـابة	نـعم	لا	المجمـوع
العـدد	133	82	215
النسبة المئويـة	%62	%38	%100

الشكل رقم(22) : منحنى بياني يمثل نسبة الآراء حول وسائل جمع النفايات مناسبة وكافية للخدمة في الحي من مجموع افراد.

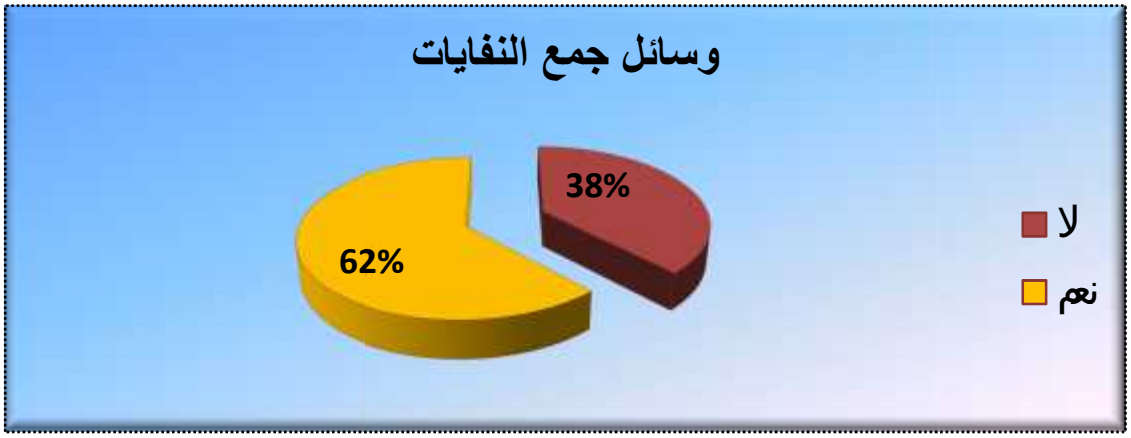

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن :

- 62% من السكان المشاركين يرون أن وسائل جمع النفايات مناسبة وكافية للخدمة .

وهذا يفسر على أن تموضع وسائل جمع النفايات (الحاويات) بالقرب من هذه الفئة من السكان .

- 38% من السكان المشاركين يرون أن وسائل جمع النفايات غير مناسبة وغير كافية .

وهذا يفسر :

- على أن تموضع وسائل جمع النفايات (الحاويات) بعيد من هذه الفئة من السكان،
- أو إنعدام حاويات الجمع في الحي، وإستعمال وسائل تقليدية من صنع السكان كحاويات للجمع .

س05 : إذا قامت الهيئات المحلية (البلدية) بعملية تنظيف للحي من النفايات وأستدعيتم للمشاركة فهل ستشاركون ؟

- نعم ☐ - لا ☐

جدول رقم(20): نسبة الآراء حول مشاركة السكان في تنظيف الحي من النفايات من مجموع أفراد العينـــة

الإجـابة	نـعم	لا	المجمـوع
العـــدد	215	00	215
النسبة المئويـــة	%100	%00	%100

الشكل رقم(23): منحنى بياني يمثل نسبة الآراء حول مشاركة السكان في تنظيف الحي من النفايات من مجموع أفراد العينـــة .

من خلال قراءتنا للجدول رقم (20) وجدنا أن :

- 100% من السكان لديهم إستعداد للمشاركة في تنظيف الحي من النفايات إذا إستدعتهم الهيئات المحلية (البلدية) .

وهذا يفسر على وجود رغبة كبير لدى السكان في المشاركة في نظافة الحي من النفايات .

س06: كمبادرة شخصية من طرف سيادتكم كيف يمكن أن تساهموا في نظافة الحي من النفايات؟

- الجهد ☐ - المال ☐ - أشياء أخرى : .....

جدول رقم(21) : نسبة الآراء حول نوع المبادرة الشخصية التي يقدما السكان من أجل المساهمة في نظافة الحي من مجموع أفراد العينة .

الإجابـة	الجهـد	المـال	أشياء اخرى	المجمـوع
العـدد	176	39	00	215
النسبة المئوية	%82	%18	%00	%100

الشكل رقم(24): نسبة الآراء حول نوع المبادرة الشخصية التي يقدما السكان من أجل المساهمة في نظافة الحي من مجموع أفراد العينة .

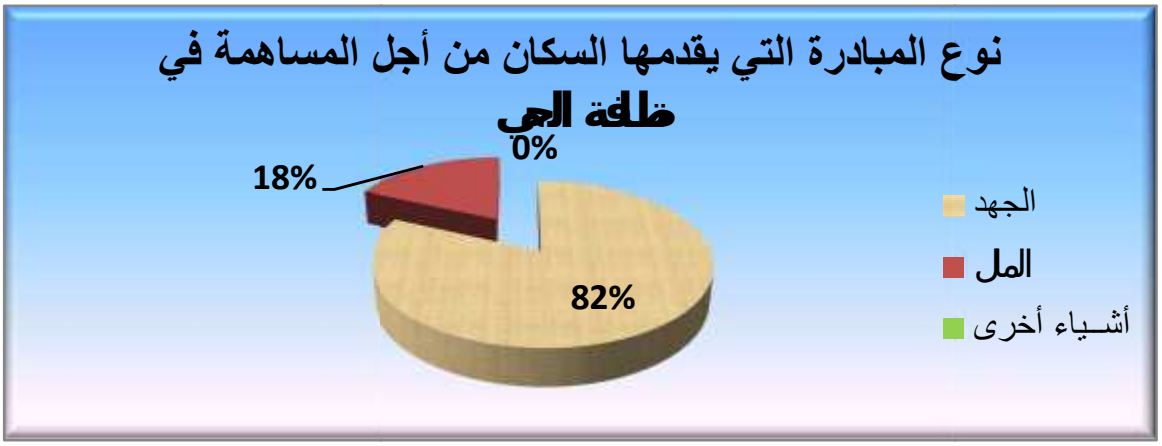

من خلال قراءتنا للجدول رقم (21) وجدنا أن :

- 82% من السكان لديهم إستعداد للمساهمة في نظافة الحي بالجهد .
- 18% من السكان لديهم إستعداد للمساهمة في نظافة الحي بالمال .

وهذا يفسر على وجود رغبة كبيرة لدى السكان في المساهمة والتعاون من أجل تنظيف الحي من النفايات .

II – تحليل إستمارة المقابلة الخاصة بلجنة الحي :

إضافة إلى ذلك فلقد إتصلنا بلجة حي في كل قطاع من قطاعات تسيير النفايات وهي كاتالي :

أ– القطاعات التي تسييرها فرع الوقاية والنظافة التابع لبلدية المسيلة :

- القطاع 01 : لجنة حي وعواع المدني .
- القطاع 02 : لجنة حي 108 مسكن .
- القطاع 03 : لجنة حي العرقوب .
- القطاع 04 : لجنة حي الشيخ الطاهر .
- القطاع 05 : لجنة حي 206 مسكن .
- القطاع 06 : لجنة حي الجعافرة .
- القطاع 07 : لجنة حي قرفالة .
- القطاع 08 : لجنة حي النسيج .
- القطاع 09 : لجنة حي 500 مسكن .

- القطاع 10 : لجنة حي لاروكاد .
- القطاع 11 : لجنة حي 1000 مسكن .

ب–القطاعات التي تسيرها مؤسسة الردم التقني (CET) لولاية المسيلة :

- القطاع 01 : لجنة حي 275 مسكن .
- القطاع 02 : لجنة حي 250 مسكن .
- القطاع 03 : لجنة حي 700 مسكن .
- القطاع 04 : لجنة حي 608 مسكن .
- القطاع 05 : لجنة حي 1200 مسكن .
- القطاع 06 : لجنة حي 05 جويلية .
- القطاع 07 : لجنة حي المويلحة .
- القطاع 08 : لجنة حي بلمجنح .

حيث وجهنا لها ستة(05) أسئلة أنظر(الملحق رقم 03). وكانت الأسئلة تدور حول محورين وهما كاللآتي : المحور الأول : س01 إلى س02، معرفة المشاكل التي يعاني منها الحي ، بالإضافة إلى من المسؤول عن نظافة الحي .

المحور الثاني : س03 إلى س05، يدور حول عملية التوعية والتحسيس والتنسيق والمشاركة في تسيير النفايات .

1- نتائج المقابلات مع لجان الأحياء :

حيث تم تلخيص نتائج المقابلات لكل لجان الأحياء التي تمت مقابلتها كالتالي :

السؤال01 : ماهي المشاكل التي يعاني منها الحي فيما يخص تسيير النفايات ؟

الجواب01 :

- الرمي العشوائي للنفايات من طرف السكان .
- قلـة الإمكانيات المادية .
- عدم إحترام أوقات الجمع من طرف السكان .

- أشياء أخرى : الروائح الكريهة الناتجة عن تكدس بعض النفايات وخاصة في فصل الصيف .

السؤال02 : من هو المسؤول في نظركم عن نظافة الحي من النفايات ؟

الجواب02 :

- البلدية .
- السكان .

السؤال03 : هل قامت البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي من النفايات ؟

الجواب03 :

- لا .

السؤال04 : هل يوجد تنسيق وتشاور بينكم وبين البلدية من أجل تنظيف الحي من النفايات ؟

الجواب04 :

- لا

السؤال05 : ماهي الحلول التي يمكن أن تقدموها من أجل تسيير أمثل للنفايات المنزلية ؟

الجواب05 :

- إشراك السكان وكذا لجان الأحياء في عملية التسيير .
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والمختصة .
- إتباع المعايير التقنية في تسيير النفايات المنزلية .

III – تحليل إستمارة المقابلة الخاصة بالإدارة (البلدية) :

نظرا للأهمية البالغة للمقابلة،كونها تسهل الحصول على المعلومات الصحيحة أكثر من أي وسيلة أخرى، فقد تم دمج هذه الأداة المنهجية في هذا البحث .

لقد حددنا أربعة أسئلة (الملحق رقم 02). وكانت الأسئلة تدور حول محورين وهما كاللآتي :

المحور الأول: س01 إلى س02، معرفة المشاكل التي يعاني منها أحياء المدينة ، بالإضافة إلى من المسؤول عن الوضعية المتدهورة لهم .

المحور الثاني: س03 إلى س04، يدور حول عملية مشاركة للسكان في تسيير النفايات .

1- نتائج المقابلات مع مسؤولـي الادارة (البلدية) :

1-1- مقابلة مع مدير فرع الوقاية والنظافة التابع لبلدية المسيلة :

السؤال01 : ماهي المشاكل التي يعاني منها أحياء المدينة فيما يخص تسيير النفايات ؟

الجواب : عدم إحترام أوقات الجمع من طرف السكان .

السؤال02 :في نظركم من المسؤول عن الوضعية المتدهورة للأحياء من النفايات ؟

الجواب : السكان .

السؤال03 : هل قامت البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الأحياء من النفايات ؟

الجواب : نعم .

السؤال04 :هل ترون مشاركة السكان في تسيير النفايات مجدية في حل معضلة الوضعية المتدهورة للبيئة بالنفايات ؟

الجواب : نعم .

❖ إذا كانت الإجـابة نعم كيف ذلك ؟

الجواب : إحترام أوقات الجمع من طرف السكان .

1-2- مقابلة مع رئيس مصلحة فرع الوقاية والنظافة التابع لبلدية المسيلة :

السؤال01 : ماهي المشاكل التي يعاني منها أحياء المدينة فيما يخص تسيير النفايات ؟

- الرمي العشوائي للنفايات من طرف السكان .
- عدم إحترام أوقات الجمع من طرف السكان .

السؤال02 :في نظركم من المسؤول عن الوضعية المتدهورة للأحياء من النفايات ؟

- السكان .
- لجان الأحياء .

السؤال03 :هل قامت البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الأحياء من النفايات ؟

- نعم .

السؤال04 :هل ترون مشاركة السكان في تسيير النفايات مجدية في حل معضلة الوضعية المتدهورة للبيئة بالنفايات ؟

- نعم .

❖ إذا كانت الإجابة نعم كيف ذلك ؟

- إحترام أوقات الجمع من طرف السكان، إحترام مكان تجميع القمامة .

1-3- مقابلة مع مهندس في فرع الوقاية والنظافة التابع لبلدية المسيلة :

السؤال01 : ماهي المشاكل التي يعاني منها أحياء المدينة فيما يخص تسيير النفايات ؟

- عدم إحترام أوقات الجمع من طرف السكان .

السؤال02 :في نظركم من المسؤول عن الوضعية المتدهورة للأحياء من النفايات ؟

- السكان .
- لجان الأحياء .

السؤال03 :هل قامت البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الأحياء من النفايات ؟

- نعم .

السؤال04 :هل ترون مشاركة السكان في تسيير النفايات مجدية في حل معضلة الوضعية المتدهورة للبيئة بالنفايات ؟

- نعم .

❖ إذا كانت الإجابة نعم كيف ذلك ؟

- عدم الرمي العشوائي للنفايات من طرف السكان .

رابعا : مختلف المتدخلين والفاعلين الحاليين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

بعد تحليل واقع المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة، سنستعرض مختلف الفاعلين والمتدخلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة حسب القانون الجزائري، ومقارنتها بواقع تسيير هذه الأخيرة في مدينة المسيلة على النحو التالي :

الجدول رقم (22) : مختلف الفاعلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة .

مختلف الفاعلين	دور الفاعلين حسب القانون الجزائري	المسؤوليات حسب القانون الجزائري	واقع تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة
البلدية	هي المسؤول المباشر عن تسيير النفايات حسب القانون 01/ 19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها	1- إشراك مختلف الفاعلين في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة(منظمات المجتمع المدني، السكان، القطاع الخاص) . 2- توعية وتحسيس السكان 3- القيام بخدمة تسيير النفايات 4- السهر والحرص على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بتسيير النفايات	1- إنفرادية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة . 2- غياب تام لعملية التوعية والتحسيس للسكان . 3- التهاون في تطبيق القوانين المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية الصلبة .
القطاع الخاص	تسيير النفايات بالنيابة عن البلدية حسب القانون 01/ 19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها	1- تقديم خدمة ذات جودة 2- إحترام الواجبات أمام الشركاء (المواطنين والبلديات)	1- غياب تام لمشاركة القطاع الخاص في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة .
السكان + لجان الأحياء	المشاركة في تسيير النفايات حسب القانون11-10 المؤرخ في 22يونيو 2011المتعلق بالبلدية	1- دفع الضرائب 2- إحترام معايير النظافة العامة 3- المساهمة في أنشطة نظافة الحي . 4- التحسيس والاعلان	1- غياب تام لمشاركة السكان ولجان الأحياء في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة
منظمات المجتمع المدني الأخرى	المشاركة في تسيير النفايات حسب القانون 11/90 المتعلق بالجمعيات	1- التحسيس والتوعية للسكان 2- السهر واليقظة للحفاظ على البيئة	1- غياب تام لمشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة

المصدر : إنجاز الطالب 2016

ما نستنتجه من خلال قراءتنا الجدول رقم (22) مايلي :

– هناك إنفرادية في تسيير النفايات المنزلية الصلبة من طرف البلدية، وغياب تام لمشاركة الفاعلين الآخرين(القطاع الخاص، السكان ولجان الأحياء، منظمات المجتمع المدني الأخرى)، رغم أن القانون الجزائري يحث البلدية على مشاركة السكان والجمعيات في تسيير شؤونهم، و الشكل رقم (25) يوضح مختلف الفاعلين والمتدخلين الحاليين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة :

الشكل رقم (25) : مخطط يمثل مختلف الفاعلين والمتدخلين الحاليين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة

المصدر : إنجاز الطالب 2016

كل هذه العوامل مع وجود مخطط عشوائي لتسيير النفايات، و قلة الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة، وإنعدام الصرامة في تطبيق القوانين المتعلقة بتسيير النفايات، ضاعف بشكل كبير من تدهور البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة .

وفي الأخير يمكن القول بأن تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة لمدينة المسيلة يتطلب إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في تسيير هذه الأخيرة والتي نوضحها في الشكل رقم (26) .

الشكل رقم (26) : مخطط يمثل متطلبات تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة

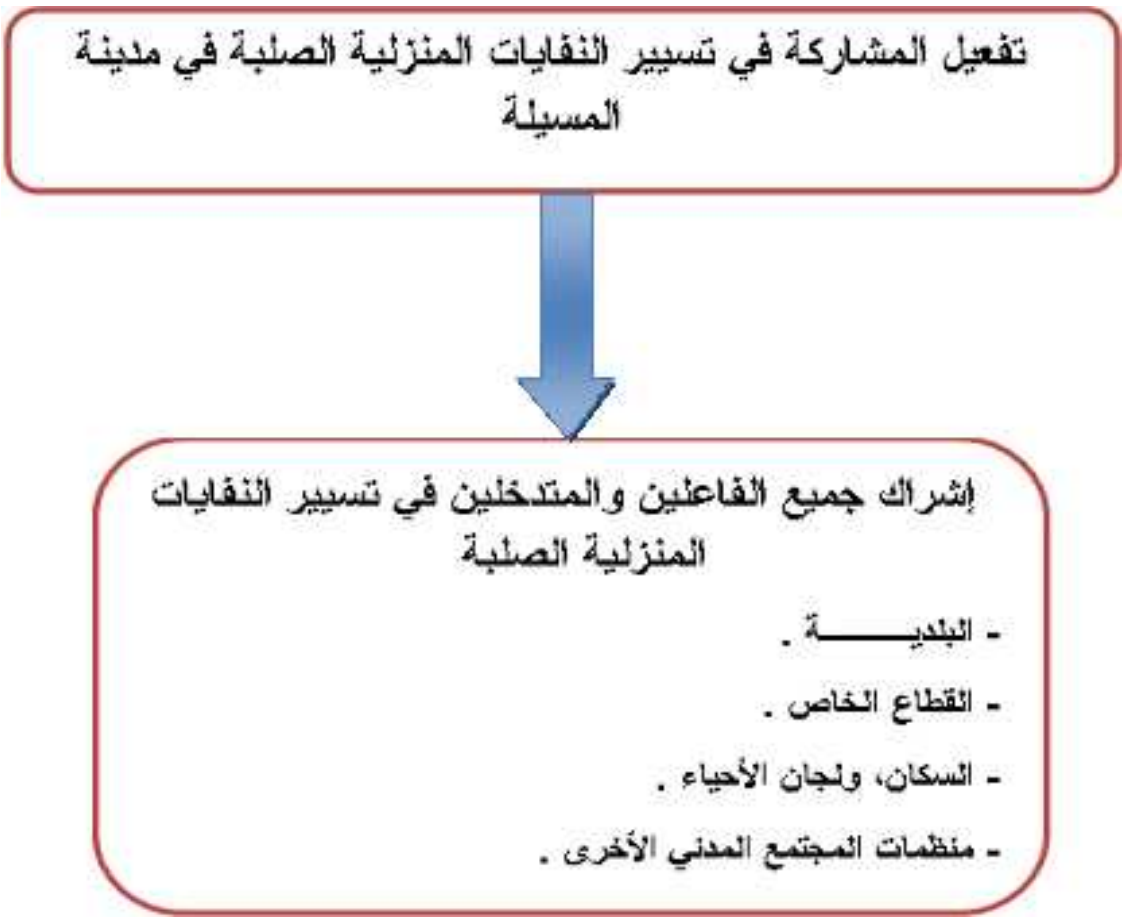

المصدر: إنجاز الطالب 2016

خامسا : التأكد من صحة الفرضيات :

I- الفرضية الأولى : المتعلقة بمشاركة السكان ولجان الأحياء .

- توعية وإشراك السكان و لجان الأحياء في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، يضمن لنا تسييرا سليما وآمنا لها .

للتأكد من صحة هذه الفرضية والوقوف على النقاط الرئيسية فيها، فقد صممنا إستمارة موجهة إلى السكان، ولجان الأحياء، وكذا البلدية، وقد إستخلصنا مايلي :

1- وجدنا أن كل من سكان المدينة وأعضاء لجان أحياء، قد أجابوا بعدم قيام البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان في من أجل نظافة الأحياء من النفايات، (أنظر دراسة وتحليل الإستمارات لكل من سكان المدينة ولجان أحياء 19 قطاع) .

2- أما أعضاء فرع الوقاية والنظافة التابع للبلدية، فقد أجابوا بقيام البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الأحياء من النفايات، (أنظر تحليل الإستمارة الخاصة بأعضاء فرع الوقاية والنظافة التابع للبلدية) .

وهذا يدل على وجود تناقض في أقوال كل من السكان ولجان الأحياء من جهة، وأعضاء الإدارة من جهة أخرى .

والرأي الصائب في كل هذا، هو رأي السكان ولجان الأحياء،لأن أعضاء الإدارة لم يقدموا لي أي وثيقة أو دليل يثبت صحة رأيهم .

وبالتالي هذا يثبت صحة الفرضية الأولى بتوعية وإشراك السكان و لجان الأحياء في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، يضمن لنا تسييرا سليما وآمنا لها .

II - الفرضية الثانية : المتعلقة بتوفير الإمكانيات المادية .

- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة مع تحسيس السكان، يضمن مشاركة فعلية للسكان في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

للتأكد من صحة هذه الفرضية من عدمها قمنا بالدراسة التحليلية للنفايات في مدينة المسيلة، حيث وجدنا أن هناك :

نقص في الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة، (أنظر الفصل الثالث : الدراسة التحليلية لتسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة)، (والفصل الرابع : تحليل واقع المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة) .

وبالتالي هذا يثبت صحة الفرضية الثانية بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة مع تحسيس السكان، يضمن مشاركة فعلية للسكان في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

خلاصة الفصل الرابـــع :

تناولنا في هذا الفصل تحليل واقع المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة في مدينة المسيلة، وذلك من خلال توجيه إستمارات للأطراف المعنية مباشرة بالمشاركة، البلدية، السكان، لجان الأحياء، حيث وجدنا أن هناك تسييرا أحاديا ومركزيا لها من طرف البلدية، وغياب تام للأطراف الفاعلة المعنية بالمشاركة في هذا المجال ألا وهم، القطاع الخاص، السكان، لجان الأحياء، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، ثم إستعرضنا مختلف الفاعلين والمتدخلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة حسب القانون الجزائري، ومقارنتها بواقع تسيير هذه الأخيرة في مدينة المسيلة، ثم مطابقة أراء كل من سكان العينة ولجان الأحياء المحددة ومسؤولي الادارة مع الفرضيات المقترحة للتأكد من صحتها أو عدمها، ليتبين لنا أن هناك تسيير مركزي ذاتي للنفايات من طرف البلدية، وغياب تام للفاعلين الآخرين .

لنصل في الأخير أن تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة لمدينة المسيلة يتطلب إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين، وتوفير كل الإمكانيات لهم، وإعطائهم الدور المنوط بهم، كل على حدى سواء كانوا :

- الفاعلين العموميين : والمتمثلين في البلدية .
- أو الفاعلين الخواص .
- أو الفاعلين الغير عموميين : والمتمثلين في السكان ولجان الأحياء ومنظمات المجتمع المدني الأخرى .

الخلاصـــة العامـــة

الخلاصة العامـة :

في نهاية هذا البحث يمكن القول بأن تسيير النفايات المنزلية الصلبة أصبح من أبرز المشاكل التي تؤرق دول العالم الثالث وخاصة منها الجزائر، نتيجة ماتشكله من خطورة على صحة الإنسان والبيئة ككل، وولوج سياسة التسيير الذاتي والمركزي، وغياب ثقافة التسيير البيئي الذي يشمل جميع الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال .

على هذا الأساس نجد أن تناول موضوع تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، هو من أهم وأبرز مواضيع الساعة، نظرا لأهميته البالغة في حياة المجتمع، وذلك من خلال إبراز دور وأهمية مشاركة السكان وكذا من يمثلهم من منظمات مجتمع مدني في هذا المجال .

فبالإمكان القول أن التربية والتوعية البيئية للسكان، وكذا إشراكهم في عملية تسيير النفايات المنزلية الصلبة، تساعد في تخفيض إنتاج هذه النفايات عن طريق فرزها من مصدرها وإعادة إستعمالها، وفي ظل غياب برامج تربوية بيئية جدية في المدارس والجامعات وفي قنوات الإعلام يميل الناس إلى الإستهلاك بشكل مضاعف ويقللون من إعادة الإستعمال ويرمون بنسبة أكبر.

من هذا المنطلق خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والإقتراحات والتي نذكرها كالآتي .

أولا : النتــائج :

وقد خلصت هذه النتائج بناءا على الدراسة التحليلية لمدينة المسيلة، وقد مست اربع جوانب هي :

I- الجانب القانوني :

- عدم وجود قوانين تضمن مشاركة فعلية و حقيقية لمنظمات المجتمع المدني، وكذا رؤساء الاحياء في تسيير النفايات المنزلية .

- هشاشة في تطبيق القوانين المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية الصلبة، وغياب تام للمراقبة على الأحياء .

II – الجانب الإعلامي والتحسيسي :

- غياب حملات الإعلام والتوعية والتحسيس للسكان بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على صحة الإنسان والبيئة، وغياب التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها .

– نقص الثقافة البيئية لدى المسؤولين والسكان، وهذا راجع إلى النقص في التكوين والإعلام الوظيفي للجماعات المحلية المكلفة بهذه المهام .

– غياب الإرشادات والمحاضرات حول موضوع النفايات المنزلية الصلبة في المؤسسات التربوية.

– عدم وجود رغبة حقيقية لدى صانع القرار (البلدية) بمشاركة فعلية للسكان في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

III– الجانب الإقتصادي والمالي :

– قلة الإمكانيات المالية والبشرية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية الصلبة .

IV– الجانب التسييري والتنظيمي :

– غياب مخططات لتسيير النفايات المنزلية الصلبة، مبنية على دراسة دقيقة ومعمقة لكل أجزاء المدينة .

– عدم إحترام أوقات إخراج النفايات وهذا راجع لعدم قوانين تضبط ذلك .

– عدم إحترام المعايير التقنية والتنظيمية المقننة في التشريع الجزائري للتخلص من النفايات المنزلية الصلبة.

– عدم وجود قواعد ومقاييس تسيير النفايات المنزلية تتوافق مع طبيعة المنطقة والخصوصيات الثقافية المحلية والاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال .

– التوزيع العشوائي للإمكانيات المادية والبشرية الموجودة عبر مختلف قطاعات المدينة .

– غياب المخارج من أجل بعض النفايات المجمعة .

– التوزيع السيئ لوسائل الجمع، جاء لصالح قطاع على قطاع، دون مراعاة عدد السكان أو الهيكلة العمرانية لكل قطاع .

– النقص الكبير والفادح في الحاويات، خاصة منها الصغير بأحجام (120 و240 لتر)، وعدم توازن وإنتظام في توزيعها أدى بالسكان إلى صنع حاويات تقليدية، لاتتلاءم مع طبيعة النفايات .

ثـــانيـــا : الاقتراحات :

بعد التطرق إلى دراسة موضوع تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية، وتحديد جميع الفاعلين في هذا المجال وكذا المشاكل الموجودة بمدينة المسيلة، أصبح من الضروري وجوب إقتراح تدابير لازمة داخل المجال الحضري، بهدف تفعيل هذه المشاركة للتقليص أو الحد من إنتشار هذه النفايات والأضرار التي تلحقها بالبيئة الحضرية والصحة العامة، إذ أن متطلبات تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة بمدينة المسيلة يكون بـ :

I- إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة :

1- البلديـــــة : وهـي الفاعل الرئيسـي فـي تسـيير النفايـات المنزليـة الصـلبة، والهيئـة المخولـة لهـا بتفعيـل مشاركة السكان والتنسيق بين جميع الفاعلين والمتدخلين من خلال :

- وضع مصلحة خاصة بتفعيل المشاركة والتنسيق بين جميع المتدخلين والفاعلين في مجال تسيير النفايات المنزلية في البلدية، تكون على إتصال مباشر مع السكان ورؤساء الاحياء ومنظمات المجتمع المدني، وأخذ آرائهم بعين الإعتبار .

- إتخاذ زمام المبادرة لضمان مشاركة جميع الفعلين والمتدخلين في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

- تعبئة الإمكانات البشرية والقدرات الاجتماعية للتنمية البشرية وإشراكها في تسيير النفايات المنزلية الصلبة.

- تعزيـز الحـوار والتفـاهم المتبـادل بـين الفـاعلين العمـوميين والخـواص المعنيـين بتسـيير النفايـات المنزليـة الصلبة من جهة، ومنظمات المجتمع المدني ولجان الأحياء حول الأهداف المسطرة، وإستباق جميع التوترات الممكنة، والمشاكل التي قد تحصل فجأة .

2- القطـــا ع الخـــاص : وذلك بـ :

- إعطائه جزء من المدينـة، للقيـام بتسـيير النفايـات المنزليـة الصـلبة، ، لتخفيـف الضـغط علـى البلديـة، ومـن أجل ربح الوقت بأقل جهد وأقل تكلفة، وتحقيق النوعية الجيدة .

- وضع تحفيزات مالية لتشجيع المستثمرين الخواص للمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

3- السكان : ويكون تفعيل مشاركة السكان بـ :

- إعداد مخطط جيد مبني على دراسة دقيقة وشاملة لجميع أجزاء المدينة .

- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والمناسبة لتسيير النفايات المنزلية الصلبة .

- القيام بحملات إرشادية باستعمال كل الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة مع وضع لافتات وإعلانات وإشهارات، وهذا لتوعية وتحسيس السكان بالأخطار الناجمة عن النفايات المنزلية الصلبة، وآثارها على الصحة والبيئة وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها .

- إدخال مجال تسيير النفايات في برامج المؤسسات التربوية والتعليمية، وحتى في بعض التخصصات في الجامعة.

- تفعيل القوانين المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية الصلبة، وخاصة الردعية منها، مع ضمان التطبيق الصارم لها .

4- لجان الأحياء و منظمات المجتمع المدني الأخرى: ويكون تفعيل مشاركتها بـ :

- التمويل الكافي لها .

- حثها على القيام بحملات توعية وتحسيس للسكان بالمخاطر الناجمة عن الرمي العشوائي للنفايات المنزلية الصلبة .

- التنسيق والتشاور بينها وبين البلدية في كل شيئ يخص الحي .

المـــراجـــــــع

قائمة المراجع

أولا : االمراجع باللغة العربية :

الكـتــب :

– عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، **تكنولوجيا تدوير النفايات**، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،1997 .

– داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006 .

– جمعة حسين، **الجمعيات والمؤسسات الاهلية –الجهات المانحة الدولية–المشاريع– الادارة**، مكتبة دار المعرفة، مصر، 2004 .

– حسين لعروسي ، **التلوث المنزلي**، مكتبة المعارف الحديثة، الاسكندرية، 1998 .

– محمود أحمد حميد، **الثقافة البيئية مطلب حضاري للأسر**، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2003 .

– محمد صابر، **الإنسان وتلوث البيئة**، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2000 .

– موسى يوسف خميس، **مدخل إلى التخطيط**، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1999 .

– عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، **قضايا النفايات المنزلية في الوطن العربي**، الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997 .

– عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، **النفايات الخطرة**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997 .

– أبو بكر صديق سالم، نبيل محمود عبد المنعم، **التلوث، المعضلة والحل**، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1989 .

– عبد الجواد أحمد عبد الوهاب، **أسس تدوير النفايات**، الدارالعربية للنشر والتوزيع، القاهرة،1997 .

– عوض سيد جابر وآخرون، **الادارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003 .

– علي زين العابدين عبد السلام، **تلوث البيئة ثمن للمدينة**، المكتبة الأكادمية، القاهرة، 1992 .

– عبد المجيد بن طاش محمد نيازي، **مصطلحات ومفاهيم إنجليزية في الخدمة الإجتماعية**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000 .

– صالح يوسف، **تاريخ مدينتي المسيلة وقلعة بني حماد**، دار الكتاب، الجزائر، 2009 .

الدوريات و المجلات :

– البلدي عقيلة : " **التسيير الأمثل والمتكامل للنفايات الصلبة الحضرية** "، مجلة إعلامية، مدينة 20 أوت 1955، العدد الخامس، الجزائر، 2005 .

– **البيئة والمجتمع**، نشرة نصف سنوية ملحقة بمجلة العلوم والتقنية ،مطابع من مدينة الملك عبد العزيز، العدد4، 1427هـ .

– أبو رويضة سليم عبد الله ، **إعادة تدوير النفايات إقتصاد في النفقات وحماية للبيئة من التلوث**، مجلة البلديات، العدد 214، الأمانة العامة للبلديات، الامارات العربية المتحدة، 1998 .

– أبو رويضة سليم عبد الله، الطاهر عماد الدين، **إدارة النفايات الصلبة وتدويرها في دولة الإمارات العربية المتحدة – الواقع والطموح**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .

– باستيد لبراير، " **التاريخ الإجتماعي الجزائري**"، المجلة الإفريقية، الجزء الخامس، باريس، 1861 .

– بومدين طاشمة، " **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر**"، كلية الحقوق، تلمسان، مجلة التواصل، العدد 26، جوان 2010 .

– جنان حسين،" **إعادة تدوير النفايات–ثروة ضائعة في الدول العربية** "، مجلة اليمامة، 25/07/ 2013 .

– وليد محمد زاهد،" **تطوير عمليات التخلص من النفايات البلدية الصلبة**"، مجلة الهندسة العربية ، قسم الهندسة المدنية، جامعة الملك سعود ،السعودية، 1999 .

– نجيب صعب، " **البيئة في وسائل الاعلام العربية** "، الملتقى الاعلامي العربي الأول للبيئة والتنمية المستدامة، مجلة البيئة والتنمية، القاهرة، 28 . 2006/11/30 .

– فيروس زرارقة،" **دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية** "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد18، جوان2014 .

الرسائل والمذكرات :

– أحمد محمد حسني علي رضوان : **التصميم بالمشاركة –نحو تطوير القرية المصرية**، درجة الدكتوراء، قسم العمارة، جامعة حلوان، مصر،2007 .

– أوذينة فاتح، **التوافق بين العوامل البيئية وتصميم المخططات العمرانية**، مذكرة ماجيستير، معهد تسييرالتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2009 .

– بركات كريم : **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة** ،أطروحة دكتوراء ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، 2014 .

– رشيدة السيد أحمد الطاهر: **التخطيط للتكامل بين الوحدات المستحدثة بالمدارس في ضوء المشاركة المجتمعية– تصور مقترح**، أطروحة دكتوراء، قسم أصول التربية،معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مصر، 2007 .

– شوقي قاسمي : **معوقات المشاركة الشعبية في برنامج امتصاص السكن الهش**، اطروحة دكتوراء، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2013 .

– السعيدي رشيدي، **لجان الاحياء في التجمعات الحضرية الجديدة**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008 .

– بديار عادل، **تثمين النفايات الصلبة الحضرية وفإدارتها– دراسة حالة مدينة المسيلة**، مذكرة ماجستير، قسم تسيير المدينة، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر،2008 .

– بوفتارة فاطمة، **تسيير النفايات الحضرية الصلبة والتنمية المستدامة في الجزائر– حالة مدينة الخروب**، مذكرة ماجيستير، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009 .

– دحدوح جمال، **تسيير الفضاءات الحضرية داخل المجمعات السكنية الجماعية الاجتماعية–حالة 500 مسكن بالمسيلة**، مذكرة ماجستير، معهد تسير تقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، 2001 .

– يوهنقل زوليخة، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة– حالة بلديات قسنطينة**، مذكرة ماجيستير، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافية والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، بدون سنة .

– لبعل أمال ،**آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية** ،مذكرة ماجيستير، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، جامعة خيضر، بسكرة، 2004 .

– مجاهد عبد الحليم، **دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة البيئية في المناطق الحضرية**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 .

– منال عبد المعطي صالح قدومي، **دورالمشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، حالة دراسية للجان الأحياءالسكنية في مدينة نابلس**، مذكرة ماجيستير، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين، 2008 .

– منال عرسال سعيد قرارية، **آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط في الضفة الغربية**، مذكرة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2004 .

– سعيدي نبيهة، **تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة (دراسة حالة الجزائر العاصمة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2012 .

– عبد القادر عوينان، **تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، الجزائر،2008 .

– قريد سمير، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية** ، مذكرة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، بدون سنة نشر .

– رداف لقمان، **مشكلات تلوث البيئة الحضرية بالنفايات المنزلية**، مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007 .

<u>التقارير الوطنية والدولية :</u>

– أزرارق بوعلام، **إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصلبة**، وزارة الصناعة، الجزائر.

– المعهد الوطني للتكوينات البيئية ، **تسيير النفايات الصلبة**، 2008 .

– أبو رويضة سليم عبد الله، الطاهر عماد الدين، **إدارة النفايات الصلبة وتدويرها في دولة الإمارات العربية المتحدة – الواقع والطموح** ، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي .

– برنامج الأمم المتحدة للبيئة،عملية تقييم التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية لواضعي السياسات، نيروبي، 2012 .

– وزارة تهيئة الاقليم والبيئة : **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2000**، الديوان الألماني للتعاون التقني، الجزائر، 2001 .

– مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تدوير النفايات**، الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الادارة، موناكو، 20–22 فيفري 2008 .

– محمد جمال رستم، **التنظيم القانوني للبيئة في العالم**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006 .

– محمد رفيق الطيب، **مدخل للتسيير: أساسيات، وظائف تقنيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 .

- محمد صابر، **الإنسان وتلوث البيئة**، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2000 .
- مفتشية البيئة ،**محاضرة حول غشاء المزابل المراقبة** ،سوق أهراس ،الجزائر، 1998 .
- مركز الفقيه للأبحاث والتطوير، **تدوير النفايات الإنتقائي**، 2001 .
- مركز الدراسات والبحوث البيئية، **ندوة التلوث البيئى للقمامة وكيفية الاستفادة منها**، جامعة أسيوط، 2000 .
- شتيفان شتيننا خ وآخرون، الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط، لجنة الطاقة والبيئة والمياه، مشروع تقرير–لنقم بها .

القوانين والمراسيم :

- المادة (03) من القانون (01-19) المؤرخ في 12 /12/ 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها .
- المادة (89) من القانون (03-83) المؤرخ في 05 فيبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة .
- المادة 01 من القانون (11-10) المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية .
- المادة 29 من القانون (01-19) المؤرخ في 2001/12/12، المتعلق بتسييرالنفايات ومراقبتها وإزالتها .

المحاضرات :

- تاشريفت عبد المالك، محاضرات تسيير إدارة الأعمال، ماجيستير السنة الأولى مابعد التدرج، بتاريخ 2015/04/26 .

- خلف الله بوجمعة، محاضرات التسيير الحضري، ماجيستير السنة الأولى مابعد التدرج، بتاريخ 05/21/ 2015 .

المواقع الإلكترونية :

- صناديق القمامة بألمانيا. سبعة ألوان، موقع: إسلام أون لاين، 2016/04/11، الساعة12:01 .

- All Rights Reserved@ Arab Brittish Academy for Hiigher Education .www.abahe.co.uk, 25/11/2015, 10:00h .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

الـكتــب :

- Bertolini gerard, Le marché des ordures , economie et géstion des déchets ménagers, Edition L'Harmattan,Paris, France,1990 .
- P Merlin et Choay. F, Dictionnaire de L'urbanisme et de L'aménagement du territoire, PUF, Paris, 1988 .

التقاريــر الوطنية والدولـية :

- Ministère de L'Aménagement du Te rritoire et de L'Environnement. Manuel d'information sur la gestion des déchets solides urbains, 2001 .
- Rogaume .T ,LA Géstion des déchets ménagers et assimilés en France ,Université inter Ages ,France 2004 .
- yousef Kehila,conception et exploitation des centres d'enfouissement technique, MATE-METAP, ATELIER D'alger 20 et 21 février 2007 .

الملاحق

الملـــحق رقـــم (01) : إستمارة إستبيان خاصة بالسكان .

الجمـهـوريـــة الجـــزائـــريـــة الـديـمقـراطـــية الشـــعبـية

وزارة التـــعليـم العـالي والبحث الـعلمـــي

جامعـة محمـد بوضياف المسيلة

معهد التسييروالتقنيات الحضرية

إستمـارة بحث ميدانيـة

خاصة بالسكان

موضوع البحث : تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة

دراسة حالة مدينة المسيلة

ملاحظة : هذه الإستمارة تدخل في إطار دراسـة جامعية تخص مذكرة ماجيستير

الرجاء ملؤها بجدية ولكم جزيل الشكر.

ضع علامـــة X في المكان المناسب.

1- **نوع السكن :** فردي ☐ جماعي ☐ نصف جماعي ☐ فوضوي ☐

2- **في نظركم، ماهي المشاكل البـــيئية التي يعاني منها حيـيك ؟**

- إنعدام حاويات الجمع ☐
- الرمي العشوائي للنفايات ☐
- عدم وجود برنامج محدد لأوقات جمع النفايات ☐
- عدم إحترام أوقات جمع النفايات ☐
- عدم وجود مبادرات شخصية من طرف السكان لتنظيف الحي ☐
- مشـــاكـل أخـــرى .....

3- **من هو المسؤول في نظركم عن نظافة الحي من النفايات ؟**

- الهيئات المحلية(البلدية) ☐
- لجنـة الحـي ☐

- السكـان ☐

4- هل قامت الهيئات المحلية(البلدية) بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة الحي ؟

- نعم ☐
- لا ☐

4-1- هل وسائل جمع النفايات تراها مناسبة وكافية للخدمة ؟

- نعم ☐
- لا ☐

5- إذا قامت الهيئات المحلية(البلدية) بعملية تنظيف للحي من النفايات واستدعيتم للمشاركة فهل ستشاركون؟

- نعم ☐
- لا ☐

6- كمبادرة شخصية من طرف سيادتكم كيف يمكن أن تساهم في نظافة الحي من النفايات؟

- الجهد ☐
- المال ☐
- أشياء أخرى .....

المصدر : من إنجاز الطالب 2016

الملحـق رقـم (02) :إستمارة مقابلة خاصة بالإدارة .

الجمـهـوريـــة الجـــزائـــريـــة الـديـمقـراطـــية الشـــعبـية

وزارة التـــعليـم العـالي والبحث الـعلمـــي

جامعـة محمـد بوضياف المسيلة

معهد التسييروالتقنيات الحضرية

دليل المقابلة :

المصلحة التقنية التابع لبلدية المسيلة .

الموضوع : تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة .

السؤال01 : ماهي المشاكل التي يعاني منها أحياء المدينة فيما يخص تسيير النفايات ؟

- الرمي العشوائي للنفايات من طرف السكان. ☐
- نقص الإمكانيات المادية ☐
- عدم إحترام أوقات الجمع من طرف السكان . ☐
- أشياء أخرى.....

السؤال02 :في نظركم من المسؤول عن الوضعية المتدهورة لأحياء المدينة بالنفايات ؟

- البلدية ☐
- لجنة الحي ☐
- السكان . ☐

السؤال03 :هل قامت البلدية بعملية توعية وتحسيس للسكان من أجل نظافة المدينة من النفايات ؟

- نـعم ☐
- لا ☐

السؤال04 :هل ترون مشاركة السكان في تسيير النفايات مجدية في حل معضلة الوضعية المتدهورة للبيئة بالنفايات ؟

- نعم ☐
- لا ☐

❖ إذا كانت الإجـابة نعم كيف ذلك ؟

..... المصدر : من إنجاز الطالب 2016

الملحـق رقـم (03) : إستمارة مقابلة خاصة بلجنة الحي .

الجمـهـوريـــة الجـــزائـــريـــة الـديـمقـراطـــية الشـــعبـية

وزارة التـــعليـم العـالي والبحث الـعلمـــي

جامعـة محمـد بوضياف المسيلة

معهد التسييروالتقنيات الحضرية

موضوع البحث : تفعيل المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة

دراسة حالة مدينة المسيلة

ملاحظة : هذه الإستمارة تدخل في إطار دراسـة جامعية تخص مذكرة ماجيستيـر

الرجاء ملؤها بجدية ولكم جزيل الشكر. (ضع علامة X في الخانة المناسبة) .

ضع علامـــة X في المكان المناسب.

1- في نظركم ماهي المشاكل التي يعاني منها الحي فيما يخص تسيير النفايات ؟

- الرمي العشوائي للنفايات من طرف السكان ☐
- عدم وجود برنامج محدد لأوقات جمع النفايات ☐
- عدم إحترام أوقات جمع النفايات من طرف السكان ☐
- قلـة الإمكانيات المادية ☐
- أشياء أخرى .....

2- من هو المسؤول في نظركم عن نظافة الحي من النفايات ؟

- البلدية ☐
- لجنة الحي ☐
- السكان ☐

3- هل قامت البلدية بعملية توعـية وتحسيس للسكان من أجل نظافـة الحي من النفايات ؟

- نعم ☐
- لا ☐

4- هل يوجـد تنسيق وتشاور بينكم وبين البلدية من أجل تنظيف الحي من النفايات ؟

- نعم ☐
- لا ☐

5- ماهي الحلول التي يمكن أن تقدموها من أجل تسيير أمثل للنفايات المنزلية ؟

- إشراك السكان وكذا لجان الأحياء في عملية التسيير ☐
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والمخصصة ☐
- إتباع المعايير التقنية في تسيير النفايات المنزلية ☐
- أشياء أخرى .....

المصدر : من إنجاز الطالب 2016

الملحـــق رقـــم (04) : القـانون رقـم (19/01) المـؤرخ فـي 2001/12/12 المتعلـق بتسـيير ومراقبة وإزالة النفايات .

وفي حالة عدم تنفيذ المخالف للأمر الصادر له، يمكن الوزير المكلف بالبيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إرجاع هذه النفايات على حساب المخالف.

المادّة 28 : في حالة تصدير نفايات بطريقة مخالفة لأحكام هذا القانون، يجب أن يأمر الوزير المكلف بالبيئة منتجها أو الأشخاص الذين ساهموا في تصديرها، بضمان إرجاعها إلى الإقليم الوطني.

وفي حالة عدم التنفيذ، يتّخذ كل الإجراءات اللازمة لضمان إرجاعها على حساب الأشخاص المشاركين في العملية.

الباب الثالث

النفايات المنزلية وما شابهها

الفصل الأوّل

جهاز التسيير

المادّة 29 : ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها .

المادّة 30 : يتضمن المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وماشابهها أساسا :

- جرد كميات النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها،

- جرد وتحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية،

- الاحتياجات فيما يخصّ قدرات معالجة النفايات لاسيّما المنشآت التي تلبّي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين الإعتبار القدرات المتوفرة ،

- الأولويات الواجب تحديدها لإنجاز منشآت جديدة،

- الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

المادّة 31 : يعد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

يجب أن يغطي هذا المخطط كافة إقليم البلدية وأن يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة ويصادق عليه الوالي المختص إقليميا.

تحدّد كيفيات وإجراءات إعداد هذا المخطط ونشره ومراجعته عن طريق التنظيم.

المادّة 32 : تقع مسؤولية تسيير النفايات المنزلية وما شابهها على عاتق البلدية طبقا للتشريع الذي يحكم الجماعات المحلية.

تنظم البلدية في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شابهها ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء.

يمكن بلديتين أو أكثر أن تتجمّع للاشتراك في تسيير جزء من النفايات المنزلية وما شابهها ، أو كلّها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 33 : يمكن البلدية أن تسند، حسب دفتر شروط نموذجي، تسيير كل النفايات المنزلية وما شابهها أوجزء منها وكذلك النفايات الضخمة والنفايات الخاصة الناتجة بكميات قليلة عن الأشغال المنزلية، إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص طبقا للتشريع المعمول به الذي يحكم الجماعات المحلية.

الفصل الثاني

أحكام عامّة

المادّة 34 : تتضمن الخدمات العمومية المبيّنة في المادّة 32 من هذا القانون ما يأتي :

- وضع نظام لفرز النفايات المنزلية وما شابهها بغرض تثمينها،

- تنظيم جمع النفايات الخاصة الناتجة بكميات قليلة عن الأشغال المنزلية والنفايات الضخمة وجثث

الحيوانات ومنتوجات تنظيف الطرق العمومية والساحات والأسواق بشكل منفصل ونقلها ومعالجتها بطريقة ملائمة،

– وضع جهاز دائم لإعلام السكان وتحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية و/ أو بالبيئة، والتدابير الرامية إلى الوقاية من هذه الآثار،

– اتخاذ إجراءات حفزية بغرض تطوير وترقية نظام فرز النفايات المنزلية وما شابهها.

المادّة 35 : يجب على كل حائز للنفايات المنزلية وما شابهها استعمال نظام الفرز والجمع والنقل الموضوع تحت تصرفه من طرف الهيئات المبيّنة في المادة 32 من هذا القانون.

المادّة 36 : يشكل جمع ونقل ومعالجة النفايات المنزلية وما شابهها الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية والعلاجية أو عن النشاطات الأخرى، خدمة مدفوعة الأجر.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الرابع
النفايات الهامدة

المادّة 37 : يكون جمع النفايات الهامدة وفرزها ونقلها وتفريغها على عاتق منتجيها.

يحظر إيداع ورمي وإهمال النفايات الهامدة في كل المواقع غير المخصصة لهذا الغرض، لاسيما على الطريق العمومي.

المادّة 38 : تبادر البلدية في إطار مخططها للتنمية والتهيئة وطبقا لمخطط التسيير المصادق عليه، بالقيام بكلّ عمل واتخاذ كل إجراء من أجل إقامة وتهيئة وتسيير مواقع التفريغ المخصصة لاحتواء النفايات الهامدة.

المادّة 39 : لا يمكن إيداع النفايات الهامدة غير القابلة للتثمين إلاّ في المواقع المهيأة لهذا الغرض.

المادّة 40 : تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا الباب عن طريق التنظيم.

الباب الخامس
منشآت معالجة النفايات

الفصل الأوّل
التهيئة والاستغلال

المادّة 41 : تخضع شروط اختيار مواقع إقامة منشآت معالجة النفايات وتهيئتها وإنجازها وتعديل عملها وتوسيعها إلى التنظيم المتعلق بدراسات التأثير على البيئة وإلى أحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

وفي حالة إقامة منشأة لمعالجة النفايات على أرض مستأجرة أو في إطار حق الانتفاع، يجب أن يتضمن طلب الحصول على قرار مراعاة دراسة التأثير على البيئة وجوبا وثيقة تثبت بأن مالك الأرض على دراية بطبيعة النشاطات المسطرة.

المادّة 42 : تخضع كل منشأة لمعالجة النفايات، قبل الشروع في عملها، إلى ما يأتي :

– رخصة من الوزير المكلف بالبيئة بالنسبة للنفايات الخاصة،

– رخصة من الوالي المختص إقليميا بالنسبة للنفايات المنزلية وما شابهها،

– رخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا بالنسبة للنفايات الهامدة.

المادّة 43 : في حالة إنهاء استغلال أو غلق نهائي لمنشأة معالجة النفايات، يلزم المستغل بإعادة تأهيل الموقع إلى حالته الأصلية أو إلى الحالة التي تحددها السلطة المختصة.

يلزم المستغل بضمان مراقبة الموقع خلال المدة المحددة في وثيقة التبليغ بإنهاء الاستغلال بغرض تفادي أي مساس بالصحة العمومية و /أو بالبيئة.

بغض النظر عن المتابعات الجزائية التي يمكن أن تمارس، ولما يرفض المستغل القيام بإعادة تأهيل الموقع تنفذ السلطة الإدارية المختصة، تلقائيا الأشغال الضرورية لتأهيل الموقع على حساب المستغل.

المادّة 44 : تحدد المواصفات التقنية الخاصة بالقواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات وشروط قبول النفايات على مستوى تلك المنشآت عن طريق التنظيم.

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 77 المؤرخة في 15 ديسمبر 2001 .

الملحـق رقـم (05) : القانون 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية .

العدد 37

السّنة الثامنة والأربعون

الأحد أوّل شعبان عام 1432 هـ

الموافق 3 يوليو سنة 2011 م

الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشّعبيّة

الجريدة الرسميّة

إتفاقات دوليّة ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وآراء ، مقرّرات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي
	سنة	سنة
النّسخة الأصليّة	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج
النّسخة الأصليّة وترجمتها	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج
		تزاد عليها نفقات الإرسال

الإدارة والتّحرير
الأمانة العامّة للحكومة

WWW.JORADP.DZ

الطّبع والاشتراك
المطبعة الرّسميّة

حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة
الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09
021.65.64.63
الفاكس 021.54.35.12
ح.ج.ب 50-3200 الجزائر
Télex : 65 180 IMPOF DZ
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.300.0007 68 KG
حساب العملة الأجنبيّة للمشتركين خارج الوطن
بنك الفلاحة والتّنمية الرّيفيّة 060.320.0600.12

ثمن النّسخة الأصليّة 13,50 د.ج
ثمن النّسخة الأصليّة وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصّادر في السّنتين السّابقة : حسب التّسعيرة
وتسلّم الفهارس مجّانا للمشتركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النّشر على أساس 60,00 د.ج للسّطر.

المادّة 8 : تضع البلدية معالم حدود إقليمها باتخاذ كافة الإجراءات التقنية والمادية المرتبطة بذلك.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 9 : يتم ضم جزء من إقليم بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى أو أكثر من نفس الولاية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي ورأي المجلس الشعبي الولائي ومداولة المجالس الشعبية البلدية المعنية.

المادّة 10 : عندما تضم بلدية أو أكثر أو جزء من بلدية أو أكثر إلى بلدية أخرى، تحول جميع حقوقها والتزاماتها إلى البلدية التي ضمت إليها.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الثالث
مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية

المادّة 11 : تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادّة 12 : قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 13 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/ أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

المادّة 14 : يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثاني
صلاحيات البلدية

الباب الأول
هيئات البلدية وهياكلها

المادّة 15 : تتوفر البلدية على :

- هيئة مداولة : المجلس الشعبي البلدي،
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي،
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الفصل الأول
المجلس الشعبي البلدي

الفرع الأول
سير المجلس الشعبي البلدي

المادّة 16 : يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (2) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام.

يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة.

يحدد النظام الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم.

المادّة 17 : يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك، بطلب من رئيسه أو ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي.

المادّة 18 : في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون.

ويخطر الوالي بذلك فورا.

المادّة 19 : يعقد المجلس الشعبي البلدي دوراته بمقر البلدية.

إلا أنه في حالة قوة قاهرة معلنة تحول دون الدخول إلى مقر البلدية، يمكنه أن يجتمع في مكان آخر من إقليم البلدية.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في مكان آخر، خارج إقليم البلدية يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

المادّة 20 : يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي تاريخ وجدول أعمال دورات المجلس بالتشاور مع الهيئة التنفيذية.

المادّة 21 : ترسل الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي البلدي من رئيسه، وتدون بسجل مداولات البلدية.

تسلم الاستدعاءات، مرفقة بمشروع جدول الأعمال بواسطة ظرف محمول إلى أعضاء المجلس الشعبي البلدي بمقر سكناهم قبل عشرة (10) أيام كاملة على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة مقابل وصل استلام.

يمكن تخفيض هذا الأجل في حالة الاستعجال، على ألا يقل عن يوم واحد كامل. وفي هذه الحالة، يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي التدابير اللازمة لتسليم الاستدعاءات.

المادّة 22 : يلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، بمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

يوافق المجلس الشعبي البلدي على النقاط المسجلة في جدول أعمال الاجتماع ويمكنه إدراج نقاط إضافية.

المادّة 23 : لا تصح اجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين.

إذا لم يجتمع المجلس الشعبي البلدي بعد الاستدعاء الأول لعدم اكتمال النصاب القانوني، تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (5) أيام كاملة على الأقل، صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادّة 24 : يمكن عضو المجلس الشعبي البلدي الذي حصل له مانع لحضور جلسة أو دورة أن يوكل كتابيا عضوا آخر من المجلس من اختياره، ليصوت نيابة عنه.

لا يمكن نفس العضو أن يكون حاملا لأكثر من وكالة واحدة.

لا تصح الوكالة إلا لجلسة أو لدورة واحدة.

المادّة 25 : يتم إعداد الوكالة بطلب من الموكل أمام أي سلطة مؤهلة لهذا الغرض.

وتحدد صراحة الجلسة أو الدورة التي حررت من أجلها هذه الوكالة.

المادّة 26 : جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية. وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة.

غير أن المجلس الشعبي البلدي يداول في جلسة مغلقة من أجل :

- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين،

- دراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.

المادّة 27 : ضبط الجلسة منوط برئيسها، ويمكنه طرد أي شخص غير منتخب بالمجلس، يخل بحسن سير الجلسة بعد إنذاره.

المادّة 28 : يمنع على أي عضو بالمجلس الشعبي البلدي حضور جلسات المجلس التي يداول فيها حول موضوع يخصه أو تكون له مصلحة فيه بمفهوم أحكام المادة 60 من هذا القانون، ويجب على رئيس الجلسة التأكد من ذلك.

المادّة 29 : يضمن الأمين العام للبلدية أمانة الجلسة وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

المادّة 30 : تعلق المداولات، باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون.

الفرع الثاني
لجان المجلس الشعبي البلدي

المادّة 31 : يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه، لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما تلك المتعلقة بما يأتي :

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 37 المؤرخة في 03 يوليو 2011 .

الملحـق رقـم (06) : القانون 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .

يصدر القانون الآتي نصه :

حكم تمهيدي

المادة الأولى : يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الباب الأول
أحكام عامة

المادة 2 : تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، على الخصوص إلى مايأتي :

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة،
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم،
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها،
- إصلاح الأوساط المتضررة،
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء،
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

المادة 3 : يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية :

- **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي**، الذي ينبغي بمقتضاه، على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

- **مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية**، الذي ينبغي بمقتضاه، تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض والتي تعتبرفي كل الحالات، جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

- **مبدأ الاستبدال**، الذي يمكن بمقتضاه، استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

- **مبدأ الإدماج**، الذي يجب بمقتضاه، دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

- **مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر**، ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة. ويلزم كل شخص، يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة، مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

- **مبدأ الحيطة**، الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

- **مبدأ الملوث الدافع**، الذي يتحمل بمقتضاه، كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن و بيئتها إلى حالتهما الأصلية.

- **مبدأ الإعلام والمشاركة**، الذي يكون بمقتضاه، لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

المادة 4 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المجال المحمي : منطقة مخصصة لحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المشتركة.

الفضاء الطبيعي : كل إقليم أو جزء من إقليم يتميز بخصائصه البيئوية، ويشتمل بصفة خاصة على المعالم الطبيعية والمناظر والمواقع.

المدى الجغرافي : مجال جغرافي تبقى فيه مجموعة العوامل الفيزيائية والكيميائية للبيئة ثابتة بشكل محسوس.

التنمية المستدامة : مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

التنوع البيولوجي : قابلية التغير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها. وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية.

النظام البيئي : هو مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات، وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية، والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية.

البيئة : تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.

التلوث : كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية.

تلوث المياه : إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية و/أو البيولوجية للماء، وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية والمائية وتمس بجمال المواقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي آخر للمياه.

التلوث الجوي : إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي.

الموقع : جزء من الإقليم يتميز بوضعيته الجغرافية و/أو بتاريخه.

الباب الثاني

أدوات تسيير البيئة

المادة 5 : تتشكل أدوات تسيير البيئة من :

- هيئة للإعلام البيئي،
- تحديد المقاييس البيئية،
- تخطيط الأنشطة البيئية التي تقوم بها الدولة،
- نظام لتقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية،
- تحديد للأنظمة القانونية الخاصة والهيئات الرقابية،
- تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة.

الفصل الأول

الإعلام البيئي

المادة 6 : ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي، ويتضمن ما يأتي :

- شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص،
- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية،
- إجراءات وكيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية،
- قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.
- كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي،
- إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات وفق أحكام المادة 7 أدناه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفرع الأول

الحق العام في الإعلام البيئي

المادة 7 : لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، الحق في الحصول عليها.

يمكن أن تتعلق هذه المعلومات بكل المعطيات المتوفرة في أي شكل مرتبط بحالة البيئة والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها،

تحدد كيفيات إبلاغ هذه المعلومات عن طريق التنظيم.

الفرع الثاني

الحق الخاص في الإعلام البيئي

المادة 8 : يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي يحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية و/أو السلطات المكلفة بالبيئة.

المادة 9 : دون الإخلال بالأحكام التشريعية في هذا المجال، للمواطنين الحق في الحصول على المعلومات عن الأخطار التي يتعرضون لها في بعض مناطق الإقليم، وكذا تدابير الحماية التي تخصهم.

يطبق هذا الحق على الأخطار التكنولوجية والأخطار الطبيعية المتوقعة.

تحدد شروط هذا الحق، وكذا كيفيات تبليغ المواطنين بتدابير الحماية، عن طريق التنظيم.

الإنسانية والأنشطة الاقتصادية مختلفة الأنواع، وكذا كل تدابير ضمان المحافظة على مكونات البيئة التي يهدف التصنيف، حسب هذه الأنظمة الخاصة، إلى حمايتها.

المادة 31 : تتكون المجالات المحمية من :

- المحمية الطبيعية التامة،
- الحدائق الوطنية،
- المعالم الطبيعية،
- مجالات تسيير المواضع والسلالات،
- المناظر الأرضية والبحرية المحمية،
- المجالات المحمية للمصادر الطبيعية المسيرة.

المادة 32 : بناء على تقرير الوزير المكلف بالبيئة، تحدد تدابير الحماية الخاصة لكل نوع من المجال المحمي، وقواعد الحراسة ومراقبة المقتضيات المعنية بها، وكذلك كيفيات وشروط تصنيفها أو حذفها من التصنيف في كل الأنواع المعنية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 33 : يمكّن التصنيف المذكور أعلاه فرض نظام خاص، وعند الاقتضاء حظر داخل المجال المحمي كل عمل من شأنه أن يضر بالتنوع الطبيعي، وبصفة عامة حظر كل عمل من شأنه أن يشوه طابع المجال المحمي، ويتعلق هذا الحظر خصوصا بالصيد والصيد البحري والأنشطة الفلاحية والغابية والرعوية والصناعية والمنجمية و الإشهارية والتجارية، وإنجاز الأشغال، واستخراج المواد القابلة أو غير القابلة للبيع، واستعمال المياه، وتنقل المارة أيا كانت الوسيلة المستخدمة، وشرود الحيوانات الأليفة، والتحليق فوق المجال المحمي.

يمكن تحديد تبعات خاصة بالنسبة للمناطق المسماة "محميات تامة"، وذلك لضمان قدر أكبر من الحماية لبعض فصائل التنوع البيولوجي لغاية علمية، في جزء أو عدة أجزاء من المجال المحمي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 34 : تتبع آثار التصنيف الإقليم المصنف أيا كان الطرف الذي تؤول إليه الملكية.

ويتعين على كل من يتصرّف في إقليم مصنف وفق هذا القانون أو يؤجّره أو يتنازل عنه، إعلام المشتري أو المستأجر أو المتنازل له بوجود التصنيف، تحت طائلة البطلان.

ويتعين عليه أيضا تبليغ الإدارة المكلفة بالمجالات المحمية المعنية بكل عملية بيع أو إيجار أو تنازل في أجل لا يتجاوز خمسة عشر(15) يوما.

الفصل السادس

تدخل الأشخاص و الجمعيات في مجال حماية البيئة

المادة 35 : تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي، في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به.

المادة 36 : دون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول، يمكن الجمعيات المنصوص عليها في المادة 35 أعلاه، رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام.

المادة 37 : يمكن الجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها، وتشكّل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث.

المادة 38 : عندما يتعرض أشخاص طبيعيون لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه، وتعود إلى مصدر مشترك في الميادين المذكورة في المادة 37 أعلاه، فإنه يمكن كل جمعية معتمدة بمقتضى المادة 35 أعلاه، وإذا ما فوضها على الأقل شخصان(2) طبيعيان معنيان، أن ترفع باسمهما دعوى التعويض أمام أية جهة قضائية.

يجب أن يكون التفويض الذي يمنحه كل شخص معني كتابيا.

يمكن الجمعية التي ترفع دعوى قضائية عملا بالفقرتين السابقتين ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أية جهة قضائية جزائية.

المصدر : الجريدة الرسمية، العدد 43 المؤرخة 20 يوليو 2003.

الملخـــص

الملخص :

تعتبر المشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، من أهم القضايا التي ينبغي أن تحظى بالاهتمام من أجل المحافظة على صحة وسلامة الإنسان والبيئة على حد سواء، ولذا ينبغي على الهيئة المحلية المسؤولة عن تسيير النفايات أن تضع استراتيجيات تتضمن إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في هذه الأخيرة، من خلال التوعية والتحسيس عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ولاشك بأن الشفافية في إتخاذ القرار، بالتنسيق و تضافر الجهود بين جميع الفاعلين والمتدخلين، سيضمن بلا شك تسييرا صحيا وآمنا، للنفايات .

ويعتبر الإنسان المسؤول الأول والأخير عن تلوث البيئة، ومطلوب منه أن يحافظ عليها سليمة من العبث وفوضوية التعامل معها، ولذا كانت أهمية توعيته وتحفيزه للمشاركة في تسيير النفايات المنزلية الصلبة، أولوية ملحة وضرورية تقوم بها الهيئات المعنية من أجل ضمان صحته .

وتظهر مدينة المسيلة كنموذج لهذه الدراسة لما تعانيه من ظاهرة إنتشار النفايات المنزلية الصلبة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الوضع القائم للنفايات المنزلية الصلبة في المدينة، وإبراز الأضرار الناجمة عن الرمي العشوائي للنفايات المنزلية الصلبة وإنعكاساتها على صحة الانسان والحيوان والبيئة الحضرية، زيادة على ذلك عدم وعي المسؤولين المحليين بخطورة هذا الوضع، وعدم وجود رغبة حقيقية لديهم بضرورة مشاركة السكان في هذه العملية .

ويختتم موضوع البحث بإقتراحات من شأنها تصحيح الخلل القائم وتوجيه السلطات المعنية للإهتمام بهذا القطاع، وسبل توعية وتحفيز وإشراك السكان في هذه العملية .

الكلمات الإستدلالية :

الوعي البيئي – المشاركة السكانية – تسيير النفايات المنزلية الصلبة – منظمات المجتمع المدني – الفاعلون في تسيير النفايات .

Résumé :

La participation à la gestion des déchets ménagers solides est considerée parmi, les questions les plus importantes qui devraient recevoir une attention particuliere afin de préserver la santé et la sécurité des êtres humains et l'environnement aussi bien, Donc c'est l' organisme local chargé de la gestion des déchets qui devrait élaborer des stratégies pour inclure la participation de tous les acteurs et parties prenantes dans ce dernier, à travers la sensibilisation par le biais de divers médias Il ne fait aucun doute que la transparence dans la prise de décision , la coordination et la synergie entre tous les acteurs et parties prenantes , assurera une géstion saine et sûr des déchets .

Certe, l'étre humain est le premiér et le dernier responsable de la pollution de l'environnement , donc c'est à lui d'assurer leur sécurité contre la falsification et la maltraitance, et qu'il était donc l'importance de la sensibilisation et de stimuler l'intérêt et la participation à la gestion des déchets ménagers solides , est une priorité urgente et nécessaire effectuée par les organes compétents afin de garantir l'authenticité .

la ville de M'sila parait comme un modèle pour cette étude de ce qui indispose le phénomène de la propagation des déchets ménagers solides , comme cette étude visait à analyser la situation actuelle des déchets solides municipaux dans la ville , et de mettre en évidence les dégâts causés par le jet aveugle des déchets ménagers solides et son impact sur la santé humaine et animale et l'environnement urbain, en plus un manque de la prise de conscience des responsables locaux de la gravité de cette situation , et l'absence d'un véritable envie d'avoir un besoin de la participation des populations dans ce processus .

A la fin de ce sujet on va en sortir par des propositions qui conclut à corriger le déséquilibre existant et diriger concerné l'intérêt des autorités dans le secteur, et les moyens d' éduquer, de motiver et d'impliquer les gens dans ce processus .

Mots clés :

Sensibilisation écologique – participation de la population – La gestion des déchets ménagers solides –Les organisations de la société civile –Les acteurs de la gestion des déchets .